بسم الله الرحمن الرحيم

الاعتبار بالمتابعة والشواهد واثرهما في الحكم على الاحاديث النبوية الشريفة من حيث القبول والرد

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾

أما بعد: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا، يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ أما بعد

فإن الحكم على الأحاديث يعتمد على معرفة أحوال الرواة جرحا وتعديلا، وأحوال الروايات تعليلا وتصحيحا، ولا يكون ذلك إلا بجمع طرق الروايات وعرض بعضها على بعض ليتبين ما بينها من اتفاق أو اختلاف، ومن تم إنزال الحكم المناسب على كل منها. كما يُعرف من خلال ذلك أيضا حال الرواة جرحا وتعديلا، فيوثق من عُرف بعدالته وضبطه وكثرة موافقته للثقات، ويضعف من كان أكثر حاله الخطأ والمخالفة، أو التفرد ويختلف ضعف هؤلاء بحسب اختلاف درجة ضبطه.

ولأهمية هذا الموضوع أفردته بهذا المقال الذي سأتناول فيه معنى الاعتبار والمتابعة والشاهد، ثم أذكر أثرها في الحكم على الأحاديث على جهة الاختصار فأقول وبالله التوفيق:

الاعتبار بالمتابعات والشواهد وأثرها في الحكم على الأحاديث

١-مفهوم الاعتبار والمتابعات والشواهد

إن تفتيش المحدث عن طرق الحديث لأجل معرفة المتابعات والشواهد يطلق عليه الاعتبار، وقد عرفه الحافظ ابن حجر بقوله: «هو الهيئة الحاصلة في الكشف عن المتابعة والشاهد»[1].

والمتابعة: هي أن يشارك الراوي غيره في رواية الحديث لفظا ومعنى، أو معنى فقط مع الاتحاد في الصحابي[2] وهي على قسمين: تامة، وقاصرة.

---

[1] انظر: نخبة الفكر لابن حجر ص (٧٩).
[2] انظر: نخبة الفكر لابن حجر ص ٥٩

فالمتابعة التامة: هي التي تحصل للراوي نفسه؛ بأن يروي حديثه راو آخر عن شيخه([٣]).

والمتابعة القاصرة –أي: الناقصة-: هي التي تحصل لشيخ الراوي؛ بأن يروي الراوي الآخر الحديث عن شيخ شيخه، وكذا التي تحصل لمن فوق شيخ الراوي([٤]).

وعليه فإن المتابعات هي: تعدد طرق الحديث، وقد تقع للحديث الصحيح وقد تقع للحديث الضعيف([٥]).

وأما الشاهد: هو أن يوجد متن يروى من حديث صحابي آخر يشبهه في اللفظ والمعنى، أو في المعنى فقط([٦])

وخص قوم المتابعة بما حصل باللفظ، سواء كان من رواية ذلك الصحابي أم لا، والشاهد بما حصل بالمعنى كذلك وقد تطلق المتابعة على الشاهد وبالعكس والأمر فيه سهل([٧])، ولا مشاحة في الاصطلاح.

٢-أثر المتابعات والشواهد في الحكم على الأحاديث

إن تتبع روايات الحديث الواحد في الكتب الحديثية يكشف حقيقتها، ويبين الصحيح منها من السقيم؛ فقد يكون للإسناد الضعيف إسناد آخر صحيحا، وقد يكون الإسناد صحيحا في الظاهر، ويكون للحديث إسناد آخر يبرر علته، كما أن العلل الخفية لا تعرف إلا بالتتبع، من هنا تتبين أهمية جمع الطرق للوصول إلى الحكم الصحيح على الحديث.

قال علي بن المديني رحمه الله: «الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه»([٨]).

وقال الخطيب البغدادي: «والسبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط»([٩]).

ومن أثر المتابعات والشواهد في الحكم على الأحاديث باختصار ما يلي:

تقوية الحديث الحسن لذاته بالحديث الصحيح.

تقوية الحديث الحسن لذاته بمثله.

تقوية الحديث الضعيف ضعفا يسيرا([١٠])بمثله، أو أعلى منه.

مثال المتابعة التامة والناقصة

فقد قال الإمام ابن حجر في نزهة النظر :

([أمثلة المتابعة التامة والقاصرة] :

مثال المتابعة: ما رواه الشافعي في "الأم"، عن مالك، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: "الشهر تسع وعشرون، فلا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروه، فإن غم١ عليكم فأكملوا

العدة ثلاثين" فهذا الحديث، بهذا اللفظ، ظن قوم أن الشافعي تفرد به عن مالك، فعدوه في غرائبه؛ لأن أصحاب مالك رووه عنه بهذا الإسناد بلفظ: "فإن غم عليكم فاقدروا له"١ . لكن وجدنا للشافعي متابعا، وهو عبد الله بن مسلمة القعنبي٢، كذلك أخرجه البخاري عنه، عن مالك٣، وهذه متابعة تامة.

ووجدنا له، أيضا، متابعة قاصرة في صحيح ابن خزيمة من رواية عاصم بن محمد، عن أبيه -محمد بن زيد- عن جده عبد الله بن عمر، بلفظ: "فكملوا ثلاثين"٤، وفي صحيح مسلم من رواية عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، بلفظ: "فاقدروا ثلاثين"

ولا اقتصار في هذه المتابعة -سواء كانت تامة أم قاصرة- على اللفظ، بل لو جاءت بالمعنى كفى، لكنها مختصة بكونها من رواية ذلك الصحابي.) اهـ كلام ابن حجر رحمه الله وأمدنا بما أمده

فهذه المتابعة ، أما الطرق فلم أجد لها نصاً صريحاً فأنا لم أتعمق في علوم الحديث ولكن قرأت مرة أن الطرق هي أن الشيوخ في إسناد الأحاديث مختلفون غير أن الصحابي واحد في كل الأسانيد وسوف أمثل لمعنى الطرق التي قرأت عنها وهو مثال للتبيان :

الإسناد الأول مثلاً : حدثنا مالك عن نافع عن ابن عمر

الإسناد الثاني مثلاً : أخبرنا ابن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن عبد الله بن عمر

فإن السندين مختلفان إلا الصحابي فإنه نفسه

فهل هذا فرق بين المتابعة والطريق أم أن هذه متابعة وأنا توهمت أن المتابعة هي أن شيوخاً في إسناد الحديث الأول نفسها في الحديث الثاني أما الطريق فهي اختلاف الأسانيد مع كون الصحابي واحداً في كلا السندين

فضل علم الحديث الشريف والاشتغال به

حث الله تعالى عباده على تعلم العلم ، ومدح العلماء وأشاد بذكرهم ، وقرن شهادتهم بشهادته وشهادة ملائكته على توحيده سبحانه ، فقال: {شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولوا العلم قائما بالقسط لا إله إلا هو العزيز الحكيم} (آل عمران: ١٨) ، وحصر خشيته فيهم فقال جل وعلا : {إنما يخشى الله من عباده العلماء} (فاطر: ٢٨) ، ونفى المساواة بين الذين يعلمون والذين لا يعلمون فقال: {قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون} (الزمر: ٩) ، وأخبر النبي - ﷺ - مَن سلَكَ طريقًا يلتَمِسُ فيهِ علمًا ، سَهَّلَ اللهُ لَهُ طريقًا إلى الجنَّةِ ، وإنَّ الملائِكَةَ لتَضعُ أجنحتَها لطالِبِ العلمِ رضًا بما يصنعُ وإنَّ العالم ليستغفِرُ لَهُ مَن في

السَّمواتِ ومن في الأرضِ ، حتَّى الحيتانِ في الماءِ ، وفضلَ العالمِ على العابدِ كفَضلِ القمرِ على سائرِ الكواكبِ ، وإنَّ العُلَماءَ ورثةُ الأنبياءِ إنَّ الأنبياءَ لم يورِّثوا دينارًا ولا درهمًا إنَّما ورَّثوا العلمَ فمَن أخذَهُ أخذَ بحظٍّ وافرٍ عن أبي الدرداء رضي الله عنه ، أخرجه أبو داود (٣٦٤١)، والترمذي (٢٦٨٢)، وابن ماجه (٢٢٣)، وأحمد (٢١٧١٥)

العِلْمُ نورٌ للعُقولِ وضِياءٌ للحَضاراتِ، وقد حَثَّ الإسْلام عَلى طَلَبِ العِلْم النَّافِعِ بِكُلِّ فُروعِه؛ لِمَا فيه من إعْمارٍ للأَرْضِ وإقامةِ الدِّينِ الحَقِّ على الهُدى والنُّورِ والبَيِّناتِ، وجَعَلَ لِطُلابِ العِلْمِ وللعُلَماءِ مَنزِلةً رَفيعةً بين النَّاسِ، إلى غير ذلك من النصوص التي تدل على فضل العلم والعلماء .

وعلم الحديث من أجل العلوم وأشرفها وأعظمها عند الله قدرا ، فبه يعرف المراد من كلام الله عز وجل ، وبه يطلع العبد على أحوال نبيه – ﷺ – وشمائله ، وناهيك بعلم النبي – ﷺ – بدايته ، وإليه مستنده وغايته ، وحسب الراوي للحديث شرفا وفضلا ، وجلالة ونبلا، أن يكون في سلسلة آخرها الرسول عليه الصلاة والسلام ، ولذلك قال بعض أهل العلم : " أشد البواعث وأقوى الدواعي لي على تحصيل علم الحديث لفظ (قال رسول الله – ﷺ –) " .

فمن تحمل الحديث واشتغل بتعلمه وتعليمه ، كان له الحظ الأوفر من هذا المدح للعلماء ، وكفى بذلك شرفا للحديث وحملته ، بل إن صرف العمر في تعلم الحديث ونشره أفضل من الاشتغال بنوافل القربات ، وما ذاك إلا لما فيه من بيان القرآن ، وإحياء سنة النبي – ﷺ – ، والتأسي به ، ولو لم يحصل لأهله من الفضل إلا كثرة الصلاة على النبي – ﷺ – التي ورد فيها ما ورد من الفضل الجزيل ، كقوله عليه الصلاة والسلام :(أولى الناس بي يوم القيامة أكثرهم علي صلاة) رواه الترمذي وحسنه ، وأهل الحديث هم أكثر الأمة صلاة على النبي – ﷺ – .

وقد قيل في قوله تعالى: {يوم ندعو كل أناس بإمامهم} (الإسراء: ٧١): " ليس لأهل الحديث منقبة أشرف من هذه ، لأنه لا إمام لهم غيره – ﷺ – ".

ويكفي أهل الحديث شرفا وفضلا دخولهم في دعوة النبي – ﷺ – حين قال – كما في السنن – : (نضر الله امرأ سمع منا حديثا فحفظه حتى يبلغه ، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ، ورب حامل فقه ليس بفقيه) رواه ابن ماجة٢٤٩٨

حثَّ النَّبيُّ ﷺ أصحابَه على تَبليغِ دَعْوةِ الحقِّ إلى النَّاسِ ونَقْلِ سُنَّتِه إلى مَن بَعْدَهم حتَّى يَنتشِرَ الدِّينُ، كما أمَر بالتَّناصُحِ بينَ المسلِمين ووُلاةِ الأُمورِ مِن الحُكَّامِ والوُلاةِ

قال سفيان بن عيينة: " ليس من أهل الحديث أحد إلا وفي وجهه نضرة لهذا الحديث " .

كما أن الاشتغال بعلم الحديث تبليغ عن رسول الله - ﷺ - وامتثال لأمره ، حين قال : (بلغوا عني ولو آية) رواه أحمد وغيره .

وقد بشر - ﷺ - بحفظ هذا العلم ، وأن الله عز وجل يهيء له في كل عصر خلفا من العدول ، يحمونه وينفون عنه التحريف والتبديل ، حماية له من الضياع ، وكفى بذلك شرفا وفضلا ، فقال في الحديث المشهور: (يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ، ينفون عنه تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين) رواه ابن عبد البر وغيره وحسنه

وأخرجه العقيلي في ((الضعفاء الكبير)) (٤/ ٢٥٦)، وأبو نعيم في ((معرفة الصحابة)) (٧٣٢)، والبيهقي (٢١٤٣٩)

جعَلَ اللهُ الخَيْرَ باقيًا في هذه الأُمَّةِ، لا يَنقطِعُ حتَّى تَقومَ السَّاعةُ، حتَّى وإنْ بعُدَ أهلُ الزمانِ عن زمَنِ رسولِ اللهِ ﷺ وأصحابِه رضِيَ اللهُ عنهم بقُرونٍ عَديدةٍ، وذلك بفَضلِ عُلمائِهم ومُجاهِديهم.

وفي هذا الحديثِ يُخبِرُ النبيُّ ﷺ أنَّ العِلمَ الشرعيَّ منَ الكِتابِ والسُّنةِ، وما يَنبَثِقُ عنهما من عُلومٍ، إنَّما يَهَبُه اللهُ سُبحانَه، ويَتعلَّمُه ويَحمِلُه في كلِّ قَرنٍ وجيلٍ من أجيالِ تلك الأُمةِ على مرِّ الأزمانِ أعدَلُ الناسِ وثِقاتُهم عن غَيرِهم من أهلِ زَمانِهم؛ فهُمْ كقولِ اللهِ تَعالى: {وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ} [آل عمران: ١٠٤]؛ فإنَّ الذي يَدْعو إلى الخيرِ يكونُ أمثَلَ له من غَيرِه، فكذلك فإنَّ الذي يَعلَمُ العِلمَ يكونُ أَوْلى الناسِ بالعَملِ به.

ومن وَظيفةِ هؤلاء التي تَحمَّلوا لأجْلِها هذا العِلمَ، والتي نصَّ عليها النبيُّ ﷺ: أنَّهم يُنَقِّحونَ دينَ اللهِ عزَّ وجلَّ، ويَكونونَ سَببًا في حِفظِه ممَّا حرَّفَه الجُهَّالُ، ودَسَّه الكَذَبةُ والخَدَّاعونَ، وما فرَضَه المُبتَدِعةُ وأهلُ التشدُّدِ والغُلُوِّ كأمثالِ الخَوارِجِ وغَيرِهم، ممَّن أقْحَموا في دِينِ اللهِ عزَّ وجلَّ ما ليس منه.

فهذا تَوجيهٌ نَبويٌّ لكلِّ المُشتَغِلينَ بالعِلمِ الشرعيِّ أنْ يَحرِصوا على أنْ يُوَجِّهوا أنفُسَهم، وجُزءًا من أوقاتِهم للوقوفِ على هذا الثَّغْرِ، ومَعلومٌ أنَّ الذي يَتولَّى هذا المَقامَ في الدعوةِ إنَّما يَتعرَّضُ لأنواعٍ منَ البَلاءاتِ والفِتَنِ في دينِه ودُنياه؛ ولذلك كان ذِكرُهم في هذا الحَديثِ على سَبيلِ التفخيمِ والتعظيمِ، وإشارةً لِمَا لهم من عظيمِ الأجرِ عندَ اللهِ عزَّ وجلَّ.

وفي الحَديثِ: مَدحٌ لأصحابِ العِلمِ الشرعيِّ، وتَرغيبٌ لتَعلُّمِه.

وفيه: التَّحذيرُ المُسلِمينَ من فِئةِ الجاهِلينَ والكَذَبةِ والمُنافِقينَ والأفَّاقينَ الذين يُدَلِّسونَ على الناسِ دِينَهم، والتحذيرُ منَ التشدُّدِ والغُلُوِّ في دِينِ اللهِ سُبحانَه.

، وكان الإمام الشافعي رحمه الله يقول : " لولا أهل المحابر ، لخطبت الزنادقة على المنابر " .

ومما يدل أيضا على شرف الحديث وأهله ، ما ورد عن السلف والأئمة من تعظيم للسنة ، وإجلالهم لحديث رسول الله – ﷺ – ، يقول عمرو بن ميمون : " ما أخطأني ابن مسعود عشية خميس إلا أتيته فيه ، قال : فما سمعته يقول بشيء قط قال رسول الله – ﷺ – فلما كان ذات عشية قال : قال رسول الله – ﷺ – قال : فنكس ، قال : فنظرت إليه فهو قائم محللة أزرار قميصه ، قد اغرورقت عيناه ، وانتفخت أوداجه " رواه ابن ماجة ، عن عمرو بن ميمون | : أحمد شاكر | المصدر : تخريج المسند لشاكر | الصفحة الرقم : ٦/ ١٥٤ صحيح

وكان ابن سيرين إذا ذكر عنده حديث رسول الله – ﷺ – وهو يضحك خشع ، واشتهر عن الإمام مالك رحمه الله في ذلك أكثر من غيره ، فكان إذا أراد الحديث اغتسل وتطيب ولبس أحسن ثيابه وجلس على منصة خاشعا ، ولا يزال يبخر بالعود حتى يفرغ من الحديث ، ويقول: أحب أن أعظم حديث رسول الله – ﷺ – وكان يكره أن يحدث وهو قائم أو مستعجل ، وما ذاك إلا تعظيما للنبي – ﷺ – ، وإجلالا لحديثه وكلامه .

قال ابن الوزير رحمه الله: (وهو العلم الذي تفجَّرت منه بحار العلوم الفقهية، والأحكام الشَّرعية، وتزيَّنت بجواهره التفاسير القرآنية، والشَّواهد النَّحوية، والدَّقائق الوعظية... وهو العلم الذي يُميِّز الله به الخبيثَ من الطَّيِّب، ولا يرغم إلاَّ المبتدع المتريِّب.

وهو العلم الذي يرجع إليه الأصولي وإنْ برَّز في علمه، والفقيه وإنْ برَّز في ذكائه وفهمه، والنَّحوي وإنْ برَّز في تجويد لفظه، واللُّغوي وإن اتَّسع في حفظه، والواعظ المُبصِّر، والصُّوفي والمفسِّر، كلُّهم إليه راجعون، ولرياضِه منتجعون) الروض الباسم، (٢/ ٦٩-٧٠).

وهذا التعظيم للحديث ، والحرص على نقله ، والتأسي به – ﷺ – في الدقيق والجليل ، من أعظم علامات محبته ، والمرء مع من أحب يوم القيامة ، وقد جاء في صحيح مسلم عن أنس رضي الله عنه قال : (جاء رجل إلى رسول الله – ﷺ – فقال : يا رسول الله ، متى الساعة ؟ قال : وما أعددت للساعة ؟ قال : حب الله ورسوله ، قال : فإنك مع من أحببت) ، قال أنس :" فما فرحنا بعد الإسلام فرحا أشد من قول النبي – ﷺ – فإنك مع

من أحببت ، قال أنس : فأنا أحب الله ورسوله وأبا بكر وعمر ، فأرجو أن أكون معهم وإن لم أعمل بأعمالهم " ، وأهل الحديث هم أولى الناس بهذا الوصف .

ولذلك قال الشافعي : " أهل الحديث في كل زمان كالصحابة في زمانهم ، وكان يقول : إذا رأيت صاحب حديث فكأني رأيت أحدا من أصحاب رسول الله ﷺ " .

أهل الحديث هم أهل النبي وإن لم يصحبوا نفسه أنفاسه صحبوا

فعلم بذلك شرف أهل الحديث ، وعلو مكانتهم في الدين ، وأن الاشتغال بالحديث من أعظم الطاعات وأجل القربات ، فينبغي على المسلم أن يعتني بحديث رسول الله ﷺ حفظا وفهما، وتعلما وتعليما

المنهج السليم في دراسة الحديث المعل

إنّ مما يسر الباحث في علمِ الحديثِ الشريف ما يَرى من انتشارِ المنهجيةِ السليمة في دراسةِ الحديثِ وعلومِهِ، والعنايةِ بعلوم سلفنا الزاخرة؛ جمعًا ودراسةً وتحليلاً واستنطاقًا .

ومن ذلك العناية بأدق وأجل علوم الحديث: «علم العلل» قَالَ الحافظُ ابنُ حجر ـ رحمة الله عليه ـ: «المُعَلَّل: وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلاّ من رزقه الله فَهْمًا ثاقبًا، وحفظًا واسعًا، ومعرفةً تامةً بمراتب الرواة، وملكةً قويةً بالأسانيد والمتون، ولهذا لم يتكلم فيه إلاّ القليل من أهل هذا الشأن؛ كعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ويعقوب بن شيبة، وأبي حاتم، وأبي زرعة..»[1] .

قال أبو عبد الله الحميديُّ ـ رحمة الله عليه ـ: «ثلاثُ كتبٍ من علوم الحديث يجبُ الاهتمامُ بها: كتابُ العلل، وأحسنُ ما وضع فيه كتاب الدّارقُطنيّ، والثاني: كتابُ المؤتلف والمختلف، وأحسنُ ما وضع فيه الإكمال للأمير ابنِ ماكولا، وكتابُ وفيات المشايخ، وليس فيه كتابٌ[2]»[3]. وقال ابنُ رجب ـ رحمة الله عليه ـ: «ولما انتهى الكلام على ما ذكره الحافظ أبو عيسى الترمذي ـ رحمة الله عليه ـ في كتاب الجامع... أحببتُ أن أتبع كتاب العلل بفوائد أُخر مهمة.. وأردت بذلك تقريب علم العلل على من ينظر فيه، فإنه علمٌ قد هُجر في هذا الزمان، وقد ذكرنا في كتاب العلم أنَّه علمٌ جليلٌ قلَّ من يعرفه من أهل هذا الشأن، وأنَّ بساطه قد طُوي منذ أزمان»[4].

وبفضل الله انتشر بين طلبة الحديث العناية بهذا الفن الدقيق، وحرص الباحثون في الدراسات العليا على تسجيلِ الموضوعات في هذا الفن، من ذلك مثلاً: «مرويات الزهري المعلة في كتاب العلل للدارقطني»، و «مرويات الإمامين قتادة بن دعامة ويحيى بن أبي كثير المعلة في كتاب العلل للدارقطني»، و «مرويات أبي إسحاق السبيعي المعلة في كتاب العلل للدارقطني»، و «علل ابن أبي حاتم تحقيق وتخريج ودراسة»[5]، و «الأحاديثُ التي أعلها الإمامُ يحيى بنُ معين من خلال سؤالات الدوري وابن محرز والدارمي وابن الجنيد والدّقاق» و«الأحاديثُ التي أعلها البخاريُّ في التاريخ الكبير»، و «الأحاديثُ التي أعلها البخاريُّ في التاريخ الأوسط»، و«الأحاديث التي أعلها علي بن المديني»، و«الأحاديث التي أعلها الإمامُ أحمد بن حنبل في

---

[1] نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص٤٣).

[2] مراد الحميديّ بقوله: (وليس فيه كتاب) يريد كتاباً جامعاً وشاملاً لجميع الوفيات ـ بيّن ذلك ابنُ الصلاح، والذهبيّ ـ وإلاّ فقد أُلفت كتبٌ كثيرة في معرفة الوفيات.

[3] سير أعلام النبلاء ١٩: ١٢٤-٥٢١.

[4] شرح علل الترمذي (٤٦٧/٢).

[5] أُخذ هذا الموضوع رسائل دكتوراه في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ومن نعمةِ اللهِ عليّ أنْ كنتُ أحد المشاركين في هذا المشروع القيم.

مسنده»، و «الأحاديثُ التي أعلها العُقيليّ في كتابهِ الضعفاء»، و «الأحاديثُ المرفوعةُ المعلة في كتاب الحِلْية لأبي نُعيم»، و «الأحاديثُ التي أعلها أبو داود في سننه» وغيرها.

وما أحسنَ ما قال الدكتور أحمد محمد نور سيف ـ وفقه الله ـ: «بدأنا نَقْربُ من وضع منهج متقاربٍ يُصور لنا مناهج النُّقاد في تلك الحقبة من الزمن، هذه الحقبة هي العصور الذهبية لنُقَّاد الحديث، مدرسة علي بن المديني، ويحيى بن معين، و أحمد بن حنبل والمدرسة التي قبلهم، والمدرسة التي بعدهم. هذه المدارس في الواقع قد تكون مدارس، وقد تكون مدرسة، قد تتقارب المناهج وقد تفترق وقد تختلف، ولكن لا يمكن أنْ نتصور أو أن نستطيع أنْ نُلِمَّ بتلك المناهج في إطارٍ عامٍّ محددٍ إلاَّ بمثلِ هذه الدراسة.. »[1].

وقبل الدخول في موضوع البحث أنبه على أمورٍ ينبغي للباحث أن يتنبه لها لكي يصلَ للغاية والفائدة المرجوة من الدراسة، وهي :

١ ـ أن لا يحاكم الباحثُ الأئمةَ والنقادَ المتقدمين على ضوء معلوماته ومعارفه التي استمدها من بعض الكتب المتأخرة التي قد تخالف بعض مصطلحات الأئمة المتقدمين وعباراتهم، فيعمد إلى تغليط الأئمة في مصطلحاتهم فيفوّت على نفسِهِ علماً كثيراً؛ من ذلك مثلاً لفظة (مرسل) معناها عند المتأخرين: ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ، لكنَّ الأئمة المتقدمين يوسعون معناها بحيثُ تشمل الانقطاع؛ من ذلك مثلاً قول ابن أبي حاتم ـ رحمة الله عليه ـ في كتاب العلل: «سَأَلْتُ أَبِي عَنْ حَدِيث رَوَاهُ الفِرْيابِيُّ، عَنْ عُمَر بنِ رَاشِد، عَنْ يَحْيَى بنِ إِسْحَاقَ بنِ عَبْد اللّه ابن أَبِي طَلْحة، عَنْ الْبَرَاء، عَنْ النَّبِيّ ﷺ قَالَ: الْرِّبَا اثنان وسَبْعُون بَاباً، أدناها مِثْلُ إتيانِ الرَّجُلِ أُمَّهُ»، قَالَ أَبِي: هو مرسل، لم يدرك يَحْيَى بنُ إِسْحَاق الْبَرَاء، ولا أدرك والِدُهُ الْبَرَاء»[2]، ومن ذلك أيضاً لفظ التدليس عند المتقدمين يطلق على الإرسال بخلاف تعريف المتأخرين له، ومن ذلك لفظة (حسن)، ولفظة (منكر)، ولفظة (مجهول) وغيرها من المصطلحات.

٢ ـ اتباعُ الأئمةِ المتقدمين في تعليلهم للأخبار، وعدم التسرع في الرد عليهم، وهذا من باب الاتباع المحمود لا التقليد المذموم، قال ابنُ رجب: «قاعدةٌ مهمةٌ: حذّاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرجال، وأحاديث كل واحد منهم، لهم فهم خاص يفهمون به أنَّ هذا الحديث يشبه حديث فلان، ولا يشبه حديث فلان، فيعللون الأحاديث بذلك، وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة تحصره، وإنما يرجع فيه إلى مجرد الفهم

---

[1] مقدمة كتاب «الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال»، ص ٧.
[2] العلل (٣٨١/١ رقم١١٣٦)، وانظر أيضاً المسألة رقم (١١٨٤).

والمعرفة التي خصوا بها عَنْ سائر أهل العلم»[1]، وما قاله ابنُ رجب يتعذر في مثل هذه الأزمنة مما يجعل الأمر كما قال ابنُ حجر: «قد تقصرُ عبارة المعلل منهم فلا يفصحُ بما استقر في نفسه من ترجيح إحدى الروايتين على الأخرى كما في نقد الصيرفي سواء؛ فمتى وجدنا حديثًا قد حكم إمام من الأئمة المرجوع إليهم بتعليله فالأوْلى اتباعه في ذلك كما نتبعه في تصحيح الحديث إذا صححه، وهذا الشافعيّ مع إمامته يحيل القول على أئمة الحديث في كتبه فيقول: «وفيه حديث لا يثبته أهل العلم بالحديث»، وهذا حيث لا يوجد مخالف منهم لذلك المعلل، وحيثُ يصرح بإثبات العلة، فأمَّا إن وجد غيره صححه فينبغي حينئذ توجه النظر إلى الترجيح بين كلاميهما، وكذلك إذا أشار إلى المعلل إشارةً ولم يتبين منه ترجيح لإحدى الروايتين، فإنْ ذلك يحتاج إلى الترجيح، والله أعلم»[2]، وقال أيضًا: «وبهذا التقرير يتبين عظم موقع كلام الأئمة المتقدمين وشدة فحصهم وقوة بحثهم وصحة نظرهم وتقدمهم بما يوجب المصير إلى تقليدهم في ذلك والتسليم لهم فيه، وكل من حكم بصحة الحديث مع ذلك إنما مشى فيه على ظاهر الإسناد»[3].

وتأمل هذه القصة التي ذكرها ابنُ أبي حاتم قال: «سمعتُ أبي ـ رحمه الله ـ يقولُ: جاءني رجلٌ من جِلَّةِ أصحابِ الرأي مِنْ أهلِ الفهم منهم، وَمَعَه دفترٌ فعرضه عليَّ، فقلتُ في بعضها: هذا حديثٌ خطأ قد دَخَل لصاحبه حديثٌ في حديث، وقلتُ في بعضه: هذا حديثٌ باطل، وقلتُ في بعضه: هذا حديثٌ منكر، وقلتُ في بعضهِ: هذا حديثٌ كذب، وسائرُ ذلك أحاديثُ صحاح، فقال: من أين علمتَ أنّ هذا خطأ، وأنَّ هذا باطل، وأنّ هذا كذب، أخبرك راوي هذا الكتاب بأني غلطتُ وأني كذبتُ في حديث كذا؟ فقلتُ: لا؛ ما أدري هذا الجزء من رواية مَنْ هو، غير أني أعلم أن هذا خطأ، وأنّ هذا الحديث باطل، وأن هذا الحديث كذب، فقال: تدعي الغيب؟ قال: قلت: ما هذا ادعاء الغيب، قال: فما الدليل على ما تقول؟ قلتُ: سلْ عما قلتُ من يحسن مثل ما أُحسن؛ فإن اتفقنا علمتَ أنَّا لم نجازف ولم نقله إلا بفهم، قال: من هو الذي يحسن مثل ما تحسن؟ قلت: أبو زرعة، قال: ويقول أبو زرعة مثل ما قلتَ؟ قلت: نعم: قال: هذا عجب.

فأخذ فكتب في كاغَدٍ[4] (*) ألفاظي في تلك الأحاديث، ثم رجع إليّ وقد كتب ألفاظ ما تكلم به أبو زرعة في تلك الأحاديث؛ فما قلت إنه باطل قال أبو زرعة: هو كذب، قلتُ: الكذب والباطل واحد، وما قلت إنه كذب

---

[1] شرح علل الترمذي (٢/٧٥٧-٧٥٨)، نقد بعضُ المعاصرين كلامَ ابنِ رجب هذا، ولو تأمل في تعاليل الأئمة للأخبار لوجد ذلك بيناً واضحاً، وإنّما أُوتي من عدم التوسع في قراءة كتب العلل، وعدمِ معرفةِ مناهج الأئمة في ذلك.

[2] النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/٧١١).

[3] النكت (٢/٧٢٦).

[4] الكاغد: الورق.

قال أبو زرعة: هو باطل، وما قلت إنه منكر قال: هو منكر كما قلتُ، وما قلت إنه صحاح قال أبو زرعة: هو صحاح، فقال: ما أعجب هذا! تتفقان من غير مواطأة فيما بينكما؟ فقلت: فقد علمت أنَّا لم نجازف، وإنما قلناه بعلم ومعرفة قد أوتينا، والدليل على صحة ما نقوله أن ديناراً نَبَهْرَجاً[1] يحمل إلى الناقد فيقول: هذا دينار نبهرج، ويقول لدينار: هو جيد، فإن قيل له: من أين قلت إن هذا نبهرج؛ هل كنت حاضراً حين بهرج هذا الدينار؟ قال: لا. فإن قيل له: فأخبرك الرجل الذي بهرجه أني بهرجت هذا الدينار؟ قال: لا، قيل: فمن أين قلتَ إن هذا نبهرج؟ قال: علماً رزقت، وكذلك نحن رزقنا معرفة ذلك، قلتُ له: فتحمل فصّ ياقوت إلى واحدٍ من البصراء من الجوهريين فيقول: هذا زجاج، ويقول لمثله: هذا ياقوت، فإن قيل له: من أين علمت أن هذا زجاج، وأن هذا ياقوت هل حضرت الموضع الذي صنع فيه هذا الزجاج؟ قال: لا، قيل له: فهل أعلمك الذي صاغه بأنه صاغ هذا زجاجاً، قال: لا، قال: فمن أين علمت؟ قال: هذا علم رزقت، وكذلك نحن رزقنا علماً لا يتهيأ لنا أن نخبرك كيف علمنا بأنّ هذا الحديث كذب، وهذا حديث منكر إلا بما نعرفه»[2].

وتأمل أيضاً هذه القصة التي ذكرها أبو يعلى الخليليُّ. قال: أخبرنا علي بنُ عُمَر الفقيه قال: حدّثنا أبو محمد عبد الرحمن بنُ أبي حاتم قال: سمعتُ أبي يقول: دخلتُ قَزوين سنةَ ثلاث عشرة ومائتين مع خالي محمد بن يزيد، وداود العقيلي قاضيها، فدخلنا عليه فدفع إلينا مَشْرَسَاً[3] فيه مسند أبي بكر؛ فأولُ حديثٍ رأيتُه فيه: حدثنا شعبةُ عَنْ أبي التَيّاح عَنْ المغيرة بن سُبَيْع عَنْ أبي بكر الصديق قال: قال النبيّ ﷺ: "يخرج الدجالُ من أرضٍ يقال لها: خراسان يتبعه أقوامٌ كأنّ وجوههم المجانُّ المُطرَقَةُ"[4]، فقلتُ: ليس هذا من حديث شعبة عَنْ أبي التَيّاح، وإنما هو من حديثِ سعيد بن أبي عَرُوبة وعبد الله بن شَوْذَب عَنْ أبي التَيّاح، فقلتُ لخالي: لا أكتبُ عنه إلاّ أن يرجع عَنْ هذا، فقال خالي: أستحي أن أقول، فخرجتُ ولم أسمعْ منه شيئاً»[5].

وذكرها ابنُ أبي حاتم في الجرح والتعديل[6] باختصار فقال: «سمعتُ أبي يقول: داود بن إبراهيم هذا متروك الحديث كان يكذب، قدمتُ قزوين مع خالي فحمل إليَّ خالي مسنده فنظرتُ في أول مسند أبي بكر ـ رضي الله

---

(1) النبهرج: هو الباطل، والرديء من الشيء، لسان العرب (٢١٧/٢).
(2) تقدمة الجرح والتعديل، ص ٩٤٣ ـ ١٥٣.
(3) هو الجلد المدبوغ. القاموس (٦٩٦/٢).
(4) أخرجه: الترمذي في سننه، كتاب الفتن، باب ما جاء من أين يخرج الدجال (٤٤١/٤ رقم ٢٢٣٧)، وابن ماجه في سننه كتاب الفتن، باب فتنة الدجال وخروج عيسى بن مريم وخروج يأجوج ومأجوج (٣٥٣١/٢-٤٥٣١رقم ٢٧٠٤)، وابن أبي شيبة في المصنف (٤٩٤/٧)، وأحمد بن حنبل في مسنده (٠٩١/١رقم٢١) وغيرهم وقال الترمذي: «حسن غريب»، وإسناده قويّ لا ينزل عَنْ درجة الحسن، وقد كتبتُ في تقويته جزءاً.
(5) الإرشاد (٦٩٦/٢ ـ ٧٩٦)، وذكرها القزويني في التدوين في أخبار قزوين (٢/٣)، والذهبي في سير أعلام النبلاء (٢٦/٧١) وإسنادها صحيح.
(6) (٧٠٤/٣ رقم ٦٦٨١) .

عنه ـ فإذا حديث كذب عَنْ شعبة، فتركته وجهد بي خالي أن أكتب منه شيئًا، فلم تطاوعني نفسي، ورددتُ الكتب عليه».

هذه القصة التي وقعت لأبي حاتم وعمره ثمانية عشر تبيّن مدى ما وَصَل إليه القوم من سعة حفظ، وسرعة استحضار، ودقة نقد، وقوة في الحق؛ فالحديثُ ورجالهُ وطرقهُ تجري مع أنفاسهم كما يجري الهواء، وعندما يسمعون الخطأ والوهم لا يقاومون الدافع الشرعي المتأصل في نفوسهم في رد وتصحيح هذا الوهم والخطأ مهما كانت منزلة الواهم والمخطئ، فلا محاباة في الذّب والدّفاع عَنْ سنة المصطفى ﷺ لا لقريبٍ ولا لشريفٍ، وهذا في الحقيقة من حفظ الله لهذا الدين.

وقصصُ أئمةِ الحديثِ وأخبارهُم في هذا البابِ كثيرةٌ جداً؛ فعلى طالب العلم أنْ يعرفَ للقومِ منزلتهم، وقدم صدقهم فيتأنّى كثيراً عندما يهمُّ بمخالفتهم أو تعقبهم خاصةً في جوانب الحديث الدقيقة كالعلل.

٣ ـ جمعُ طرقِ الحديث، والنظر فيها مجتمعةً، ومعرفة مراتب رواتها، قالَ الخطيبُ البغداديّ ـ رحمة الله عليه ـ: «والسبيلُ إلى معرفةِ علة الحديث أنْ يجمع بين طرقه وينظر في اختلاف رواته ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط، كما أخبرنا أبو بكر أحمد بن محمد بن إبراهيم الأشناني بنيسابور قال: سمعتُ أحمد بن محمد بن عبدوس الطرائفي يقول: سمعتُ عثمان بن سعيد الدارمي يقول: سمعتُ نعيم بن حماد يقول: سمعت ابن المبارك يقول: إذا أردتَ أن يصحَّ لكَ الحديث فاضرب بعضه ببعض»[١].

وقال علي بنُ المديني ـ رحمة الله عليه ـ: «البابُ إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه»[٢]، وقال يحيى بنُ معين ـ رحمة الله عليه ـ: «اكتب الحديث خمسين مرة، فإنّ له آفات كثيرة»[٣]، وقال ابن رجب: «معرفة مراتب الثقات، وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف، إمّا في الإسناد، وإمّا في الوصل والإرسال، وإما في الوقف والرفع ونحو ذلك، وهذا هو الذي يحصل من معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث»[٤].

وقال ابنُ حجر: «ويحصل معرفة ذلك بكثرة التتبع وجمع الطرق»[٥]، وقال ابن الصلاح ـ رحمة الله عليه ـ: «ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم بغير ذلك»[٦].

---

[١] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/٥٩٢- ٦٩٢).
[٢] المرجع السابق (٢/٢١٢).
[٣] المرجع السابق.
[٤] شرح علل الترمذي ٢/٧٦٤ ـ ٨٦٤).
[٥] نزهة النظر، ص٥٤.
[٦] علوم الحديث (ص٨١-٨٢).

٤ ـ اتباعُ منهجٍ منضبطٍ عند دراسةِ الحديثِ المُعل يوافق طريقة الأئمة المتقدمين، وهذا هو المقصود من هذا البحث، وقد رأيتُ دراسةً لحديثٍ مُعل كَتَبه أحدُ الباحثين وَقَع فيه بأوهام عجيبة وغَلّط الأئمة، وجره الإسنادُ ـ من حيثُ لا يشعر ـ إلى أسانيد أخرى لا علاقة لها بالعلة ولا بالطريق فأعلها؛ لأنه لم يتبع المنهج السليم في دراسته؛ فكانت النتيجة المتوقعة. وعدمُ اتباعِ المنهج السليم في دراسة الحديث المُعل على طريقة الأئمة المتقدمين يُنْتج لنا مَنْ يقول لإمامِ العللِ في زمانهِ علي بنِ المديني[1] : «ما هكذا تُعَل الأحاديث يا بنَ المديني» !!، ـ كما قد وَقَع مِنْ بعضِ المعاصرين هداهم اللهُ وفتح عليهم، والله المستعان وعليه التكلان.

* تعريف العلة والحديث المُعل في الاصطلاح:

ترد كلمة عِلة ومُعَلّ، ومعلول في لسان الأئمة المتقدمين على معنيين :

المعنى الأول : معنى عام ويراد به الأسباب التي تقدح في صحة الحديث المانعة من العمل به. قال ابن الصلاح: «اعلم أنه قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث المُخرِجة له من حال الصحة إلى حال الضعف المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل؛ ولذلك نجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب، والغفلة، وسوء الحفظ، ونحو ذلك من أنواع الجرح، وسمّى الترمذيُّ النسخَ علةً من علل الحديث»[2].

وما قاله ابن الصلاح ظاهر؛ ففي كتاب العلل لابن أبي حاتم، وكتاب العلل للدارقطني أمثلةٌ كثيرةٌ تدلُّ على ما قال، وكذلك في تطبيقات الأئمة المتقدمين؛ فالعلة عندهم لها معنى واسع وشامل، بحيث تشمل ما قاله ابن الصلاح، والمعنى الخاص الآتي الذكر ـ وإن كان المعنى الخاص هو مراد من نبه على قلة من تكلم في هذا الفن، وأنَّه علمٌ عزيزٌ وشريف، طُوي بساطه منذ أزمان ـ .

المعنى الثاني : معنى خاص، ويشمل :

- الاختلاف في إسناد الحديث كرفعه ووقفه، ووصله وإرساله، وغير ذلك .

- الاختلاف في متن حديث كاختصار المتن، أو الإدراج فيه، أو روايته بالمعنى وغير ذلك .

- العلة الغامضة في إسنادٍ ظاهرهُ الصحة حتى لو كان الإسناد فرداً، وهذه العلةُ الغامضةُ لا يمكن أن يوضع لها ضابط محدد لأنّ لها صوراً كثيرةً ومتعددةً، وفي بعضها دقة وغموض، لا يعلمها إلاّ حذاق هذا الفن؛ فمن ذلك مثلاً: ما قاله يعقوب بن شيبة السدوسيّ: «كان سفيان بن عيينة ربما يحدث بالحديث عَنْ اثنين، فيسند الكلام

---

[1] قال الإمامُ البخاريُّ ـ رحمة الله عليه ـ «ما استصغرتُ نفسي عند أحدٍ إلاّ عند علي بنِ المديني» تاريخ بغداد (١٧/٢).
[2] علوم الحديث (ص٨٤)، وانظر: ألفية السيوطي شرح أحمد شاكر (ص٥٩-٦٠).

عَنْ أحدهما، فإذا حدّث به عَن الآخر على الانفراد أوقفه أو أرسله»[1]، قال ابنُ رجب: «ومن هذا المعنى: أنّ ابن عيينة كان يروي عَنْ ليث، وابن أبي نجيح جميعًا عَنْ مجاهد عَنْ أبي معمر عَنْ علي حديث القيام للجنازة، قال الحميديُّ: فكنا إذا وقفناه عليه لم يُدخل في الإسناد أبا معمر إلاَّ في حديث ليث خاصة، يعني أنّ حديث ابن أبي نجيح كان يرويه مجاهد عَنْ علي منقطعًا»[2].

والاستعمال الثاني هو المراد في كلام كثير من المتأخرين، وهو الذي ذكروه في كتب المصطلح، وهو مراد من تكلم عَنْ أهمية العلل ودقتها وقلة من برز فيها، وقد أشار إليه الحاكم في معرفة علوم الحديث[3]، وعرّفه ابنُ الصلاح بقوله: «هو الحديث الذي اطلع فيه على علةٍ تقدحُ في صحته مع أنّ ظاهره السلامة منها»[4]، وعرّفه ابنُ حجر بقوله: «هو حديث ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قادح»[5] .

وعليه يكون الحديث المُعل متفاوتًا من حيثُ الظهور والخفاء، والوضوح والغموض، وقد يكون الكلام على الحديث المعل من حيثُ الصناعة الحديثية ولا يلزم من ذلك القدح في صحته، والله أعلم .

* تنبيه :

يجتهد بعضُ طلبة الحديث ـ وفقهم الله ـ لالتماس تعريفٍ دقيقٍ للحديثِ المُعل من خلال كتاب علل ابن أبي حاتم فقط، وفي هذا عندي نظر: من جهة أنّ ابنَ أبي حاتم مات عَن الكتاب وهو مسودة لم يبيض[6]، وقد أورد أحاديث استطراداً ليبين أحكامها الفقهية (رقم١١٠٠، ٣١٢١، ٧١٢١)، أو العقدية (٢/ ٩٠٢ رقم ٨١١٢) .

وللخروجِ بمعنى دقيق لا بدَّ من استقراء :

١ ـ كتب العلل الخاصة، أو المتضمنة للعلل: كعلل ابن المديني، والترمذي، والدّارقُطنيّ، وابن الشهيد مع علل ابن أبي حاتم، وكتاب التمييز لمسلم بن الحجاج وغيرها.

٢ ـ استعمالات الأئمة المتقدمين أمثال: شعبة بن الحجاج، ويحيى القطان، وابن المديني، وابن معين، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ومسلم بن الحجاج، ويعقوب بن شيبة، وأبي زرعة، وأبي حاتم، والترمذي، والعقيلي.. إلى الدّارقُطنيّ .

* خطوات دراسة الحديث المُعل :

---

[1] شرح علل الترمذي (٧٦٥/٢).
[2] المرجع السابق (٧٦٤/٢-٧٦٥). وانظر : علل ابن أبي حاتم (رقم١١٣٠، ١١٨٥، ١١٩٤، ١٢٢٧).
[3] (ص١٠٧).
[4] علوم الحديث (ص٨١).
[5] فتح الباقي على ألفية العراقي (٢٢٦/١).
[6] أوردتُ الحجج الدالة على ذلك في القسم الذي حققته من علل ابن أبي حاتم (٥٨/١-٦٤).

سننطلق في بيان هذه الخطوات من نصِّ إمامين من أئمة العلل هما: الإمام أبو يوسف يعقوب بن شيبة السدُوسِي المتوفى سنة (ت ٢٦٢هـ)[١]، والإمام أبو الحسن علي بن عُمَر الدّارقُطنيّ (ت ٥٨٣هـ) ـ رحمة الله عليهما ـ، قال عبدُ الغني بنُ سعيد الأزدي (ت ٤٠٩هـ): «ولم يتكلم أحدٌ على علل الأحاديث بمثل كلام يعقوب، وعلي بن المديني، والدّارقُطنيّ»[٢] .

* كلام يعقوب بنِ شيبة :

قال أبو القاسم علي بنُ الحسن ابن عساكر في تاريخه بعد أنْ ساقَ حديثَ: «تابعوا بين الحج والعمرة» من طريق أبي يوسف يعقوب بن شيبة السدوسي قال: «قال أبو يوسف: «تابعوا بين الحج» حديثٌ رواه عَاصِم بن عُبَيد الله بن عَاصِم بن عُمَر بن الخطاب وهو مضطرب الحديث، فاختلف عنه فيه، فرواه عَنْ عاصم: عبيد الله بن عُمَر، وشريك بن عبد الله، وسفيان بن عيينة؛ فأمَّا: عبيدُ الله بن عُمَر فإنه وَصَله وجوّده فرواه عنه عَنْ عبد الله بن عَامِر بن ربيعة، عَنْ أبيه، عَنْ عُمَر[٣] عَن النبي ﷺ فلم يذكر فيه عُمَر، رواه مرة أخرى عَنْ عُمَر عَن النبي ﷺ، ولا نرى هذا الاضطراب إلا من عَاصِم وقد بين ابنُ عيينة ذلك في حديثه قال علي بن المديني: قال سفيان بن عيينة: كان عَاصِم يقول: عَنْ عبد الله بن عَامِر بن ربيعة عَنْ أبيه عَنْ عُمَر، ومرة يقول: عَنْ عبد الله بن عَامِر عَنْ عُمَر ولا يقول عَنْ أبيه»[٤] .

* كَلام الدّارقُطني :

فقد سئل عَنْ حديثِ عَامِر بنِ ربيعة العدوي عَنْ عُمَر عَن النبي ﷺ: «تابعوا بين الحج والعمرة؛ فإنهما ينفيان الفقرَ والذنوبَ» الحديث، فقالَ: «يرويه عَاصِمُ بنُ عُبَيد الله بن عَاصِم بن عُمَر بن الخطاب ـ ولم يكن بالحافظ ـ رَواهُ عَنْ عبدِ الله بنِ عَامِر بن ربيعة عَنْ أبيه عَنْ عُمَر، وكان يضطربُ فيه، فتارةً لا يذكر فيه عَامِر بنَ ربيعة فيجعله عَنْ عبد الله بن عَامِر عَنْ عُمَر، وتارةً يذكر فيه، حَدّث به عنه: عُبيد الله بن عُمَر، ومحمد بن عَجلان، وسفيان الثوري، وشريك بن عبد الله، واختلف عنهم؛ رواه ابنُ عُيينة عنه فبانَ الاضطراب في الإسناد من قبل عَاصِم بن عُبَيد الله لا من قِبل من رواه عنه، فأمّا روايةُ عبيد الله بن عُمَر عَنْ عَاصِم فرواهُ زُهير، وابن نمير، وعبدة بن سليمان، وأبو حفص الأبار، وأبو بدر، ومحمد ابن بشر عَنْ عبيد الله، فاتفقوا على قولٍ واحدٍ، وأسندوه عَنْ

---

[١] يعقوبُ مع الإمام البخاريّ (ت ٢٥٦هـ) من أبرز تلاميذ إمام العلل في زمانه علي بن المديني (ت ٢٣٤هـ)، قال الذهبيُّ في ترجمته: «صاحب المسند الكبير العديم النظير المُعَلل، الذي تم من مسانيده نحوٌ من ثلاثين مجلداً»، وقال أيضاً في تذكرة الحفاظ : «صاحب المسند الكبير المعلل، ما صُنف مسندٌ أحسن منه». انظر : السير ١٢/ ٤٧٦، تذكرة الحفاظ ٢/ ٧٧٥.

[٢] ترتيب المدارك٢ / ٧٥.

[٣] كذا وقع في المطبوع والمخطوط، وسياق الكلام يدل على أنّ الأصوب حذف (عُمَر) هنا، والله أعلم.

[٤] تاريخ دمشق (٢٥٩/٢٥).

عبد الله بن عَامِر عَنْ أبيه عَنْ عُمَر، وخالفهم علي بن مسهر، وأبو أسامة، ويحيى بن سعيد الأموي فرووه عَنْ عبيد الله، ولم يذكروا في الإسناد عَامِر بن ربيعة، ورواه ابنُ عجلان عَنْ عَاصِم فَجَوّد إسناده خالدُ بنُ الحارث عنه، وخَالفه بكرُ بنُ صدقة عَنْ ابن عَجلان فلم يذكر في الإسناد عَامِر بن ربيعة، وتابعه الليثُ بنُ سعد على إسناده إلا أنه وقفه، ورواه الثوريُّ عَنْ عَاصِم واختلف عنه؛ فقال حسينُ بنُ حفص: عَنْ سفيان عَنْ عَاصِم عَنْ عبد الله بن عَامِر عَنْ أبيه عَنْ عُمَر، وخَالفه أبو أحمد الزبيريّ فرواه عَنْ الثوري فنقَصَ من إسنادهِ عَامِر بنَ ربيعة، ورواه محمدُ بنُ كثير عَنْ الثوري عَنْ عَاصِم عَنْ عبد الله بن عَامِر عَنْ أبيه عَن النبي ﷺ، ولم يذكر فيه عُمَر، ورواهُ شَريكُ ابن عبد الله عَنْ عَاصِم، واختلف عنه فأسنده يحيى بن طلحة عَنْ شَريك وجوّد إسنادَه، وخَالفه أسباطُ بنُ محمد عَنْ شريك فلم يذكر في الإسناد عامراً. وقال عثمانُ بنُ أبي شيبة عَنْ شريك عَنْ عَاصِم عَنْ عبد الله بن عَامِر عَنْ أبيه عَنْ النبي ﷺ، ولم يذكر عُمَر. ورواهُ سفيانُ بنُ عيينة عَنْ عَاصِم فجوّد إسنادَه وبين أنّ عاصمًا كان يضطرب فيه؛ فمرةً ينقصُ من إسنادهِ رجلاً، ومرةً يزيد فيه، ومرةً يقفه على عُمَر، وقال ابنُ عُيينة: وأكثر ذلك كان يقوله عَنْ عبد الله بن عَامِر عَنْ أبيه عَنْ عُمَر عَنْ النبي ﷺ..»[1].

بيّن يعقوبُ بنُ شيبة، والدّارقُطنيّ في كلامِهمَا السابق علةَ حديث عُمَر بن الخطاب عَنْ النبي ﷺ: «تابعوا بين الحج والعمرة...» بيانًا شافيًا، واشتمل بيانهما لعلة الحديث على عدة خطوات مرتبة:

١ - تحديد مدار الحديث:

بدأ يعقوبُ بذكرِ الراوي الذي تلتقي عنده الأسانيد وهو مدار الحديث وذكر اسمه كاملاً فقال: «تابعوا بين الحج» حديثٌ رواه عَاصِم بن عُبَيد الله بنِ عَاصِم بنِ عُمَر بن الخطاب»، ونحوه قول الدّارقُطنيّ.

فالخطوة الأولى تحديد الراوي مدار الحديث من حيثُ اسمُهُ ونسبُهُ ومولدهُ ووفاتهُ وموطنهُ وأشهر أو أبرز أو أجل شيوخه، وأشهر تلاميذه[2]، وقد عُني المحدثون بمعرفة الرجال من جميع النواحي المتقدمة؛ فمن الناحية الاسمية عُنُوا بإزالة الإبهام وتعيين أسماء الرواة وآبائهم وكناهم وألقابهم وأنسابهم، وضبطوا ذلك بغاية الدقة، وبينوا ما هو على ظاهره من الأنساب وما ليس على ظاهره، وميزوا كلَّ راوٍ عما سواه تمييزاً دقيقًا[3]، وكذلك

---

[1] علل الدّارقُطنيّ (٢/١٢٧-١٣١).

[2] يستفاد أشهر الشيوخ وأشهر التلاميذ من الاستقراء، أو من نصوص النقاد في ترجمته، أو من اختيار البخاري في التاريخ الكبير، أو ابن أبي حاتم في الجرح، أو الذهبي في الكاشف.

[3] انظر لمعرفة المصنفات في هذا: بحوث في تاريخ السنة المشرفة (١٨٣-١٩١)، وموارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٣٩٦-٤٠٢) وكلاهما للدكتور: أكرم العمري.

عُنُوا بتواريخ الرواة مولداً ووفاةً وسماعاً[1]، قال السخاويُّ: «تواريخ الرواة والوفيات... وهو فنٌّ عظيم الوقع من الدين، قديم النفع به للمسلمين، لا يستغنى عنه..»[2].

وللمتقدمين أقوال كثيرة دقيقة دالة على مدى اهتمامهم بهذا الجانب من علوم الحديث؛ فمن تلك الأقوال: قولُ سفيان الثوري: «لما استعمل الرواةُ الكذب، استعملنا لهم التاريخ»[3]، وقولُ حفص بن غياث: «إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين»[4]، وقولُ حسّان بن زيد: «لم نستعن على الكذابين بمثل التاريخ، نقول للشيخ: سنة كم ولدت؟ فإذا أقر بمولده عرفنا صدقه من كذبه»[5].

وهذه الخطوة من الأهمية بمكان حيث إنّ أسماء الرجال وأنسابهم وكناهم قد تتشابه مما يوقع الباحث في أوهام كبيرة. قال المعلميُّ ـ رحمة الله عليه ـ «الأسماء كثيراً ما تشتبه ويقع الغلط والمغالطة فيها... وقد يقول المحدث كلمة في راوٍ فيظنها السامع في آخر، ويحكيها كذلك وقد يحكيها السامع فيمن قيلت فيه ويخطئ بعض من بعده فيحملها على آخر؛ ففي الرواة المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي، والمغيرة بن عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد بن حزام الحزامي، والمغيرة بن عبد الرحمن بن عوف الأسدي، حكى عباس الدوري عَنْ يحيى بن معين توثيق الأوّل، وتضعيف الثالث، فحكى ابنُ أبي حاتم عَن الدوريّ عَنْ ابن معين توثيق الثاني ووَهّمه المزيُّ، ووثق أبو داود الثالث وضعف الأوَّل، فذكرت له حكاية الدوريّ عَن ابن معين فقال: غَلِط عباس، وفي الرواة محمد بن ثابت البناني ومحمد بن ثابت العبدي وغيرهما... وفي الرواة عُمَر بن نافع مولى ابن عُمَر، وعمر بن نافع الثقفي..»[6].

وقد كَثُرتْ أوهام المحققين المعاصرين في تسمية الرواة وأنسابهم، وتجرؤوا على كتب السلف، بل قد وَهّموا الأئمة في ذلك!! والله المستعان.

ولا بدَّ هنا من التنبه إلى:

١ – عدم التوسع في هذه الخطوة بحيث تخرج عَنْ مقصودها الأصلي وهو التعريف بالراوي المدار لا ترجمته ترجمةً مستوفية؛ فمثلاً سعيد بن المسيب، وسالم بن عبد الله بن عُمَر، ونافع مولى ابن عُمَر، والزهري، ومالك

---

[1] انظر لمعرفة المصنفات في هذا المرجعين السابقين.
[2] فتح المغيث٣/ ٠١٣.
[3] الكامل ١/ ٨٤، الكفاية ، ص ٩١١.
[4] الكفاية ، ص ٩١١.
[5] الجامع للخطيب١/ ١٣١.
[6] التنكيل (١/٦٢-٦٣).

بن أنس وغيرهم من كبار الأئمة المشهورين بالثقة والعدالة لا حاجة للإطالة في تراجمهم لشهرتهم بل يكتفى بتعريف مختصر.

٢- العناية بالرجوع إلى المصادر الأصلية المتقدمة التي عُنيت بهذا الجانب ـ كتاريخي البخاري الكبير، والأوسط، والجرح والتعديل وغيرها ـ قدر الإمكان؛ لأنّ في رجوع الباحث للمصادر الأصلية المتقدمة تعميقاً لعلاقة طالب العلم بها، وفهماً لكلامهم في هذا الشأن، ودُرْبة على طرائقهم في التأليف وغير ذلك من الفوائد.

٣- بيان حال الراوي الذي تلتقي عنده الأسانيد:

بعد تحديد المدار بيّن يعقوبُ بنُ شيبة حالَ المدار من حيثُ القوة والضعف فقال: «وهو مضطرب الحديث»، وقال الدّارقُطنيّ: «ولم يكن بالحافظ».

٢- فالخطوة الثانية دراسة حال الراوي من حيث القوة والضعف، ويراعى في دراسة حال المدار أمور:

١- هل هو ثقة أو ضعيف أم فيه تفصيل؟

٢- هل حديثه عَنْ جميع شيوخه متساوٍ أو فيه تفصيل؛ فقوي عَنْ بعضهم، وضعيف عَن البعض الآخر.

٣- هل حديث تلاميذه عنه متساوٍ أو فيه تفصيل؛ فبعضهم أقوى من بعض.

٤- هل حديثه مستقيم طوال عمره أم طرأ عليه تغير واختلاط؟ وهل هذا التغير ضار أم غير ضار؟ وهل حدّث بعد التغير أم لا؟ وهل ظهرت له مناكير بعد التغير أم لا؟ ولا بدَّ من تحديد مبدأ التغير والاختلاط بدقة.

٥- هل حديثه في جميع الأماكن متساوٍ، أم فيه تفصيل؟ وسببُ ذلكَ.

٦- هل وُصف بالتدليس؟ وهل ثبت عنه ذلك؟ وما نوعُ تدليسه؟ وهل هو مكثر منه أم مقل؟ وهل تدليسه عام في شيوخه أم خاص ببعض الشيوخ؟ وهل يدلس عَن الثقات فقط أم عَن الثقات والضعفاء؟ وكيفية تعامل الأئمة مع حديثه المدلس[1].

٧- هل هو يرسل عَنْ شيوخه؟ وهل ثبت عنه ذلك؟ فإن ثبت أنه يرسل ينظر في ثبوت سماعه من شيوخه؟ ويعتنى بكلام الإمام البخاري في تاريخه الكبير والأوسط وتصرفاته في الصحيح.

وللشيخ عبد الرحمن المعلمي ـ رحمة الله عليه ـ كلامٌ نفيسٌ في كيفية البحث عَنْ أحوال الرواة في كتب الجرح والتعديل في كتابه القيّم «التنكيل» ولعلي أذكرها باختصار خشية الإطالة، وإنْ كانت جديرة بأن تذكر كاملة

[1] يستفاد في هذا الباب من كتاب «منهج المتقدمين في التدليس» تأليف: ناصر الفهد، تقديم الشيخ: عبد الله السعد.

بحروفها، قال[1]: «من أحب أن ينظر في كتب الجرح والتعديل للبحث عَنْ حال رجل وقع في سندٍ فعليه أن يراعي أموراً :

الأول : إذا وجد ترجمة بمثل ذاك الاسم فليتثبت حتى يتحقق أن تلك الترجمة هي لذاك الرجل.

الثاني : ليستوثق من صحة النسخة وليراجع غيرها إن تيسر له ليتحقق أنّ ما فيها ثابت عَنْ مؤلف الكتاب.

الثالث : إذا وجد في الترجمة كلمة جرح أو تعديل منسوبة إلى بعض الأئمة فلينظر أثابتةٌ هي عَنْ ذاك الإمام أم لا؟

الرابع : ليستثبت أن تلك الكلمة قيلت في صاحب الترجمة فإنّ الأسماء تتشابه.

الخامس : إذا رأى في الترجمة «وثقه فلان» أو «ضعفه فلان» أو «كذبه فلان» فليبحث عَنْ عبارة فلان؛ فقد لا يكون قال «هو ثقة» أو «هو ضعيف» أو «هو كذاب».

السادس : أصحاب الكتب كثيراً ما يتصرفون في عبارات الأئمة بقصد الاختصار أو غيره، وربما يخل ذلك بالمعنى..

السابع : قال ابن حجر في لسان الميزان (١/ ٧١): وينبغي أن يتأمل أيضاً أقوال المزكين ومخارجها... فمن ذلك أن الدوري قال عَن ابن معين إنه سئل عَن ابن إسحاق وموسى بن عبيدة الربذي أيهما أحب إليك؟ فقال: ابن إسحاق ثقة. وسئل عَنْ محمد بن إسحاق بمفرده فقال: صدوق وليس بحجة. ومثله أن أبا حاتم قيل له: أيهما أحب إليك يونس أو عقيل؟ فقال: عقيل لا بأس به. وهو يريد تفضيله على يونس. وسئل عَنْ عقيل وزمعة ابن صالح فقال: عقيل ثقة متقن. وهذا حكم على اختلاف السؤال. وعلى هذا يحمل أكثر ما ورد من اختلاف كلام أئمة أهل الجرح والتعديل ممن وثق رجلاً في وقت وجرحه في وقت آخر.

الثامن : ينبغي أن يبحث عَنْ معرفة الجارح أو المعدل بمن جرحه أو عدله.

التاسع : ليبحث عَنْ رأي كل إمام من أئمة الجرح والتعديل واصطلاحه مستعيناً على ذلك بتتبع كلامه في الرواة واختلاف الرواية عنه في بعضهم مع مقارنة كلامه بكلام غيره.

العاشر : إذا جاء في الراوي جرح وتعديل فينبغي البحث عَنْ ذات[2] بين الراوي وجارحه أو معدله من نفرة أو محبة...».

---

[1] التنكيل (١/٦٢-٧٢).

[2] نقله الزيلعي في نصب الراية (١/٣٣٦-٣٣٧).

والحق أنّ كلام المعلمي هذا ينبغي أن يقرر على طلاب السنة وعلومها في الدراسات العليا مع شرحٍ وتطبيق، وأرجو أن يتحقق هذا، والله الموفق.

ومما تقدم يتبين:

أ – أنّ دراسة حال الراوي ليست بالأمر الهيّن ـ كما يظن البعض ـ بل ربما راجع الباحث عشرات الكتب، ودرس عشرات الأسانيد للبحث عَنْ فائدة معينة، أو التحقق منها، وربما بدأ بدراسة حال الراوي من مولده ونشأته إلى وفاته لاستخلاص حكم دقيق لحاله، وتأمل حال السلف في هذا الباب:

١ ـ قال محمدُ بنُ إبراهيم بن أبي شيخ الملطي: «جاء يحيى ابن معين إلى عفّان ليسمع منه كتب حماد بن سلمة فقال: أما سمعتها من أحد؟ قال: نعم حدثني سبعة عشر نفساً عَنْ حماد، قال: والله لا حدثتك، فقال: إنما هو درهم، وأنحدرُ إلى البصرة فأسمع من التبوذكيّ قال: شأنك، فانحدر إلى البصرة، وجاء إلى التبوذكي، فقال له: أما سمعتها من أحد؟ قال: سمعتها على الوجه من سبعة عشر وأنت الثامن عشر، قال: وما تصنع بهذا؟ قال: إنّ حماد بن سلمة كان يخطئ فأردت أن أميّزَ خطأه من خطأ غيره؛ فإذا رأيتُ أصحابه اجتمعوا على شيء علمتُ أنّ الخطأ من حماد نفسه...»[1].

٢ ـ قال ابن حبان: «ولقد دخلتُ حمص وأكثر همي شأن بقية، فتتبعت حديثه وكتبت النسخ على الوجه، وتتبعت ما لم أجد بعلو من رواية القدماء عنه، فرأيته ثقة مأمونًا؛ ولكنه كان مدلساً..»[2].

ب – أنَّ من يعتمد على الكتب المتأخرة فقط ـ كما هو الجاري في كثير من الأحيان ـ دون الرجوع إلى المصادر الأصلية المتقدمة من تواريخ وسؤالات وعلل وغيرها قد قصّر وربما فاته الشيء الكثير عَنْ هذا الراوي المعين، والله المستعان.

٣ – ذكر الرواة عَن المدار وبيان اختلافهم عنه :

بعد تحديد المدار، وبيان درجته في الرواية ذكر يعقوب بن شيبة الرواة عَن المدار وبين اختلافهم فقال: «فاختلف عنه فيه، فرواه عَنْ عاصم: عبيد الله بن عُمَر، وشريك بن عبد الله، وسفيان بن عيينة؛ فأمَّا عبيدُ الله بن عُمَر فإنه وَصَله وجوّده، فرواه عنه عَنْ عبد الله بن عَامِر بن ربيعة، عَن أبيه، عَن عُمَر[3] عَن النبي ﷺ فلم يذكر فيه

---

[1] نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذي اليدين من الفوائد، ص ٩٠٢.

[2] كان في النية أنْ أذكر لكل قرينةٍ مثالاً مع دراسته حسب الخطوات السابقة ـ وهي ولله الحمد معدة ـ ولكن رأيتُ أنَّ المقام لا يسمح بذلكَ؛ لأنَّ البحث سيطول جداً على القارئ في مثل هذا الموضع، وسأفرد البحث بكتاب، وأذكر لكل قرينة مثالاً يوضحها ـ إنْ شاء الله تعالى ـ.

[3] النكت(٢/٧١٢).

عُمَر، رواه مرة أخرى عَنْ عُمَر عَن النبي ﷺ». وقال الدّارقُطنيّ: «حدّث به عنه: عبيد الله بن عُمَر ومحمد بن عجلان وسفيان الثوري وشريك بن عبد الله، واختلف عنهم...».

فالخطوة الثالثة ذكر الرواة عَن المدار وبيان اختلافهم واتفاقهم عَن المدار، قال ابن حجر: «فمدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف»[1] ويراعى هنا أمور :

١ – التأكد من سلامة الإسناد إلى الراوي عَن المدار، وأنه ثابت عنه؛ فإن لم يكن ثابتًا فلا يعتمد عليه ولا يذكر إلاّ من باب التنبيه عليه.

٢ – التأكد من عدم وجود اختلاف على الراوي عَن المدار؛ فإن كان هناك اختلاف يُدْرس للتحقق من الرواية الراجحة.

٣ – دراسة حال الراوي وبيان درجته من حيثُ الرواية، ولا يتوسع في ترجمته بل يذكر ما يفي بالغرض.

٤ – ترتيب الروايات عَن المدار حسب الاتفاق والاختلاف؛ فيُقال مثلاً: اختلف عَن الزهري على خمسة أوجه:

الأول : رواه فلان، وفلان ـ في الراجح عنه ـ عَن الزهري ..... يذكر الوجه.

الثاني : رواه فلان، وفلان ـ في الراجح عنه ـ عَن الزهري ..... يذكر الوجه. وهكذا .

٤ـ الموازنة بين الروايات وبيان الراجح وأسباب الترجيح :

بعد الخطوات السابقة بين يعقوب بن شيبة، والدّارقُطنيّ أنّ سبب الاضطراب في الحديث من عَاصِم بن عُبَيد الله نفسه لا من الرواة عنه، وذكَرَا ما يدلُّ على ذلك فقالَ يعقوبُ: «ولا نرى هذا الاضطراب إلا من عَاصِم، وقد بين ابنُ عيينة ذلك في حديثه قال علي بن المديني: قال سفيان بن عيينة: كان عَاصِم يقول: عَنْ عبد الله بن عَامِر بن ربيعة عَنْ أبيه عَنْ عُمَر ومرة يقول: عَنْ عبد الله بن عَامِر عَنْ عُمَر ولا يقول عَن أبيه»، وقال الدّارقُطنيّ: «ورواه سفيانُ بنُ عيينة عَن عَاصِم فجوَّد إسناده وبين أن عاصمًا كان يضطرب فيه؛ فمرة ينقص من إسناده رجلاً ومرة يزيد ومرة يقفه على عُمَر...».

إذاً الخطوة الرابعة الموازنة بين الروايات وبيان الراجح وأسباب الترجيح؛ وهذه من أهم خطوات الدراسة وبها يتميز الناقد البصير من غيره، ومن خلالها يتبين دقة نظر الباحث، وعمق معرفته بالعلل، ومنها يعرف فضل علم الأئمة المتقدمين وبراعتهم ودقتهم؛ فهناك قرائن وقواعد طبقها الأئمة للموازنة بين الروايات المعلة، قال ابن

[1] شرح علل الترمذي (٢/٧٥٧-٧٥٨).

حجر: «والذي يجري على قواعد المحدثين أنهم لا يحكمون عليه بحكم مستقل من القبول والرد، بل يرجحون بالقرائن»، وقال ابنُ عبد الهادي عَنْ قبول زيادة الثقة: «فيه خلاف مشهور؛ فمن الناس من يقبل زيادة الثقة مطلقًا، ومنهم من لا يقبلها؛ والصحيح التفصيل وهو أنها تُقبل في موضع؛ دون موضع فتقبل إذا كان الراوي الذي رواها ثقة حافظًا ثبتًا والذي لم يذكرها مثله أو دونه في الثقة كما قبل الناس زيادة مالك بن أنس قوله: «من المسلمين» في صدقة الفطر، واحتج بها أكثر العلماء، وتقبل في موضع آخر لقرائن تخصها، ومن حكم في ذلك حكمًا عامًا فقد غلط؛ بل كل زيادة لها حكم يخصها؛ ففي موضع يجزم بصحتها.. وفي موضع يغلب على الظن صحتها.. وفي موضع يجزم بخطأ الزيادة.. وفي موضع يغلب على الظن خطؤها.. وفي موضع يتوقف في الزيادة»[1].

وقال العلائيُّ ـ رحمة الله عليه ـ: «وأمَّا أئمةُ الحديثِ فالمتقدمون منهم كيحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، ومن بعدهما كعلي بن المديني وأحمد بن حنبل، ويحيى ابن معين، وهذه الطبقة، وكذلك من بعدهم كالبخاريّ، وأبي حاتم، وأبي زرعة الرازيين، ومسلم، والنسائي، والترمذي، وأمثالهم، ثم الدارقطني والخليلي كلُّ هؤلاء يقتضي تصرفهم في الزيادة قبولاً وردّاً الترجيح بالنسبة إلى ما يقوى عند الواحد منهم في كل حديث، ولا يحكمون في المسألة بحُكْمٍ كُليّ يعم جميعَ الأحاديث، وهذا هو الحق الصواب كما سنبينه إن شاء اللهُ تعالى..»[2].

والأئمةُ يصرحون ـ أحيانًا ـ بهذه القرائن والطرق، وأحيانًا تفهم وتستنبط من صنيعهم؛ فمن تلك الطرق والقرائن[3]:

١ - الترجيح بالحفظ والإتقان والضبط.

٢ - الترجيح بالعدد والكثرة.

٣ - سلوك الراوي للجادة والطريق المشهور.

٤ - الترجيح بالنظر إلى أصحاب الراوي المقدمين فيه.

٥ - الترجيح باعتبار البلدان واتفاقها.

---

[1] شرح علل الترمذي (٦٣٨/٢).

[2] توضيح الأفكار (٣٣٩/١-٣٤٠).

[3] كان في النية أنْ أذكر لكل قرينةٍ مثالاً مع دراسته حسب الخطوات السابقة ـ وهي ولله الحمد معدة ـ ولكن رأيتُ أنَّ المقام لا يسمح بذلكَ؛ لأنَّ البحث سيطول جداً على القارئ في مثل هذا الموضع، وسأفرد البحث بكتاب، وأذكر لكل قرينة مثالاً يوضحها ـ إنْ شاء الله تعالى ـ.

٦ – الترجيح بالزيادة.

٧ – عدمُ وجودِ الحديث في كتب الراوي الذي رُوي الحديث عنه.

٨ – شهرة الحديث وانتشاره من طريق يدل على غلط من رواه من طريق آخر.

٩ – وجود قصة في الخبر تدل على صحة الطريق.

١٠ – التفرد عَنْ إمام مشهور وله تلاميذ كثيرون.

١١ – تحديثُ الراوي في مكان ليس معه كتبه.

١٢ – التحديث بنزول مع إمكانية العلو في السماع.

١٣ – عدم العلم برواية الراوي عمن روى عنه، أو عدم سماعه منه.

١٤ – إمكانية الجمع بين الروايات عند التساوي.

١٥ – رواية الراوي عَنْ أهل بيته.

١٦ – اختلاف المجالس وأوقات السماع.

١٧ – ورود الحديث بسلسلة إسناد لم يصح منها شيء.

١٨ – التحديث من كتاب.

١٩ – ضعف الراوي أو وهمه أو اضطرابه.

٢٠ – مشابهة الحديث لحديث راوٍ ضعيف.

٢١ – أن يروي الرجل الحديثَ على وجهين: تارةً كذا، وتارةً كذا، ثم يجمعهما معًا؛ فهذا قرينة على صحتهما معًا.

٢٢ – قبول الراوي للتلقين.

٢٣ – ورود الحديث عَنْ راوٍ وقد ورد عنه ما يدل على خلافه موقوفًا.

٢٤ – مخالفة الراوي لمَا روى سواء وُجِد اختلاف أو لم يوجد ـ على تفصيل في ذلك ـ .

٢٥ – اضطراب إحدى الروايات.

٢٦ – دلالة الرواية على الكذب.

٢٧ ـ شهرة الراوي بأمر معين؛ كاختصار المتون، أو الإدراج فيها، أو الرواية بالمعنى، أو التصحيف في الألفاظ أو الأسماء، أو قصر الأسانيد، أو جمع الرواة حال الرواية.

والحق أنَّ قرائن الترجيح كثيرة لا تنحصر؛ فكلُّ حديثٍ له نقدٌ خاص. قال ابنُ حجر: «ووجوه الترجيح كثيرة لا تنحصر ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحاديث، بل كل حديث يقوم به ترجيح خاص، وإنّما ينهض بذلك الممارس الفطن الذي أكثر من الطرق والروايات، ولهذا لم يحكم المتقدمون في هذا المقام بحكم كلي يشمل القاعدة بل يختلف نظرهم بحسب ما يقوم عندهم في كل حديث بمفرده»[1].

وقال ابنُ رجب: «قاعدةٌ مهمةٌ: حذّاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرجال، وأحاديث كل واحد منهم، لهم فهم خاص يفهمون به أنَّ هذا الحديث يشبه حديث فلان، ولا يشبه حديث فلان، فيعللون الأحاديث بذلك، وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة تحصره، وإنما يرجع فيه إلى مجرد الفهم والمعرفة التي خصوا بها عَنْ سائر أهل العلم»[2].

وفي الختام أنبه على أمور :

١ ـ ضرورة العنايةِ بعلم علل الحديث بالنسبة للمشتغلين بالحديث وعلومه، ومن لا يحسنه ولا يفهمه لا يحل له الحكم على الأحاديث حتى يتعلمه ويفهمه، وينبغي تشجيع الطلبة على دراسته، وتقرير مقرر خاص لطلبة الدراسات العليا في هذا الفن والبحث فيه.

٢ ـ ضرورة فهم مصطلحات أئمة الحديث المتقدمين حسب استعمالهم لها عَن طريق الجمع والاستقراء والدراسة والموازنة.

٣ ـ اتباع الأئمةِ المتقدمين في تعليلهم للأخبار، وعدم التسرع في الرد عليهم، وهذا من باب الاتباع المحمود لا التقليد المذموم.

٤ ـ جمع طرقِ الحديث، والنظر فيها مجتمعةً، ومعرفة مراتب رواتها.

٥ ـ اتباع منهجٍ منضبطٍ عند دراسةِ الحديثِ المُعل يوافق طريقة الأئمة المتقدمين، فيبدأ أوّلاً بتحديد مدار الحديث، ثم بيان حال المدار من حيثُ القوة والضعف، ثم يذكر الرواة عَنْ المدار ويبين اختلافهم واتفاقهم عنه، ثم يوازن بين الروايات ويبين الراجح وأسباب الترجيح.

٦ ـ خطأ من يقول إنَّ زيادة الثقة مقبولة مطلقـًا، فإنّ طريقة الأئمة المتقدمين الحكم حسب القرائن، وتقدم قريبًا النقل في ذلك عَن ابن عبد الهادي، والعلائيّ، وابن حجر، وقال ابن رجب: «ثم إنّ الخطيبَ تناقضَ فذكر

---

[1] النكت (٢/٧١٢).

[2] شرح علل الترمذي (٢/٧٥٧-٧٥٨).

في كتاب «الكفاية» للناس مذاهب في اختلاف الرواة في إرسال الحديث ووصله كلها لا تعرف عَنْ أحد من متقدمي الحفاظ، إنما هي مأخوذة من كتب المتكلمين، ثم إنه اختار أن الزيادة من الثقة تقبل مطلقاً كما نصره المتكلمون وكثير من الفقهاء، وهذا يخالف تصرفه في كتاب «تمييز المزيد»[1].

٧ ـ خطأ وضع حكمٍ أو قاعدةٍ كليةٍ في الترجيح بين الأحاديث المعلة، بل الأمر كما قال ابنُ حَجَر: «كل حديث يقوم به ترجيح خاص... ولهذا لم يحكم المتقدمون في هذا المقام بحكم كلي يشمل القاعدة بل يختلف نظرهم بحسب ما يقوم عندهم في كل حديث بمفرده»، وقال البقاعي ـ عند كلامه على تعارض الوصل والإرسال ـ: «إنّ ابنَ الصلاح خَلَطَ هنا طريقةَ المحدثين بطريقةِ الأصوليين، فإن للحذاق من المحدثين في هذه المسألة نظراً لم يحكه، وهو الذي لا ينبغي أن يعدل عنه، وذلك أنهم لا يحكمون فيها بحكمٍ مطرد، وإنما يديرون ذلك على القرائن»[2].

٨ ـ أنَّ الأئمة المتقدمين أمثال شعبة بن الحجاج، ويحيى القطان، وعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ويعقوب بن شيبة، وأبي زرعة، وأبي حاتم، والنسائي، والدّارقُطنيّ، وغيرهم في باب التعليل ـ كمسألة زيادة الثقة، والتعليل بالتفرد بضوابط متفقون بالجملة وإن وقع منهم بعض الاختلاف الجزئي لأسباب معينة؛ ومما يدل على ذلك:

قصة السائل مع أبي حاتم التي ذكرتها في أوَّل البحث؛ وفيها يقول أبو حاتم: «جاءني رجلٌ من جِلَّةِ أصحابِ الرأي مِنْ أهلِ الفهم منهم، وَمَعَه دفترٌ فعرضه عليَّ، فقلتُ في بعضها: هذا حديثٌ خطأ قد دَخَل لصاحبه حديثٌ في حديث، وقلتُ في بعضه: هذا حديثٌ باطل، وقلتُ في بعضه: هذا حديثٌ منكر، وقلتُ في بعضهِ: هذا حديثٌ كذب، وسائرُ ذلك أحاديثُ صحاح، فقال: من أين علمتَ أنّ هذا خطأ، وأنَّ هذا باطل، وأنّ هذا كذب؟ أخبرك راوي هذا الكتاب بأني غلطتُ وأني كذبتُ في حديث كذا؟ فقلتُ: لا، ما أدري هذا الجزء من رواية مَنْ هو، غير أني أعلم أن هذا خطأ، وأنّ هذا الحديث باطل، وأن هذا الحديث كذب، فقال: تدعي الغيب؟ قال قلت: ما هذا ادعاء الغيب، قال: فما الدليل على ما تقول؟ قلتُ: سلْ عما قلتُ من يحسن مثل ما أحسن؛ فإن اتفقنا علمتَ أنَّا لم نجازف ولم نقله إلا بفهم، قال: من هو الذي يحسن مثل ما تحسن؟ قلت: أبو زرعة...».

---

[1] معرفة علوم الحديث (١١٣)، الجامع لأخلاق الراوي (٢/٢٥٥-٢٥٦).

[2] (*) هكذا في التمييز.

وقال محمدُ بنُ صالح الكِيلِيني: «سمعتُ أبا زرعة وقالَ لهُ رجلٌ: ما الحُجةُ في تعليلكم الحديث؟ قال: الحجة أنْ تسألني عن حديثٍ لهُ عِلةٌ فأذكرُ علتَه ثم تقصدُ محمد بن مسلم بن وارة، وتسأله عنه، ولا تخبره بأنّك قد سألتني عنه فيذكر علته، ثم تقصدُ أبا حاتم فيعلله، ثم تميزُ كلامَ كلّ منّا على ذلكَ الحديث، فإنْ وجدتَ بيننا خلافًا في علته، فاعلم أنّ كلاً منا تكلم على مراده، وإنْ وجدتَ الكلمة متفقة، فاعلمْ حقيقةَ هذا العلم، قال: فَفَعَلَ الرجلُ، فاتفقت كلمتُهم عليه، فقال: أشهدُ أنَّ هذا العلمَ إلهام»[1].

٩ ـ أنّ تعاليل الأئمة للأخبار مبنيةٌ ـ في الغالب ـ على الاختصار، والإجمال، والإشارة، فيقولون مثلاً: «الصواب رواية فلان»، أو «وَهِمَ فلان» أو «حديث فلان يشبه حديث فلان» أو «دَخَلَ حديثٌ في حديث» ولا يذكرون الأدلة والأسباب التي دعتهم إلى ذلك القول ـ مع وجودها عندهم واستحضارهم إياها ـ وسببُ ذلك أنّ كلامهم في الغالب موجه إلى أناسٍ يفهمون الصناعة الحديثية والعلل والإشارة فيدركون المراد بمجرد إشارة الإمام للعلة وذكرها، وقد خشي الأئمة من أنْ يساء الظن بهم إذا تكلموا بهذا الفن عند من لا يحسنه ولا يفهمه.

قالَ الإمامُ مسلم بنُ الحجاج: «أمّا بعد: فإنك ـ يرحمك الله ـ ذكرتَ أنّ قِبَلكَ قومًا ينكرون قولَ القائلِ مِنْ أهلِ العلم إذا قالَ: هذا حديثٌ خطأ، وهذا حديثٌ صحيحٌ، وفلانٌ يخطئ في روايته حديث كذا، والصوابُ ما روى فلانٌ بخلافهِ، وذكرتَ أنهم استعظموا ذلكَ مِن قولِ من قاله ونسبوه إلى اغتيابِ الصالحين مِن السلف الماضين، وحتى قالوا: إن مِن ادعى تمييز خطأ روايتهم من صوابها متخرص بما لا علم له به، ومدعٍ علمَ غيب لا يوصل إليه، واعلم ـ وفقنا الله وإياكَ ـ أنْ لولا كثرة جهلة العوام مستنكري الحق ورايه بالجهالة(*) لما بان فضل عالم على جاهل، ولا تبين علم من جهل، ولكن الجاهل ينكر العلم لتركيب الجهل فيه، وضد العلم هو الجهل؛ فكلُّ ضد نافٍ لضده، دافع له لا محالة، فلا يهولنك استنكار الجهالِ وكثرة الرعاع لما خص به قوم وحرموه؛ فإن اعتداد العلم دائر إلى معدنه، والجهل واقف على أهله»[2].

وقال أبو داود في رسالته إلى أهل مكة: «لأنه ضرر على العامة أن يكشف لهم كل ما كان من هذا الباب فيما مضى من عيوب الحديث؛ لأنَّ علم العامة يقصر عَنْ مثل هذا»[3] ـ وانظر تعليق ابن رجب على كلام أبي داود في شرح العلل[4] ـ .

---

[1] التمييز (١٦٩).
[2] (ص ٣٠) .
[3] (٨٠٦/٢-٨٠٧).
[4] الجرح والتعديل (٣٥١/١)، وانظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢٥٥/٢).

وقد حصل ما خشي الأئمة منه فتجد بعض المشتغلين بالحديث ـ فضلاً عَنْ غيرهم ـ يُغْلط القول للأئمة عند نقله تعاليلهم للأخبار وأنه ما هكذا تُعل الأخبار ونحو ذلك من العبارات؛ لعدم فهمه لمرادهم وكيفية معرفة ذلك، وفي الأمثلة التطبيقية سأذكر حديثًا قال عنه أبو حاتم: «والحديثُ عندي ليس بصحيح كأنه موضوعٌ» فتعقبه بعضُ المعاصرين بقولهِ: «كذا قال أبو حاتم ـ رحمه الله ـ في العلل، وهل نترك ظاهر إسناد الحديث لكلام الإمام الحافظ أبي حاتم الرازي: (كأنه موضوع) أم نحكم بصحة الحديث بناءً على ظاهر إسناده؟!! علمها عند ربي، ولكن ما شهدنا إلاّ بما علمنا وما كنا للغيب حافظين. فحكمنا على الإسناد بظاهر الصحة وتركنا ما وراء ذلك» ـ راجع كلام مسلم وتأمله!! ـ .

وهنا كلامٌ نفيسٌ لابنِ رجب أرى لزامًا عليَّ أنْ أذكره بطولهِ؛ لأنَّه يُعبر عَنْ مرادي في هذا البحث، ومقصدي منه. قالَ: «عَنْ أبي هريرةَ ـ رضي اللهُ عنه ـ عَن النبي ﷺ قال: «إذا حُدِّثتم عني حديثًا تعرفونه ولا تنكرونه فصدقوه، فإني أقولُ ما يُعرف ولا ينكر، وإذا حُدِّثتم عني بحديث تنكرونه ولا تعرفونه فلا تصدقوا به؛ فإني لا أقولُ ما يُنكر ولا يُعرف»، وهذا الحديثُ معلولٌ أيضًا، وقد اختلفوا في إسنادهِ على ابنِ أبي ذئب، ورواهُ الحفاظُ عنه عَنْ سعيد مرسلاً، والمرسلُ أصحُّ عند أئمة الحفاظ منهم: ابن معين والبخاري وأبو حاتم الرازي وابن خزيمة وقال: «ما رأيتُ أحداً من علماءِ الحديث يثبت وصله».

وإنما يحملُ مثل هذه الأحاديث على تقدير صحتها على معرفة أئمةِ أهلِ الحديث الجهابذة النقّاد الذين كثرت دراستهم لكلام النبيّ ﷺ، ولكلام غيرهِ لحال رواةِ الأحاديثِ ونَقَلةِ الأخبارِ ومعرفتهم بصدقهم وكذبهم وضبطهم وحفظهم؛ فإنَّ هؤلاءِ لهم نقدٌ خاصٌ في الحديثِ مختصونَ بمعرفتهِ كَمَا يختصُّ الصيرفيُّ الحاذقُ بمعرفةِ النقودِ جيدها ورديئها وخالصها ومشوبها، والجوهريُّ الحاذقُ في معرفةِ الجوهر بانتقاد الجواهر.

وكلٌّ من هؤلاء لا يمكن أن يعبر عَنْ سَبَب معرفتهِ ولا يقيمُ عليه دليلاً لغيرهِ، وآيةُ ذلكَ أنَّه يُعرَضُ الحديث الواحد على جماعةٍ ممنْ يعلمُ هذا العلم فيتفقون على الجوابِ فيهِ مِنْ غيرِ مواطأة، وقد امتحن منهم غير هذا مرّة في زمنِ أبي زرعة وأبي حاتم فوجد الأمر على ذلكَ، فقال السائلُ: «أشهدُ أنَّ هذا العلم إلهام»، قال الأعمشُ: «كان إبراهيمُ النخعيُّ صيرفيًا في الحديثِ، كنتُ أسمعُ من الرجال فأعرض عليه ما سمعتهُ»، وقال عَمرو بنُ قيس: «ينبغي لصاحبِ الحديثِ أنْ يكونَ مثلَ الصيرفيّ الذي ينقد الدرهمَ الزائفَ والبهرج وكذا الحديث».

وقال الأوزاعيُّ: «كنا نسمعُ الحديثَ فنعرضه عَلى أصحابنا كما نعرضُ الدرهمَ الزائفَ على الصيارفة؛ فما عرفوا أخذنا وما أنكروا تركنا»، وقيل لعبدِ الرحمن بنِ مهدي: إنك تقولُ للشيءِ: هذا يصحُ، وهذا لم يثبتْ؛ فعمن تقولُ ذلكَ؟ فقالَ: أرأيتَ لو أتيتَ الناقدَ فأريته دراهمك فقال: هذا جيدٌ، وهذا بهرج، أكنتَ تسأله عَن ذلك أو تسلم الأمرَ إليهِ؟ قال: «لا بل كنتُ أسلمُ الأمرَ إليهِ، فقالَ: فهذا كذلك لطولِ المجادلةِ والمناظرةِ والخبرةِ، وقد رُوي نحو هذا المعنى عَن الإمامِ أحمد أيضاً وأنه قيل له: يا أبا عبد الله! تقولُ: هذا الحديثُ منكرٌ؛ فكيف علمتَ ولم تكتبْ الحديثَ كلَّه؟ قالَ: مثلنا كمثلِ ناقد العين لم تقع بيده العين كلها؛ فإذا وقع بيده الدينار يعلم بأنه جيّد، أو أنه رديء، وقال ابنُ مهدي: «معرفةُ الحديثِ إلهام»، وقالَ: «إنكارنا الحديثَ عند الجهال كهانة». وقال أبو حاتم الرازي: «مثل معرفةِ الحديثِ كمثلِ فصّ ثمنه مائة دينار وآخر مثله على لونه ثمنه عشرة دراهم»، قال: «وكما لا يتهيأ للناقدِ أن يخبر بسبب نقدهِ؛ فكذلكَ نحن رزقنا علماً لا يتهيأ لنا أن نخبر كيف علمنا بأنَّ هذا حديثٌ كذب، وأنّ هذا حديثٌ منكر إلا بما نعرفه، قال: «ويعرف جودة الدينار بالقياس إلى غيره، فإن تخلف عنه في الحمرة والصفاء علم أنه مغشوش، ويعلم جنس الجوهر بالقياس إلى غيره فإن خالفه في المائية والصلابة علم أنه زجاج، ويعلم صحة الحديث بعدالة ناقليه وأن يكون كلاماً يصلح مثل أن يكون كلام النبوة ويعرف سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته. والله أعلم»[1].

وبكل حال؛ فالجهابذةُ النقادُ العارفون بعللِ الحديثِ أفرادٌ قليلٌ من أهل الحديث جداً، وأوَّل من اشتهر في الكلام في نقد الحديث ابنِ سيرين، ثم خَلفه أيوب السختياني، وأخَذَ ذلك عنه شعبةُ، وأخذ عَنْ شعبة: يحيى القطان وابن مهدي، وأخذ عنهما: أحمدُ وعلي بنُ المديني وابنُ معين، وأخذ عنهم مثل: البخاريّ وأبي داود، وأبي زرعة، وأبي حاتم، وكان أبو زرعةَ في زمانه يقول: «مَنْ قَالَ يفهم هذا ـ وما أعزّه ـ إلا رفعت هذا عَنْ واحد واثنين؛ فما أقلّ من تجد من يحسن هذا!»، ولما ماتَ أبو زرعة قال أبو حاتم: «ذهب الذي كان يحسن هذا المعنى، يعني أبا زرعة، أي ما بقي بمصر ولا بالعراق واحد يحسن هذا، وقيل له بعد موت أبي زرعة: يُعرَفُ اليوم واحد يَعرِف هذا؟ قال: لا، وجاءَ بعد هؤلاء جماعة منهم النسائي والعُقيلي وابن عدي والدّارقُطنيّ، وقلّ مَن جَاء بعدهم مَنْ هو بارع في معرفة ذلكَ حتى قال أبو الفرج الجوزي في أول كتابه الموضوعات: «قلَّ من يفهم هذا بل عُدم»، والله أعلم».

---

[1] جامع العلوم والحكم (ص٢٤١-٢٤٢).

هذا ما تيسر كتابته؛ فإن كان صواباً فمن الله وحده لا شريك له، وإن يكن خطأ فمني ومن الشيطانِ واللهُ منه بريء، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

{لَقَدْ مَنَّ اللهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ} [آل عمران: ١٦٤].

{وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ} [النحل: ٤٤].

{لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللهَ كَثِيرًا} [الأحزاب: ٢١].

{لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ * وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ * وَالَّذِينَ جَاؤُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ} [الحشر: ٨ – ١٠].

فإن السنة النبوية الشريفة لها من الأهمية ما لم يختلف عليه ذوو العلم والألباب، فهي وحيٌ من الله تبارك وتعالى إلى رسوله محمد ﷺ، قال تعالى: {وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى} [النجم: ٣، ٤]، ومتابعة النبي ﷺ وسنَّته هي الشرط الثاني لقَبول الأعمال بعد الإخلاص لله تعالى، كما أخبر بذلك رسول الله ﷺ حين قال: ((مَن عمِل عملاً ليس عليه أمرُنا فهو ردٌّ)؛ رواه مسلم؛ أي: ليس على هَدْي النبي ﷺ فهو مردودٌ على صاحبه، لا يقبَله الله تعالى منه.

ولعظم أهمية السنة حرَص النبيُّ ﷺ على تعليمِها للصحابة رضي الله عنهم، ثم علَّمها الصحابة للتابعين، ثم علَّمها التابعون لتابعيهم، إلى أن وصلت إلينا عن طريق رواة ثقات أفذاذ عدول من هذه الأمة، قد قيَّضهم الله تعالى لهذا الدين الحنيف، فوصلت إلينا بالحفظ والتعليم والتدوين والتنقيح؛ لأنها المصدر الثاني للتشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، ومما لا بد أن يعلمه المسلم كيفية وصول السنة إلينا، وهي أقوال وأفعال وتقريرات النبي ﷺ، حتى تكونَ بمثابة هدايةٍ لنا بعد القرآن الكريم، وكذلك ما مرَّ بها من مراحل في النقل والتواتر منذ أن تلقَّاها الصحابة رضي الله عنهم من فِي النبي ﷺ إلى نهاية القرن الثالث الهجري وما بعده، إلى أن أصبحت مجموعةً في الصحاح والجوامع والمسانيد والدواوين التي جمعت ما صدر عن النبي ﷺ حتى أدق التفاصيل في حياته.

معنى السنة:

السنة لغةً: الطريقة، والسِّيرة حسنةً كانت أم سيئةً، وعند الإطلاق تنصرف إلى السنة الحميدة[1].

والسنة في الاصطلاح يختلف معناها باختلاف مناهج العلماء.

فالسنة عند المُحدِّثين: هي أقوال النبي ﷺ وأفعاله، وتقريراته، وصفاته الخِلْقية والخُلُقية، وسيرته، ومغازيه، سواء قبل البعثة مثل تحنُّثه في غار حراء، وحسن سيرته، وأنه كان أميًّا لا يقرأ، وما إلى ذلك من صفات الخير، وكذلك ما كان بعد البعثة[2]، وتعريفهم هذا مبنِيٌّ على عنايتهم بإثبات وتصحيح كل ما يتصل بالنبي ﷺ، سواء أثبتَت أحكامًا شرعية أم لا[3].

وعند الفقهاء: هي كل ما ثبت عن النبي ﷺ من غير افتراضٍ ولا وجوبٍ، وتقابل الواجبَ وغيره من الأحكام الخمسة[4].

وعند الأصوليِّين: هي ما صدر عن النبي ﷺ غير القرآن الكريم من الأقوال والأفعال والتقرير[5]، وتعريفهم هذا مبنِيٌّ على عنايتهم بالدليل ومن السنة التي أمرنا باتِّباعها[6].

وعند علماء العقيدة والوعظ والإرشاد: هي ما وافقت الكتاب والحديث وإجماع سلف الأمة من الاعتقادات والعبادات، وتقابلها البدعة[7]، وتعريفهم هذا مبنِي على عنايتهم بالأعمال التعبدية وموافقتها للدليل، وردِّ ما خالف ذلك، وهكذا نرى أن أوسع الإطلاقات هو إطلاق المُحدِّثين.

منزلة السنة من الدين:

إن لسنةِ رسول الله ﷺ مكانتَها بالنسبة إلى القرآن الكريم، ومكانتها بالنسبة إلى التشريع الإسلامي؛ فهي المصدر الثاني للتشريع بعد القرآن الكريم من حيث القوة لا من حيث الالتزام، فالالتزام بها كدليل شرعي كالالتزام بالقرآن تمامًا، فالسنة هي أصل من أصول الدين يجب اتِّباعها، وتحرم مخالفتها، للأدلة والإجماع على وجه لا يدع للشك مجالاً.

مصدر السنة النبوية الشريفة:

---

(١) النهاية لابن الأثير، ولسان العرب لابن منظور؛ انظر: مادة (س ن ن)
(٢) السنة ومكانتها في التشريع ص ٤٧
(٣) المستشرقون والسنة ص٢٦
(٤) السنة ومكانتها في التشريع ص٤٨
(٥) الحديث والمحدثون ص٩
(٦) المستشرقون والسنة ص٢٧
(٧) الحديث والمحدثون ص١٠

لا يخفى على أحدٍ عَلاقةُ السنة بالقرآن الكريم، فالقرآن الكريم وحي الله تعالى إلى رسوله محمد ﷺ باللفظ والمعنى، والسنة وحي من الله تعالى إلى رسوله ﷺ بالمعنى، أغلبها، أو إقرار الله تعالى لما صدر من الرسول ﷺ باجتهاده من قول أو فعل[1]؛ فالقرآن والسنة مصدرهما واحد وكلاهما وحي، قال تعالى: {وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى} [النجم: ٣، ٤]، وقال رسول الله ﷺ: ((ألا إني أُوتِيت الكتاب ومثله معه...))[٩]، وقال: ((ألا وإن ما حرَّم رسولُ الله مثل ما حرم الله))[2].

أقسام الوحي:

الوحي: إعلام بخفاء.

المُوحِي: الله تعالى.

والموحَى إليه: رسوله محمد ﷺ.

والموحَى به هو القرآن الكريم وكذلك السنة.

وينقسم الوحي إلى قسمين: وحي متلو – وحي غير متلو.

م	الوحي المتلو	
	(القرآن الكريم)	
	الوحي غير المتلو	
	(السنة النبوية)	
١	نُقِل إلينا بطريق التواتر	منها المتواتر، ومنها غير المتواتر، وفيها الصحيح والضعيف
٢	مُعجِز بلفظه ومعناه	غير معجزة باللفظ
٣	نزل باللفظ والمعنى	نزلت بالمعنى دون اللفظ
٤	مُتعبَّد بتلاوته	غير مُتعبَّد بتلاوتها
٥	يحرم على المُحدِث مسُّه	لا يحرم على المُحدِث مسها
٦	مُتعبَّد للصلاة به	لا يُصلَّى بها
٧	يُسمَّى بالقرآن	تُسمَّى العلم أو السنة أو الحديث

[1] دراسات في السنة النبوية الشريفة ص٢٤
[2] رواه أحمد وأبو داود، صحيح الجامع للألباني

٨ لا يجوز روايتُه بالمعنى يجوز روايتها بالمعنى (عند مَن يرى ذلك من العلماء، بشروطٍ؛ منها أن يكون عالِمًا

٩ جميع آياته وسُوَره نزل بها جبريل عليه السلام في اليقظة بالمعاني والألفاظ نزلت بطرق الوحي المعروفة، في المنام أو اليقظة بواسطة الملك أو غيره[١]

سؤال: ما الحكمة في أن ما أُوحِي إلى رسول الله ﷺ منه ما نزل باللفظ ومنه ما نزل بالمعنى؟

الجواب: أنزل الله جل وعلا السُّنة وهي وحيٌ بالمعنى، وجعل اللفظ لرسول الله ﷺ، إيذانًا بأن في الأمر سَعةً للأمة وتخفيفًا عنها، وأن المقصود هو مضمونها لا ألفاظها.

وقد اختلف العلماء والمُحدِّثون في جواز رواية الحديث بالمعنى، فأجاز عدد من المُحدِّثين والعلماء رواية الحديث بالمعنى؛ كابن الصلاح[٢]، وابن العربي، والماوردى[٣]، وغيرهم، ولم يُجِزْه آخرون؛ كالإمام مالك، والقاضي عياض[٤]، رحمهم الله جميعًا.

والدليل على إجازة رواية الحديث بالمعنى هو سفراءُ النبي ﷺ للملوك والأمراء؛ حيث ترجَموا أقوال النبي ﷺ بالمعنى إلى لغات أخرى ليفهموها؛ لأنه يستحيل ترجمتها باللفظ، فيجوز لصحابته ومَن بعدهم أن يُبلِّغوها باللفظ النبوي، وهو الأحوط والأولى، ويجوز لهم أن يبلغوها بعبارات يُنشِئونها تفي بالمعنى المقصود، ولا يكون ذلك إلا للماهر في لغة العرب، حتى لا ينشَأ عن الرواية بالمعنى خللٌ يَذهَب بالغرض المقصود من الحديث، وفي ذلك من الخطر ما فيه؛ لأن الخطأ في نقل السنة أثره جسيم.

سؤال: ما الحكمة في أن الله تعالى جعل الوحي على قسمين، قسم يجوز روايته بالمعنى، وقسم لا يجوز روايته بالمعنى؟

الجواب: هو صون الشريعة، والتخفيف عن الأمة، فلو كان الوحي كله من قبيل القرآن في التزام أدائه بلفظه، لشق الأمر، ولَمَا استطاع الناس أن يقوموا بحمل هذه الأمانة الإلهية كمًّا وكيفًا، ولو كان الوحي كله من قبيل السنة في جواز روايته بالمعنى لكان فيه مجال للريب، ومثار للشك، ومَغْمَز للطاعنين؛ إذ يقولون: لا نأمَنُ خطأ

---

[١] رواه أحمد وأبو داود والحاكم – صحيح الجامع للألباني
[٢] الحديث والمحدثون: مقتطفات من صفحتَي ١٥، ١٧
[٣] علوم الحديث لابن الصلاح ص ٢١٤
[٤] تدريب الراوي للسيوطي ج ٢ ص ١٠١

الرواة في أداء الشريعة، ولا نثقُ بقول نَقَلةِ العقائد والأحكام والآداب، ولكن الله – جلَّت حكمته – صان الشريعة بالقرآن، ورفع الإصر عن الأمة بتجويز رواية السنة بالمعنى لئلا يكون للناس على الله حجة[1].

السنة النبوية مُبيِّنة للقرآن الكريم:

جاء القرآن الكريم بالأصول العامة ولم يتعرَّض للتفاصيل والجزئيات، ولم يُفرِّع عليها إلا بالقدر الذي يتفق مع تلك الأصول، وتكفَّلت السنة النبوية ببيان القرآن الكريم، فلولا السنة لظلَّت آيات القرآن الكريم نصوصًا يعجز البشر عن فهم معانيها، فقد جاء فيها بيان كيفية الصلاة ومواقيتها، فقال تعالى: {وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ} [البقرة: ٤٣]، وقال رسول الله ﷺ: ((صلُّوا كما رأيتموني أُصلِّي))[2]، فنقل الصحابة كيفية صلاته ﷺ، وقال: ((يا أيها الناس، خُذُوا عنِّي مناسككم))[3]، فشاهدها الصحابة رضي الله عنهم ونقلوها إلينا بكل دقَّة.

وقد جاءت النصوص تذكر صراحةً أن الله أنزل القرآن الكريم وأنزل السنة تبيانًا له، فقال تعالى: {وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ} [النحل: ٤٤]، وقال تعالى: {وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ} [النحل: ٦٤]، وقال تعالى: {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا} [الحشر: ٧]، وعلى هذا فكلُّ أمرٍ ونهي من رسول الله ﷺ مَرَدُّه في الحقيقة إلى الله.

وجوب طاعة رسول الله ﷺ:

كان الصحابة رضي الله عنهم يعتبرون قولَ رسول الله ﷺ وفعلَه وتقريرَه حكمًا شرعيًّا، لا يختلف في ذلك واحدٌ منهم، وتمثَّل ذلك في قول ابن مسعود رضي الله عنه للمرأة: "لئن كنتِ قرأتِه لقد وجدتِه"، عندما سألته عن لعن الواشمات، والمستوشِمات[4]، والمتنمِّصات[5] والمتفلِّجات[6] للحُسْن، المُغيِّرات خلق الله، أنها لا تجده في كتاب الله، فقال لها: "وما لي لا ألعن مَن لعنه رسول الله ﷺ، وهو في كتاب الله؟ فتلا عليها قوله تعالى: {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا} [الحشر: ٧]، والقرآن الكريم يُثبِت أن طاعة رسول الله ﷺ طاعةٌ لله تعالى، وجمع بين الطاعتَيْنِ، فقال سبحانه: {مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ} [النساء: ٨٠].

---

[1] تدريب الراوي للسيوطي ج ٢ ص ١٠٢

[2] الحديث والمحدثون ص ١٨، ٢١٩

[3] رواه البخاري

[4] الوشم أن يُغرَز الجلد بإبرة ثم يُحشَى بكحلٍ فيزرقَّ أو يخضرَّ، والواشمة الفاعلة للوشم، والمستوشمة التي يُفعَل بها ذلك، الطالبة له؛ (انظر: النهاية ولسان العرب).

[5] المتنمصة: التي تنتف الشعر من وجهها؛ (انظر: النهاية ولسان العرب).

[6] المتفلجات: النساء اللاتي يُفرّجن ما بين ثنايا الأسنان؛ أي: (يباعدن)؛ (انظر: النهاية ولسان العرب)

وحذَّر الله تعالى من مخالفةِ رسوله ﷺ، فقال سبحانه: {فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ} [النور: ٦٣]، وأقسم سبحانه بنفي الإيمان عمَّن يرفض حكم رسوله ﷺ والانقياد له، فقال جل وعلا: {فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا} [النساء: ٦٥]، بل جعل الله تعالى متابعةَ النبي ﷺ علامةً على حبه جل وعلا، فقال: {قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ} [آل عمران: ٣١].

أوجه بيان السنة للقرآن الكريم:

إن القرآن الكريم دلَّ على وجوب العمل بالسنة، فكل عمل جاءت به السنة يُعَدُّ عملاً بالقرآن الكريم، فالكتاب مجملٌ والسنة مُوضِّحة، ومُفصِّلة، ومُخصِّصة، ومُقيِّدة، ومُؤكِّدة، ومُفرِّعة، قال تعالى: {وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ} [النحل: ٨٩]، وقال سبحانه: {وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ} [النحل: ٤٤]، والذِّكر هو السُّنة، وما نزل إليهم؛ أي: القرآن الكريم، وعلى ذلك فإن أوجه بيان السنة للقرآن متعدِّدة؛ منها:

١- مُوضّحة لمعاني القرآن الكريم:

فقد جاءتَ السُّنة مُفسِّرة ومُوضِّحة؛ مثل قوله تعالى: {وَلَا يَغْتَبْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا} [الحجرات: ١٢]، بيَّنها النبي ﷺ في الحديث، فقال: ((أتدرون ما الغِيبة؟))، قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: ((ذكرُك أخاك بما يكره))، قيل: أرأيتَ إن كان في أخي ما أقول؟ قال: ((إن كان فيه ما تقول فقد اغتَبْتَه، وإن لم يكن فيه فقد بَهتَّه[٢١]))[1].

وبيَّنتِ السنةُ أيضًا الأحكام التي وردت، كقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ...} [الطلاق: ١]، فقد أخرج الشيخان أن عبدالله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما طلَّق امرأته وهي حائضٌ على عهد رسول الله ﷺ، فسأل عمر رسول الله ﷺ، فقال له رسول الله ﷺ: ((مُرْه فليُراجِعْها، ثم ليُمسِكْها حتى تطهُرَ، ثم تحيض، ثم تطهر، ثم إن شاء أمسك وإن شاء طلَّق، فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء))[2].

٢- مُفصّلة لمُجمَله:

---

(١) البهتان: هو الباطل، والبهت هو الكذب والافتراء؛ (انظر: النهاية ولسان العرب).
(٢) رواه مسلم

مثل تفصيل الصلاة على اختلاف مواقيتها وركعاتها وسننها ومبطلاتها، والصلوات المفروضة والمسنونة والنافلة، وغيرها كأحكام الزكاة في بيان الأنصبة، والصيام، والحج، والذبائح، والأنكحة، والبيوع، والجنايات، فإن هذه التفاصيل لم تَرِد تفصيلاً في القرآن الكريم.

٣- مُخصّصة لعامّه:

فقد جاءَ في الأحادَيث تخصيص الأحكام العامة؛ مثل نصيب الوارث في الميراث من أصحاب الحقوق التي نصَّت عليها الآيات؛ كقوله تعالى: {يُوصِيكُمُ اللهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ} [النساء: ١١]، فالقاعدة العامَّة أن المسلم الذي يُتوفَّى يرثُه أقرباؤه، كلٌّ بنسبة حقه الذي بيَّنه القرآن الكريم، لكن السنة النبوية خصَّصت هذه القاعدة بالنسبة للأنبياء، فقال ﷺ: ((لا نُورَّث، ما تركنا صدقةٌ))[١].

كما خصَّصت السنة الوارث بغير القاتل، فقال ﷺ: ((ليس لقاتلٍ ميراثٌ))[٢].

٤- مُقيّدة لمُطلقه:

فقد جاءَت الأحكام في القرآن الكريم مُطلقةً دون تحديد أو تعيين، وتكفَّلت السنة ببيان القيود والشروط اللازمة لتنفيذ هذه الأحكام، كما جاء في حد السرقة، فقال تعالى: {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا...} [المائدة: ٣٨].

ولإقامة الحد نحتاج إلى معرفة أمرينِ:

الأول: ما المقدار الذي إذا أخذه السارق تُقطَع يده؟

الثاني: ما حد القطع؟ أي من أين تقطع اليد من الكتف أو المرفق أو الرسغ؟

فقد جاءت السنة مُقيِّدة، وبيَّنت نصاب السرقة، فقال ﷺ: ((تقطع يد السارق في ربع دينار))[٣].

وبيَّنت السنة الفعلية حدَّ القطع؛ إذ كانوا يقطعون من مفصل اليد (الرسغ)، وأحوالاً أخرى بيَّنتها السنة في السرقة؛ كالضرورة، والحِرْز، وغير ذلك، أو أن يأكل الرجل من مال ابنِه دون إذنه، فهذا لا تقطع يده، فالابن من كسب أبيه، قال النبي ﷺ: ((أنت ومالُك لأبيك))[٤].

وغير ذلك من حالات استُثنِيَت من إيقاع الحد عليها لوجود شبهة، وذلك من باب دَرْء الحدود بالشبهات.

٥- مُؤكّدة لما ورد بالقرآن الكريم:

---

[١] رواه البخاري.
[٢] رواه البخاري، دراسات في السنة النبوية الشريفة ص ٣٤
[٣] أخرجه مالك في الموطأ وابن ماجه في سننه، صحيح الجامع للألباني
[٤] رواه البخاري ومسلم

مثل قوله تعالى {وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ} [النساء: ١٩]، فقد فقال رسول الله ﷺ: (((اتقوا الله في النساء، فإنكن أخذتُموهنَّ بأمان الله، واستحللتُم فروجَهن بكلمة الله))[١].

٦- مفرِعة على الأصول:

ذكرنا من قبلُ أن القرآن الكريم ذكر القواعد الكلية والأصول العامَّة، ويترك للسنة تطبيق هذه القواعد على الأمور الفرعية وأوجه نشاطات الناس المختلفة، كقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا} [النساء: ٢٩].

فقد جاء القرآن الكريم بتحريم أخذ أموال الناس بغير حق، أو بغير رضا وطِيب نفس، حتى لو كانت أموالَ زوجٍ أو زوجةٍ، أو ابنٍ، أو أبٍ، أو أموالَ الدولة، فهذه القاعدة (تحريم أخذ أموال الغير بغير حق)[٢]، نجد أن السنة قد فرَّعت عليها قواعد فرعية؛ منها تحريم بيع الثِّمار قبل نضجها، فعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ (نهى عن بيع الثَّمر حتى يبدوَ صلاحها، نهى البائع والمبتاع)[٣].

ونهى النبي ﷺ عن بيع الملامسة، والمنابذة، والنَّجْش، وغيرها من بيوع تحتمل الظلم والغَرَر للبائع أو المشترى، لذلك حرَّم رسول الله ﷺ هذه البيوع وأمثالها تفريعًا للآية السابقة من سورة النساء.

استقلال السنة بالتشريع:

(أي جاءت السنة بأحكام لم ترد في القرآن الكريم):

اتفق العلماء قديمًا وحديثًا على أن السنة النبوية هي مصدر من مصادر التشريع الإسلامي، والتي لا غنَى عنها في معرفة الحلال والحرام، فالسنة قد أتت بأحكامٍ وتشريعات كثيرة لم تَرِدْ في القرآن الكريم، في العبادات أو المعاملات أو شؤون الأسرة؛ مثال ذلك: قوله تعالى: {الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ} [الأعراف: ١٥٧].

---

[١] رواه ابن ماجه والطبراني؛ صحيح الجامع للألباني
[٢] رواه مسلم رحمه الله تعالى
[٣] دراسات في السنة النبوية الشريفة ص: ٣٧

فقد أحلَّ الله تعالى الطيِّبات وحرَّم الخبائث، وبقِيَت أشياء ليست من أيٍّ منها، فبيَّن رسول الله ﷺ أنها مُلحَقة بأحدهما، فنهى عن أكل كلِّ ذي نابٍ من السباع، وكل ذي مخلب من الطير، ونهى عن أكل الحُمُر الأهلية، وألحق الضب والأرنب بما شابهها من الطيبات.

وأحلَّ تعالى صيد البحر وحرَّم الميتة، فماذا عن ميتة البحر؟

فقد بيَّنت السنة حكمها، فقال رسول الله ﷺ لَمَّا سئل عن ماء البحر: ((هو الطهور ماؤه، الحلُّ ميتتُه))[٣١].

وذكر الله تعالى نصيب ما فوق البنتينِ في الميراث، فقال: {فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ} [النساء: ١١]، وبقيت البنتانِ مسكوتًا عنهما، فنُقِل في السنة حكمُهما، وهو إلحاقهما بما فوق البنتين، كما اعتبر بنتَ الابن مع البنت من الصلب كأختينِ، وأعطاهما الثُّلُث[١].

ومما استقلَّت به السنة دون القرآن: أحاديث تحريم جمع الرجل بين المرأة وعمَّتِها، وبين المرأة وخالتِها، وأحكام الشفعة، ورجم الزاني المُحصَن، وتغريب البِكْر، وإرث الجدَّة، وزكاة الفطر، وغير ذلك مما استقلَّت السنة بتشريعه[٢].

حفظ السنة قبل التدوين:

حالة العرب قبل الإسلام والاستعداد الفطري للحفظ:

اشتهر العرب بصفات طيِّبة، وخصال محمودة كثيرة قبل الإسلام؛ كالمروءة، والكرم، والوفاء بالعهد، إلى جانب سَعَة حافظتِهم التي كانت سجلاً لتاريخهم وأنسابهم وأشعارهم، وكانوا يشتهِرون بالصدق والأمانة، وصفاء الذهن، ونشاط الذاكرة، وقوة مَلَكة الحفظ، وإجادة الضبط في أداء الألفاظ، فأقبل الصحابة رضي الله عنهم بعد الإسلام على النبي ﷺ، وأحبُّوه وفَدَوْه بأرواحهم وأموالهم وأقبَلُوا على ما جاءهم من القرآن يحفظونه ويحفظون ما يُحدِّثهم به من الأحاديث، فجمعوه في صدورهم وطبَّقوه في جميع أحوالهم.

الدعوة إلى التعليم:

أول ما نزل الوحي دعا إلى التعليم والقراءة، فكان أول ما نزل على النبي ﷺ قوله تعالى: {اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ... اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ} [العلق: ١ – ٤].

كما حضَّ سبحانه وتعالى على سؤال العلماء، فقال جل شأنه: {فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ} [النحل: ٤٣].

---

[١] رواه البخاري ومسلم رحمهما الله تعالى

[٢] رواه أبو داود والنسائي رحمهما الله تعالى

وأوجب نشر العلم وبيان أحكامه، فامتثل الرسولُ ﷺ للأمر والنهي، وحث على طلب العلم الذي يحتاجه كل مسلم ليقيم أمور دينه، وبيَّن رسول الله ﷺ منزلةَ العلم ورغَّب فيه، فقال: ((مَن يُرِد الله به خيرا يُفقِّهْه في الدين))[1]، وقال: ((مَن سُئِل عن علمٍ فكتمه أُلْجِم بلجام من نار يوم القيامة))[2]، وقال: ((العلماء ورثة الأنبياء))[3].

منهجه ﷺ في التعليم:

في بداية الدعوة اتَّخذ النبي ﷺ دارَ الأرقم بن أبي الأرقم مقرًّا له ولأصحابه، يتذاكرون كتاب الله تعالى، حينما كانت الدعوة سرية، وبعد هجرة النبي ﷺ أصبح المسجد النبوي هو المكانَ المعهود للعلم إلى جانب العبادة.

وكان للنبي ﷺ مجالسُ علميَّة كثيرة، وكان يُخاطِب الناس على قدر عقولِهم، ويُكرِّر الكلام ثلاثًا ليفهمَ السامعُ ما يقول، وكان إذا سُئِل عن شيء لا يعلمه انتظر الوحي من الله بذلك، ثم يجيب عنه، وربما طرح الأسئلة على أصحابه ليختبرَهم، ويستفيض في بعض المسائل إذا رأى ذلك مناسبًا للمقام والحال، وإذا رأى من أحد شيئًا يُنكِره قال: ((ما بال أقوامٍ يفعلون كذا وكذا))، وكان يتلطَّف في النصيحة لمن أرد نصحه.

كيف تلقى الصحابة رضي الله عنهم العلم الشرعي؟

كان الصحابة رضي الله عنهم يتعلَّمون من النبي ﷺ القرآن الكريم آيات معدودات، يفهمون معناها، ويتعلمون فقهَها، ويُطبِّقونها على أنفسهم، ثم يحفظون غيرها[4]، وكان بعض الصحابة رضي الله عنهم يُقِيم عند رسول الله ﷺ يتعلَّم أحكام الإسلام وعباداته، ثم يعود إلى أهله وقومه يُعلِّمهم ويُفقِّههم، كما فعل مالك بن الحُوَيرث رضي الله عنه.

حرص الصحابة على تعلُّم العلم الشرعي ومدارسته:

فقد كان الصحابة رضي الله عنهم يحرِصون على حضور مجالس العلم مع رسول الله ﷺ إلى جانب قيامِهم بأعمالِهم المعيشية؛ إذ لم يكن الصحابة سواءً في حضور دروس العلم:

فمنهم مَن كان يلازمه؛ كأبي بكر وأبي هريرة رضي الله عنهما.

ومنهم مَن كان يتخلف لقضاء مصالحه أو الخروج لسرية من السرايا، ثم يسألون عمَّا فاتهم من العلم.

وأحيانًا كان الصحابة رضي الله عنهم يتناوبون الحضور إذا تعذَّر عليهم، فيتَّفِق اثنان على تناوب الحضور؛ كما كان يفعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه مع جارٍ له، على أن يحضر أحدهما يومًا بعد يوم.

---

[1] (رواه أبو داود رحمه الله تعالى في الفرائض)
[2] الحديث والمحدثون ص: ٤٠
[3] رواه البخاري ومسلم رحمهما الله تعالى
[4] رواه أحمد رحمه الله تعالى

وقال أنس رضي الله عنه: كنا عند النبي ﷺ فنسمع الحديث، فإذا قمنا تذاكرناه فيما بيننا حتى نحفظه[1].

فانظر أخي الكريم كيف كان يحرِصُ الصحابة رضي الله عنهم على طلب العلم، وتعاهده، والمثابرة عليه، وكان ذلك في الحضر والسفر.

تعليم النساء:

ولم تكن مجالس العلم قاصرةً على الرجال، بل كان كثير من النساء يحضُرْنَ في المسجد، ويستمعن إلى حديث النبي ﷺ، كما كن يخرجن إلى صلاة العيد، وكان النبي ﷺ يتنقَّل إلى صفوف النساء ويتحدَّث إليهن ويُعلِّمهن أمور الدين، ولم يكن ذلك كافيًا، فقد حرَص النساء أيضًا على سماع الحديث الشريف، فكان يجيئه بعض النساء يسألنه ويطلبن منه أن يُخصِّص لهن يومًا يُعلِّمهن دون الرجال، فاستجاب لهن النبي ﷺ، وكانتِ المرأةُ أحيانًا تأتي إلى منزله ﷺ لتسأله فتحصل على الإجابة، ومنهن مَن تجعل إحدى نسائه وسيطًا بينها وبين النبي ﷺ.

وهكذا كان الصحابة رضي الله عنهم يتلقَّون الحديث من النبي ﷺ إما عن طريق المشافهة لأفعاله وتقريراته، وإما عن طريق السماع ممن سمِع منه أو شاهد أفعاله وتقريراته؛ لأنهم لم يكونوا جميعًا يحضرون مجالسه ﷺ.

تدوين السنة النبوية الشريفة

روى بعض مَن لم يُحقِّق من المؤرِّخين ووهِموا أن أوَّل مَن كتب علم الحديث هو محمد بن شهاب الزهري رحمه الله تعالى (ت ١٢٤ هـ)، وأن أول مَن وضع الكتب أتى بعده، وبالتالي ثبت في أذهان العامة وغير ذوي الاختصاص أن الحديث لم يُكتَب في عصر الصحابة والتابعين إلا فيما ندر، والنادر لا حكم له، فكان قد استقر رأيُهم على أن الحديث لم يكتب إلا بعد عصر التابعين؛ أي حين شرع العلماء في تدوينه ومن ثم تصنيفه.

سؤال: لماذا لم تُدوَّن السُّنة في عهد رسول الله ﷺ؟

الجواب: لأن هذا يحتاج إلى تفرُّغ كبير من الصحابة رضي الله عنهم، والعمل سيكون شاقًّا عليهم؛ لأن النبي ﷺ أميٌّ، وبعث في أمة أمية، فكان الكتبة قلة، وكان النبي ﷺ يأمرهم بكتابة القرآن الكريم في الصحف والرِّقاع، وكان أيضًا محفوظًا في صدورهم، وكان العرب يعتمدون على ذاكرتهم وحدها، فلو دُوِّنت السنة كما دُوِّن

---

[1] رواه أبو داود والترمذي رحمهما الله تعالى وغيرهما

القرآن الكريم – وهى واسعة جدًّا – للزم انكبابُهم على حفظ السنة مع القرآن، وهذا فيه من الحرج والمشقة ما فيه.

النهي عن كتابة الحديث:

عن أبي سعيد الخُدْري رضي الله تعالى عنه أن رسول الله ﷺ قال: ((لا تكتُبُوا عنِّي، ومَن كتب عني غيرَ القرآن فليَمْحُه، وحدِّثوا عنِّي ولا حرج، ومَن كذب عليَّ – قال همَّام (أحد رواة هذا الحديث): أحسبه قال: متعمِّدًا – فليتبوَّأ مقعدَه من النار))[1].

وقد نهاهم النبي ﷺ في أول الأمر عن كتابة الحديث خشيةَ أن يختلط بالقرآن وينصرفوا إلى الحديث، ثم أذِن لهم بعد ذلك.

الإذن من رسول الله ﷺ بكتابة الحديث:

لَمَّا تتابع الوحي وكثُر ما نزل من القرآن، وأمن اللبس بين القرآن والسنة في نفوس وعقول العرب، وميَّزت أذواقُهم بين أسلوب القرآن وغيره، كان ذلك من دواعي اطمئنان النبي ﷺ على القرآن الكريم، فأذِن لعددٍ من الصحابة رضي الله عنهم بكتابة الحديث، وليس بين النهي والإذن تعارضٌ؛ إذ إنه نهى عن التدوين الرسمي كما كان يُدوَّن القرآن الكريم، وذلك لِمَا عُرِف عن النبي ﷺ من الفصاحة والبلاغة خشيةَ أن تختلط بالقرآن الكريم، وأما الإذن، فهو سماح بتدوين السنة لظروف خاصة، أو السماح لبعض الصحابة الذين كانوا يكتبون السنة لأنفسهم.

وقد أذِن بتدوين السنة النبوية الشريفة؛ لأنها موسوعة الإسلام وتفاصيله، وللحفاظ عليها من الضياع بموت حفَّاظها، وكذلك خشية تحريفها واختلاطها بموضوعات الوضَّاعين وكتبهم[2]، وهناك شواهد لإذن النبي ﷺ في كتابة وجمع السنة؛ مثل:

١- صحيفة أبي شاه:

عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أنه لَمَّا فتح اللهُ على رسوله ﷺ مكةَ، قام في الناس فحمِد الله وأثنَى عليه ثم قال: ((إن الله حبس عن مكة الفيل...))، وذكر حديثًا طويلاً جاء في آخره: فقام أبو شاهٍ – وهو رجل من اليمن – فقال: اكتبوا لي يا رسول الله، فقال ﷺ ((اكتبوا لأبي شاهٍ))[3].

---

(١) السنة قبل التدوين ص: ٥٨

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: ج٢ ص: ٤٦٤

(٣) رواه مسلم رحمه الله تعالى

٢- صحيفة عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما (الصحيفة الصادقة):

عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثًا عنه مني، إلا ما كان من عبدالله بن عمرو، فإنه كان يكتب ولا أكتب[١].

فدلَّ هذا الأثر الصحيح على أن رسول الله ﷺ أقر عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما على كتابة الحديث.

وعن عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أنه قال: كنت أكتبُ كل شيء أسمَعُه من رسول الله ﷺ أريد حفظه، فنهَتْني قريشٌ، وقالوا: أتكتبُ كل شيء تسمعه، ورسول الله بشر يتكلم في الغضب والرضا؟ فأمسكت عن الكتاب، فذكرتُ ذلك لرسول الله ﷺ، فأومأ بأصبعه إلى فيه، فقال: ((اكتُبْ، فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا حق))[٢].

٣- صحيفة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه:

أخرج البخاري رحمه الله تعالى عن أبي جُحَيفة أنه قال: (قلتُ لعلي بن أبي طالب: هل عندكم كتاب؟ قال: لا، إلا كتاب الله، أو فهم أُعطِيَه رجل مسلم، أو ما في هذه الصحيفة، قال: قلتُ: ما في هذه الصحيفة؟ قال: العقل (الديات)، وفكاك الأسير، ولا يُقتَل مسلمٌ بكافر)[٣].

ومما يستأنس به ما رواه التابعون عن الصحابة من إذنِ الكتابة؛ كقول عمر بن الخطاب وأنس بن مالك رضي الله عنهما لبَنِيهم: قيِّدوا العلم بالكتاب؛ أخرجه الدارمي رحمه الله في المقدمة (باب من رخص في كتابة العلم)، والحاكم رحمه الله في المستدرك (كتاب العلم).

أمر رسول الله ﷺ بالكتابة:

أُثِر عنه ﷺ أنه أمر بكتابة أشياء من السنة في مناسبات مختلفة؛ منها:

١- العهود والمواثيق: مثل ما أمر بكتابته في أول هجرته إلى المدينة بين المهاجرين والأنصار، وصلح الحديبية، ومعاهدة أهل الحدود بين الحجاز والشام لَمَّا ذهب إلى تبوك.

٢- كُتُبه ﷺ إلى الملوك والأمراء؛ إلى كسرى، وقيصر، وهرقل، والنجاشي، وإلى أمراء العرب، يدعوهم فيها إلى الإسلام.

٣- كتابُه لصاحب طلحة بن عُبَيدالله رضي الله عنه، وهو رجل من الأعراب ألا يتعدَّى عليه أحد في صدقاته[٤].

---

[١] دراسات في السنة النبوية ص: ٥٨ بتصرف
[٢] رواه البخاري ومسلم رحمهما الله تعالى
[٣] رواه البخاري رحمه الله تعالى
[٤] رواه أحمد وأبو داود رحمهما الله تعالى.

٤ – كتب كتابَ الصدقات والديات والفرائض والسنن لعمرو بن حزم وغيره.[١]

والخلاصة في أمر تدوين السنة النبوية الشريفة:

١ – النهي عن تدوينها أول الأمر حمايةً للقرآن الكريم من التحريف باختلاط السنة وغيرها به، وتوفيرًا لجهود المسلمين حتى لا ينشغلوا بالقرآن الكريم عن غيره.

٢ – الإذن بتدوينها بعد أن تحقَّق الغرض الأول، ولتحقيق أغراض أخرى مهمة؛ منها نشر العلم، وتفقيه المسلمين من أبناء القبائل والبلاد البعيدة في دينهم، ولصيانة السنة من الضياع بالنسيان أو موت حفَّاظها، وحفظها من التحريف[٢].

تبيَّن أنه قد بدأت كتابة الحديث منذ عهد النبي ﷺ بصورةٍ خاصة وغير رسمية، فلم تكُنِ السُّنة مُهمَلة طيلة القرن الأول إلى عهد أمير المؤمنين عمر بن عبدالعزيز رحمه الله تعالى، وكانت تلك الصحف تحتوي على العدد الأكبر من الأحاديث التي دُوِّنت في القرن الثالث، واهتمَّ الصحابة رضي الله عنهم بالعلم والحديث بعد وفاة النبي ﷺ:

فكان ابن عباس رضي الله عنهما يذهب إلى الصحابة رضي الله عنهم ليتثبَّت منهم في الحديث.

ودرس الصحابة رضي الله عنهم الحديث فيما بينهم، بل حثُّوا على حفظه وطلبه، وحضُّوا التابعين على مجالسة أهل العلم والأخذ عنهم.

أخرج الدارمي – رحمه الله تعالى – في (كتاب الفرائض) أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: تعلَّموا الفرائض واللحن[٣] والسنن كما تتعلمون القرآن[٤].

العلة في كراهة كتابة الحديث في عهد الصحابة رضي الله عنهم:

اعتنى الصحابة رضي الله عنهم والتابعون بالسُّنة، وحرَصوا عليها حرصًا شديدًا، لكنهم لم يُسَوُّوا بينها وبين القرآن الكريم في الكتابة، خوفَ الإنكباب عليها والتهاون، أو إغفال حفظ القرآن الكريم.

وقد أراد عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتابة السُّنة، واستشار الصحابة رضي الله عنهم، فأشاروا عليه بكتابتها، لكنه استخار الله تعالى شهرًا، فترك كتابة السنن خشية ترك القرآن الكريم، وكان بعض السلف يستعين على

---

[١] رواه البخاري رحمه الله تعالى
[٢] رواه أحمد رحمه الله تعالى
[٣] جامع بيان العلم وفضله ص: ٨٦.
[٤] دراسات في السنة النبوية ص: ٦٢

حفظ الحديث بأن يكتبه ويدرسه من كتابه، فإذا أتقنه محا الكتاب خوفًا أن يتَّكِل القلب عليه فيؤدي ذلك إلى نقصان الحفظ.

وقال عبدالله بن الزبير رضي الله عنه: كتبت الحديث ثم محوته، فوددت أني فديتُه بمالي وأني لم أَمْحُه، وذلك لَمَّا كبِرت سنُّه وتغيَّر حفظه ندم.

ومن أسباب كراهة كتابة الحديث خوف صيران العلم إلى غير أهله، وكانوا يرون أن بني إسرائيل إنما ضلُّوا بكتب ورِثوها[1].

التدوين الرسمي للسنة النبوية:

سؤال: ما السبب الذي أدى إلى تدوين السنة النبوية في عهد الصحابة والتابعين؟

الجواب: لَمَّا انتشر الإسلام، واتَّسَعت الفتوحات الإسلامية، وتفرَّق الصحابة في الأقطار، وكاد القرن الأول ينتهي، والسُّنة موكولة إلى حفظ الصحابة رضي الله عنهم والتابعين، فنشأ جيلٌ بعد ذلك قليل الضبط، ضعيفُ الحفظ بسبب اختلاط العرب بالأعاجم في البلدان المختلفة – كالعراق والشام ومصر – فدعت الحاجةُ إلى تدوين الحديث النبوي، فأكثر التابعون من كتابة الحديث والسنن، ولم يُنكِرها واحدٌ منهم في الوقت الذي تلهَّف فيه المسلمون في الأقطار إلى معرفة شرائع الإسلام وآدابه، وإعجابهم بالصحابة رضي الله عنهم، ومرافقة التابعين والأخذ عنهم، فضلاً عن ظهور الكذب والوضع على رسول الله ﷺ من أنصار الفِرَق والمذاهب الذين ظهروا بعد مقتل علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فاقتنعوا بضرورة تدوين السنة النبوية الشريفة، وكان التدوين الرسمي في القرون الثلاثة على ثلاثة مراحل.

١– التدوين الرسمي الأول:

في نهاية القرن الأول الهجري أفضتِ الخلافةُ إلى الإمام العادل عمر بن عبدالعزيز رحمه الله تعالى، فهداه الله تعالى إلى جمع السنة، فكتب إلى بعض علماء الأمصار يأمرُهم بجمع الحديث الشريف، فكتب إلى أبي بكر (عمرو بن حزم) عامِلِه وقاضيه على المدينة، وبهذا توجَّهت الدولة الإسلامية إلى تدوين السنة رسميًّا، بعد أن كان تدوينها شخصيًّا.

وقام الإمام ابن شهاب الزهري – رحمه الله تعالى – (محمد بن شهاب الزهري) بجمع ما توفَّر لديه من أحاديث وسنن، فقد كان عالمًا خفاقًا من أعلام السنة في عصره، وبهذا انتقلت حماسة تدوين السنة النبوية

---

[1] اللحن؛ أي: اللغة، لغة العرب ومعانيها وإعرابها؛ (لسان العرب)

الشريفة إلى علماء الأمة الأفذاذ، فتنافسوا في جمعِها ومتابعتِها وطرقِها ورجالِها الأمناء، وكان منهجُهم في التدوين هو جمع الأحاديث التي تدور في موضوع واحد في مؤلَّف خاص؛ كالصلاة، والزكاة، والصوم، والطلاق، ومن أشهر مَن دون الحديث في ذلك الوقت:

عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج، ومحمد بن إسحاق في مكة

مالك بن أنس في المدينة.

سعيد بن أبي عَروبة، وحَمَّاد بن سلمة في البصرة.

سفيان الثوري في الكوفة.

الأوزاعي في الشام.

مَعْمَر بن راشد في اليمن.

عبدالله بن وهب في مصر.

وغيرهم كثير، وقام هؤلاء بجمع أحاديث كل باب من العلم على حِدَةٍ في مؤلَّفٍ واحد، لكنهم مزَجوا الأحاديث النبوية بأقوال الصحابة رضي الله عنهم والتابعين وفتاويهم، ونسج على هذا المنوال بقية أهل عصرهم.

٢- التدوين الرسمي الثاني:

وكان أيامَ الدولة العباسية بأمرٍ من الخليفة أبي جعفر المنصور حين اطَّلع على كتاب الإمام مالك رحمه الله تعالى، وقد كان عكف عليه أربعين عامًا، فطلب الخليفة منه أن يكتب كتابًا يُوطِّئ (يُيَسِّر) للناس سُنَّة رسول الله ﷺ، وسَمَّاه (المُوطَّأ)، وقد تميز موطَّأ الإمام مالك بتبويب الأحاديث حسب الموضوعات مع أقوال الصحابة رضي الله عنهم والتابعين، واجتهاده الفقهي في بعض المسائل، وفتح الله على باقي العلماء فبذلوا ما في وُسْعهم لخدمة السنة النبوية الشريفة.

٣- التدوين الرسمي الثالث:

وجاء القرن الثالث الهجري، وازدهر فيه تدوين السنة، وتنوَّعت المؤلَّفات فيها، ففي القرن الأول والثاني كان الاهتمام بالسنة تدوينًا وجمعًا فقط، أما في القرن الثالث، فقد تناول العلماء السنة من جهتين؛ هما الجمع والتدوين والتصنيف على المسانيد والجوامع والسنن.

المسانيد: هي الكتب الحديثية التي رتَّبها مؤلفوها على ما رواه كل صحابي على حِدَةٍ، بغضِّ النظر عن الموضوع؛ كمسند الإمام أحمد بن حنبل، ومسند أبي يَعْلَى.

الجوامع: هي الكتب التي اشتملت على جميع أنواع الحديث في العقائد، والفقه، والرقائق، والآداب، والتفسير، والمناقب، وغيرها؛ كالجامع الصحيح للإمام البخاري.

السنن: هي الكتب التي رُتِّبت على الأبواب الفقهية؛ كسنن أبي داود، والنسائي، والترمذي، وابن ماجه، رحمهم الله تعالى.

وتابع علماء القرن الثالث الجهودَ المباركة للعلماء السابقين، وانتهجوا نهجًا مخالفًا بعض الشيء في حفظ السنة، فأفردوها عن أقوال الصحابة والتابعين وأفعالهم وفتاويهم وتفسيراتهم، والتزموا شروطًا وضعوها لأنفسهم، مع اهتمام بارز بالرواة والروايات، وكان الداعي لهذه الطرق هو أن تكون عونًا للفقهاء وتسهيلاً لهم في الوقوف على الأحاديث التي يستنبطون منها أحكامهم، أو يستدلون بها، أو يجتهدون على ضوئها.

وقد لقي الحديث عنايةً وحفظًا واهتمامًا عظيمًا من أبناء ذلك العصر، الذين تولَّوا نقلَه بأمانة وإخلاص إلى الجيل الذي تلاهم، ثم أدَّت الأجيال المتعاقبة هذه الأمانة، حتى وصلت إلينا في أمَّهات الكتب الصحيحة[1].

مدارس الحديث:

لَمَّا اتَّسعت الفتوحات الإسلامية بعد وفاة النبي ﷺ، وتعطَّشت نفوسُ الناس إلى العلم، بعث خلفاءُ المسلمين الصحابةَ رضي الله عنهم ليُعلِّموهم أحكامَ الدين، وبنزول الصحابة تلك البلدان؛ كالعراق، ومصر، والشام، وفارس – أصبحتِ الأقاليمُ والأمصار مراكزَ إشعاعٍ علميٍّ، ومعاهدَ لتعليم القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، حتى تخرَّج على أيديهم في كل قطر من الأقطار طبقةٌ من التابعين، كانوا بعد ذلك هم حماةَ السُّنة ورواة الحديث، وكانت المساجدُ في الغالب هي دُورَ العلم ومعاهد الحديث[2].

أهم المراكز العلمية:

المدينة المنورة:

وهي مهاجر رسول الله ﷺ، وأكثر التشريع كان فيها، وهي الموطن الأول للصحابة رضي الله عنهم، ومركز الخلافة الإسلامية الراشدة، وأشهر علماء المدينة: أبو هريرة، وعائشة، وعبدالله بن عمر رضي الله عنهم، وقد تخرَّج على أيديهم كبارُ التابعين؛ كسعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير.

---

[1] أخرجه الدارمي في كتاب الفرائض – باب تعليم الفرائض

[2] تقييد العلم ص: ٦١

مكة المكرَّمة:

لما فتَحها النبي ﷺ خلَّف فيها معاذَ بن جبل رضي الله عنه يُفقِّه الناس في دينهم، ثم تزعَّم دارَ الحديث بمكة المكرمة ابنُ عباس رضي الله عنهما، وتخرَّج على أيدي الصحابة رضي الله عنهم تابعون أجلاء؛ من أشهرهم: مجاهد بن جبر، وعكرمة مولى ابن عباس، وعطاء بن أبي رباح، وغيرهم، وكان هناك مؤتمر علمي سنوي في موسم الحج يجمع كل طلبة العلم من كل الأقطار الإسلامية.

الكوفة:

وقد نزل بها عدد كبر من الصحابة رضي الله عنهم؛ أشهرهم: علي بن أبي طالب، وعبدالله بن مسعود، وسعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد رضي الله عنهم، فعلَّموا وفقَّهوا طلبة العلم، وتخرَّج على أيديهم الكثير؛ من أشهرهم: عامر بن شراحيل، وإبراهيم النخعي، وعَبِيدة السلماني، وغيرهم.

البصرة:

نزل بها عدد كبير من الصحابة رضي الله عنهم منهم أنس بن مالك، وكان إمامًا في الحديث، وأبو موسى الأشعري، وابن عباس، وكان واليًا عليها من قِبَل علي بن أبي طالب رضي الله عنه لفترة قصيرة، وأشهر مَن تخرج منها الحسن البصري، ومحمد بن سيرين، وأيوب السختياني، وقتادة بن دعامة.

الشام:

لما فتح المسلمون الشامَ في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، دخل كثير من أهلها الإسلام، فأرسل إليهم عمر رضي الله عنه معاذَ بن جبل، وعبادة بن الصامت، وأبا الدرداء، ثم أرسل عبدالرحمن بن غنمٍ، وقد تخرج على أيدي هؤلاء علماء الشام من التابعين؛ كأبي إدريس الخولاني، وقبيصة بن ذؤيب، ومكحول بن أبي مسلم الشامي، ورجاء بن حَيْوة، وغيرهم.

مصر:

لَمَّا فتح المسلمون مصرَ في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ووُلِّي عليها عمرو بن العاص، انتشرت رواية الحديث، فكان من أبرز علمائها عبدالله بن عمرو بن العاص، وهو من المُكثِرين في الرواية عن رسول الله ﷺ، كما نزل بمصر عُقْبة بن عامر الجهني، وخارجة بن حذافة، وعبدالله بن حارث بن جزء، وتخرَّج على أيدي هؤلاء: يزيد بن أبي حبيب، وأبو الخير المرثد بن عبد الله اليزني، ثم تتابعت مدارس الحديث في الانتشار والازدهار في اليمن والمغرب والأندلس وخراسان وغيرها من البلدان.

الرحلة في طلب الحديث الشريف في عهد النبي والصحابة:

علمُ الحديث من أشرف العلوم؛ إذ ترتكز عليه بقية العلوم الشرعية، فكل العلوم تعتمد على الروايات والرواية هي الحديث، ولا شك أن الرحلة في طلب العلم والتقاء طلاب العلم ببعضهم يُثقِّف العقول ويُصحِّح المفاهيم، فالرحلة في طلب العلم سِمَة من سمات العلماء من قديم الزمان، وأوضح مثال لذلك رحلة موسى عليه الصلاة والسلام إلى الخَضِر، وكانت الرحلة في طلب العلم قائمةً في عهد النبي ﷺ للتعرُّف على تعاليم الإسلام الجديدة ولسماع القرآن الكريم، فيأتونه إلى المدينة ويمكثون عند النبي ﷺ الأيام والليالي يُعلِّمهم ويُوجِّههم، ثم يتوجَّهون إلى أهليهم يُبلِّغونهم الإسلام، كوفد ضمام بن ثعلبة، ووفد عبدالقيس، ووفد بني حنيفة، طيِّئ، كندة وغيرهم.

وعلى المستوى الفردي أيضًا فكانوا يمتطون دوابَّهم لا يبالون بالأخطار ولا الجبال والوديان بالليل والنهار؛ كعقبة بن الحارث لَمَّا سأل النبي ﷺ عن مسألة رضاعه مع زوجته، فأمره النبي ﷺ بمفارقتها، وقال: ((كيف وقد قيل))؛ رواه البخاري.

وبعد الفتوح الإسلامية تفرَّق الصحابة رضي الله عنهم في البلدان ينشرون العلم ويَرْوُونه، فشاعت رواية الحديث، وكان الصحابة رضي الله عنهم يقطعون المسافات الطويلة لا يعبؤون بالمخاطر في الطريق، كما فعل جابر بن عبدالله رضي الله عنه حينما ذهب إلى الشام فسار شهرًا واشترى بعيرًا يحمله إلى عبدالله بن أُنَيْس رضي الله عنه ليسمع حديثًا في القِصاص، فلما ذهب إليه قال له: فخشيت أن تموت أو أموت قبل أن أسمعه، رغم أن جابرًا رضي الله عنه من المُكثِرين في الرواية عن رسول الله ﷺ[1].

وقال ابن مسعود رضي الله عنه: لو أعلم أن أحدًا أعلم بكتاب الله تعالى مني تبلغُه الإبل لأتيتُه[2].

وهذا أبو أيوب الأنصاري رضي الله عنه، فقد ركِب إلى عقبة بن عامر رضي الله عنه في مصر فسأله عن حديث في ستر المؤمن: (مَن ستر مؤمنًا في الدنيا على عورة ستره الله عز وجل يوم القيامة)؛ رواه أحمد رحمه الله، فرجع إلى المدينة فما حل رحلَه يُحدِّث بهذا الحديث.

رحلة التابعين في طلب العلم:

قال أبو العالية: كنا نسمع الرواية عن أصحاب النبي ﷺ بالبصرة فلم نرضَ حتى ركِبنا إلى المدينة فسمِعناها من أفواههم[3].

---

(1) السنة قبل التدوين ص: ٦٢
(2) الحديث والمحدثون ص: ١٠٠
(3) الحديث والمحدثون ص: ١١١

وقال الشعبي: لو أن رجلاً سافر من أقصى الشام إلى أقصى اليمن ليسمع كلمةَ حكمةٍ ما رأيتُ أن سفره ضاع[1].

وقال سعيد بن المسيب: إن كنتُ لأسير في طلب الحديث الواحد مسيرة الأيام والليالي[2].

وهذا شعبة بن الحجَّاج الذي يُعدُّ أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول مَن فتَّش عن الرجال بالعراق وانتقى الأسانيد، قد حُكِيت قصةُ بحثه عن حديثٍ تنقَّل من أجله بين البصرة والكوفة ومكة والمدينة، ثم عاد إلى الكوفة ثانية، وهو حديث: (مَن توضأ فأحسن الوضوء ثم دخل مسجدًا فصلى ركعتين واستغفر الله، غفر الله له)؛ رواه أحمد رحمه الله بمعناه، كما رحل أتباع التابعين بحثًا عن التابعين للأخذ منهم وملازمتهم في سبيل المذاكرة[3].

وعند تتبع تراجم المُحدِّثين من التابعين وأتباعهم، نجد المؤرخين لحياة هؤلاء يقولون في الرجل: فلان بن فلان المكي، ثم الكوفي، ثم الشامي، ثم المدني، ثم البصري، ثم المصري؛ إيذانًا منهم بأن الراوي كان رحَّالة في طلب الحديث والعلم؛ كحجاج بن إبراهيم الأزرق أبي محمد البغدادي سكن طرطوس ومصر[4].

وكان للرحلات العلمية أثرٌ عظيم في انتشار السنة والمحافظة عليها، وجمعها وتمحيصها والتثبُّت منها، وهكذا تعاون العلماء من الأمصار المختلفة على حفظ السنة النبوية، ورحل بعضُهم إلى بعضٍ، وتلقى بعضهم عن بعض، فلم تصِلْنا السنة في مصنفات وكتب مرتبة على الأسانيد ومجموعة على الأبواب إلا بعد أن خدمها الصحابة رضي الله عنهم والتابعون وأتباعهم من العلماء ومن بعدهم، فكانوا حقًّا واحةً نلوذُ بها كلما أعيانا الجهد وأضنانا المسير في رحلة طلب العلم.

أشهر رواة الحديث من الصحابة ﷺ:

١- أبو هريرة (ﷺ):

الدوسي سيِّد الحفَّاظ، كان من أوعية العلم، وهو عبدالرحمن بن صخر، من قبيلة دوس باليمن، وأمه ميمونة بنت صبيح، وقيل أميمة، ومن شيوخه بعد النبي ﷺ: أبو بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وأسامة بن زيد، وعائشة، وفي القرآن أُبَي بن كعب.

---

[1] الكفاية في علم الرواية ص: ٤٤٢

[2] الجامع لأخلاق الراوي ٢/٢٢٤، الكفاية في علم الرواية ص٤٤٣

[3] جامع بيان العلم وفضله ص ١٤٤

[4] الكفاية في علم الرواية ص٤٤٢، جامع بيان العلم وفضله ص١١٣

وبلغ عدد مَن روى عنه من الصحابة والتابعين ٨٠٠ تلميذ، وهاجر من اليمن إلى المدينة، وكان من أهل الصُّفَّة يعيش في المسجد، ولا عمل له ولا مال، وجاع واحتاج ولزم المسجد، وكان بارًّا بأمه، فقد طلب من النبي ﷺ أن يدعو لها بالهداية فدعا لها بالهداية للإسلام، فهداها الله فأسلمت، ودعا بحب الناس لهما، فكان ذلك.

وكان أبو هريرة رأسًا في القرآن والسنة والفقه، وكان حفظُه من معجزات النبي ﷺ، وكان التابعون يتعجَّبون من حفظه، وهو أكثر الصحابة روايةً عن رسول الله ﷺ، فقد بلغ مسنده ٥٣٧٤ حديثًا، ولم ينفرِد بكثرة الرواية، وإنما كانت رواياته أكثر من غيره، وذلك للأسباب الآتية:

١- خشية كتمان العلم.

٢- دعاء النبي ﷺ له بالبركة والحفظ.

٣- تفرغه للتعليم والتعلم.

٤- كثرة تلامذته والناقلين عنه.

٥ تأخُّر وفاته، فقد تُوفِّي سنة ٥٧ هـ، وقيل ٥٨ هـ.

والأحاديث المنقولة عنه تنقسم إلى:

ما كان ضعيف السند لا يصح عن أبي هريرة رضي الله عنه.

ما كان له أكثر من إسناد.

ما رواه عن أكابر الصحابة وأمهات المؤمنين.

ما كان موقوفًا عليه من كلام.

واتفق الشيخان البخاري ومسلم على إخراج ٣٢٦ حديثًا، انفرد البخاري رحمه الله بـ ٩٣، ومسلم رحمه الله بـ ٩٨ حديثًا.

وكان أبو هريرة رضي الله عنه متواضعًا حتى عندما كان خليفةً لمَرْوان على المدينة كان يسير في السوق يحمل حزمة الحطب، وله مكانة عظيمة في الفتوى، واحتج المسلمون قديمًا وحديثًا بحديث أبي هريرة رضي الله عنه لحفظه وجلالته وإتقانه وفقهه، وكان يقول عبدالله بن عباس: أفتِ يا أبا هريرة، واستعمله عمرُ على البحرين، ودعاه عمر ليولِّيه فأبى رضي الله عنه، وتُوفِّي أبو هريرة سنة ٥٧ هـ قبل معاوية بسنتين، وقيل صلى عليه الأمير الوليد بن عتبة بعد صلاة العصر، وشيَّعه ابن عمر وأبو سعيد ودُفِن بالبقيع.

٢- عبدالله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما:

وهو عبدالله بن عمر بن الخطاب بن نُفَيل بن عبدالعُزَّى القرشي العدوي، ثم المدني، وأمُّه – وأم حفصة (أم المؤمنين) – هي زينب بنت مَظْعون، أخت عثمان بن مظعون أخي رسول الله ﷺ في الرضاعة، ولد ابن عمر رضي الله عنهما قبل الهجرة بـ ١١ عامًا، وأسلم وهو صغير، ثم هاجر مع أبيه ولم يبلغ الحُلُم، وهو ممَّن بايع تحت الشجرة، وشيوخه بعد النبي ﷺ؛ هم: الخلفاء الأربعة، وابن مسعود، وعائشة، وزيد بن ثابت رضي الله عنهم جميعًا، وبلغ عدد تلاميذه أكثر من ١٣٠ راويًا؛ أشهرهم ابنه سالم ومولاه نافع.

وقد شُهِد لابن عمر بالفضل وعُرِف عنه علو الهمة:

قال ابن مسعود رضي الله عنه: إن من أملك شباب قريش لنفسه عن الدنيا ابن عمر.

وقال أبو سلمة بن عبدالرحمن: مات ابن عمر وهو في الفضل مثل أبيه، وكان مثالاً في الورع.

قال طاوس: ما رأيت رجلاً أورع من ابن عمر.

كما اشتهر ابن عمر رضي الله عنه بتتبعه لآثار النبي ﷺ في كل شيء، حتى مكان بوله كان يذهب يبول عنده.

قال محمد بن زيد بن عبدالله بن عمر: ما ذكر ابن عمر رسول الله ﷺ إلا بكى.

وقال حبيب الشهيد: قيل لنافع (مولى ابن عمر): ما كان يصنع ابن عمر في منزله؟ قال: ما لا تُطِيقونه؛ الوضوء لكل صلاة، والمصحف فيما بينهما.

وكان ابن عمر رضي الله عنهما حريصًا على نشر العلم الذي تلقَّاه عن رسول الله ﷺ دون زيادة ولا نقصان.

قال مالك بن أنس: أقام ابن عمر بعد النبي ﷺ ستين سنة يقدم عليه وفود الناس.

وكان رضي الله عنه يهرب من الخلافة، وحاول مروان بن الحكم إغراء ابن عمر بالخلافة بعد وفاة معاوية بن يزيد بن معاوية فأبى ابن عمر رضي الله عنه.

وتُوفِّي ابن عمر بمكة ودفن بمكان يسمى (فخ) سنة ٧٤ هـ، وله ٨٤ عامًا، ولابن عمر في مسند (بقي بن مخلد) ٢٦٣٠ حديثًا، اتفق الشيخان على ١٦٨، انفرد البخاري بـ ٨١، ومسلم بـ ٣١ حديثًا.

٣– أنس بن مالك رضي الله عنه:

هو أنس بن النَّضْر بن ضمضم بن زيد بن حرام، الإمام المفتي، المقرئ المُحدِّث، أبو حمزة الأنصاري الخزرجي النجاري المدني، خادم رسول الله ﷺ وتلميذه، وهو آخر الصحابة موتًا بالبصرة، له صحبة طويلة وحديث كثير، ولازم النبي ﷺ منذ هاجر إلى المدينة إلى أن مات النبي ﷺ، وُلِد قبل الهجرة بعشر سنين، ومات النبي ﷺ ولأنسٍ عشرون عامًا.

وروى عن النبي ﷺ علمًا جَمًّا، وأهم شيوخه: أبو بكر، وعمر، وعثمان، ومعاذ بن جبل، وأبو هريرة، وأمه أمُّ سليم بنت ملحان، وخالته أم حرام، وزوجها عُبادة بن الصامت، وفاطمة بنت رسول الله ﷺ، وغيرهم.

أما تلاميذه، فكثير، وروى عنه خلقٌ كثير؛ كالحسن البصري، وابن سيرين، والشعبي، وثابت البناني، وعمر بن عبدالعزيز، وبلغ عدد تلاميذه مائة نفس.

ودعا له النبي ﷺ فقال: (اللهم ارزُقْه مالاً وولدًا، وبارِكْ له فيه)، فكان أكثر الأنصار مالاً، وكان من صلبه بضع وعشرون ومائة.

وكان مجاب الدعوة، فقد عطشت أرضه ذات مرَّة فصلى ودعا، فغشيت أرضه وأمطرت السماء في الصيف، وقال المثنى بن سعيد: سمعت أنسًا يقول: ما من ليلة إلا وأنا أرى فيها حبيبي ثم يبكي؛ يعني: رسول الله ﷺ، وكان أنسٌ وَرِعًا مُكثِرًا من الرواية.

واختلفوا في موته فروى سنة ٩١هـ، وروي ٩٢هـ، وقال عدةٌ: سنة ٩٣هـ، فيكون على هذا تُوفِّي وله ١٠٣ عامًا.

وبلغ مسنده ٢٢٨٦ حديثًا، اتفق الشيخان على ٢٨٠، انفرد البخاري بـ ٨٠، ومسلم بـ ٩٠ حديثًا.

٤- عبدالله بن عباس ﷺ: (حبر الأمة وترجمان القرآن):

هو عبدالله بن عباس بن عبدالمطَّلب بن هاشم، القرشي، الهاشمي، المكي، حبر الأمة وإمام التفسير وفقيه عصره، ابن عم الرسول ﷺ، وأمه هي أمُّ الفضل لُبابة بنت الحارث الهلالية، أخت أم المؤمنين ميمونة بنت الحارث، ولد ابن عباس بشِعْب بني هاشم قبل عام الهجرة بثلاث سنوات، هاجر مع أبوَيْه إلى دار الهجرة بعد الفتح، وقد أسلم قبل ذلك، وأوَّل شيوخه النبي ﷺ، صحبه نحوًا من ثلاثين شهرًا، ومن شيوخه: عمر، وعلي، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وقرأ على أُبَي بن كعب وزيد بن ثابت وعائشة.

وتلاميذه عدة بلغوا ١٩٧ نفسًا؛ منهم أبناؤه، ومواليه، وأنس بن مالك، وأبو طفيل، وغيرهم من التابعين، وقرأ عليه مجاهد، وسعيد بن جبير، وطائفة، ودعا له النبي ﷺ قائلاً: ((اللهم فقِّهْه في الدين))؛ رواه البخاري ومسلم رحمهما الله تعالى، وفي رواية: ((اللهم علِّمه الكتاب))، وفي رواية: ((اللهم علِّمه الحكمة)).

وطلب ابن عباس العلم وتفوَّق فيه، وكان يذهب إلى بيوت الصحابة رضي الله عنهم وينتظرهم حتى يقوموا من نومهم في القيلولة.

روى طاوس عن ابن عباس أنه قال: إني كنتُ لأسأل عن الأمرِ الواحد ثلاثين من أصحاب النبي ﷺ.

قال ابن مسعود رضي الله عنه: ولَنِعْمَ ترجمان القرآن ابن عباس.

وقال مجاهد: كان ابن عباس يسمى البحر لكثرة علمه.

وقال ابن حزم في كتابه (الإحكام في أصول الأحكام): وقد جمع أبو بكر محمد بن موسى بن يعقوب بن أمير المؤمنين المأمون فُتْيا ابن عباس في عشرين مجلدًا.

تُوفِّي ابن عباس رضي الله عنهما بالطائف سنة ٦٨ هـ، وقيل عاش ٧١ عامًا، وبلغ مسنده ١٦٦٠ حديثًا، له في الصحيحين ٧٥ حديثًا، انفرد البخاري بـ ١٢٠، ومسلم بـ ٩ أحاديث.

٥- عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها:

بنت الصدِّيق الخليفةِ الأوَّل لرسول الله ﷺ، وأحب الرجال إليه، أبي بكر عبدالله بن أبي قحافة عثمان بن عامر، القرشيةُ التيمية المكية، زوج النبي ﷺ، وأفقه نساء الأمة على الإطلاق، وأمها أم رُومان بنت عامر بن عُوَيْمر بن عبد شمس الكنانية.

وُلِدت عائشة رضي الله عنها في الإسلام، وهي أصغر سنًّا من فاطمة بنت النبي ﷺ بثماني سنين، وقد تزوَّجها النبي ﷺ إثر وفاة خديجة رضي الله عنها، فتزوَّج بها وبسَوْدة في وقت واحد، ثم دخل بسودة فتفرَّد بها ثلاثة أعوام.

ثم بنى بعائشة رضي الله عنها في شوال بعد موقعة بدر سنة ٢ هـ، فما تزوَّج النبي ﷺ بكرًا سوى عائشة، وأحبها حبًّا شديدًا كان يُظهِره ولا يُخفِيه.

ومن شيوخها بعد النبي ﷺ: أبو بكر، وعمر، وفاطمة، وغيرهم.

وتلامذتها كثيرون، فقد حدَّث عنها المئات من الصحابة والتابعين؛ كابن عباس، وابن عمر، وأبي هريرة، وعبدالله بن الزبير، والحسن البصري، وسعيد بن المسيب، وطاوس، وعُروة بن الزبير، والشعبي، وقد استفاض علمها رضي الله عنها بين الناس وانتشر فقهها.

قال الزهري: لو جُمِع علم عائشة إلى علم جميع النساء كان علم عائشة أفضل.

وقال مسلم بن صبيح: سألنا مسروقًا: أكانت عائشة تُحسِن الفرائض (المواريث)؟ قال: والذي لا إله غيره، لقد رأيت الأكابر من أصحاب النبي ﷺ يسألونها عن الفرائض؛ (أخرجه الدارمي في الفرائض).

تُوفِّيت عائشة رضي الله عنها سنة ٥٧ هـ، وكان عمرها ٦٣ عامًا وستة أشهر، ودُفِنت ليلاً، وبلغ مسندها ٢٢١٠ حديثًا، اتفق الشيخان على ١٦٤، وانفرد البخاري بـ ٥٤، ومسلم بـ ٦٩ حديثًا، فرضي الله عن عائشة أم المؤمنين وعن صحابة رسول الله ﷺ.

هذا وقد انتهيتُ بفضل الله تعالى وحوله وقوَّته مما أردتُ أن أبيِّنه لإخواني المسلمين عن تدوين السنة النبوية الشريفة في صفحاتٍ قد بذلتُ فيها جهد المُقِلِّ، الذي يرجو وجه الله والدار الآخرة.

وأسأل الله – جل في علاه – أن يتقبل هذا العمل مني

وأن ينفع به قارئه وناشره إنه جواد كريم

وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

قائمة المصادر والمراجع

١ - تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي – جلال الدين السيوطي – دار الكتب العلمية ط ,٣

٢ - تفسير القرآن العظيم – أبو الفداء إسماعيل بن كثير – دار المعرفة – بيروت ١٩٨٢م.

٣- تقييد العلم – أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي – دار إحياء السنة النبوية ١٩٧٤م.

٤ - تهذيب التهذيب – الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن حجر العسقلاني – مؤسسة التاريخ العربي – ط ٢ ١٩٩٣م.

٥- جامع بيان العلم وفضله – أبو عمر يوسف بن عبدالبر القرطبي – مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت ط١ ١٩٩٥م.

٦ - الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع – الخطيب البغدادي – مكتبة المعارف ١٩٨٣م.

٧- دراسات في السنة النبوية الشريفة – د. صديق عبدالعظيم ود. محمد نبيل غنايم – مكتبة الفلاح – الكويت ١٩٩٥م.

٨- السنة قبل التدوين – د. محمد عجاج الخطيب – دار الفكر للطباعة والنشر- بيروت ط٥.

٩ - السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي – د. مصطفى السباعي – المكتب الإسلامي – دمشق – بيروت ط٢.

١٠ - علوم الحديث – أبو عمرو عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري المعروف بابن الصلاح – دار الفكر المعاصر – بيروت ١٩٨٦م.

١١ - المستشرقون والسنة – د. سعد المرصفي – مكتبة المنار الإسلامية – الكويت ١٩٩٤م.

١٢ - النهاية في غريب الحديث والأثر أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير – دار الفكر – بيروت.

١٣ - أسد الغابة في معرفة الصحابة – عز الدين أبو الحسن على بن محمد الجزري، ابن الأثير، دار المعرض – بيروت ط ١ ١٩٩٧م.

مدار الحديث وأهمية معرفته

يمكن تعريف مدار الحديث أو مدار الإسناد بأنه الراوي الذي تلتقي عنده أسانيد ذلك الحديث وطرقه، أو هو الراوي الذي تتفرع من عنده الأسانيد، في كتب الحديث بأنواعها، الصحاح والمسانيد والسنن، وبقية المصنفات التي تعتمد مبدأ الإسناد. فينفرد بذلك الحديث مطلقًا، ثم يرويه عنه اثنان فأكثر.

ولا تخفى أهمية معرفة مدار الحديث، في أنه يوقفنا على اللفظ الصحيح للحديث؛ وذلك بتتبع ألفاظه عند الرواة عن الراوي الذي هو (مدار الحديث)، وأنه يرفع الجهالة عن الراوي (مدار الحديث) من خلال تتبع الرواة عنه، والوقوف على القرائن التي تدل على ذلك. ويمكن حصر فائدة البحث عن مدار الحديث من خلال عدة اتجاهات، منها: نقطة أو طبقة تفرد الراوي في الحديث، فيكون الراوي هو مصدر الغرابة أو التفرد، فقد يكون مدار الحديث هو الصحابي، أي أنه لم يروه عن النبي ﷺ غيره، وقد يكون هذا الحديث قد روي عن أكثر من صحابي، وقد يكون الحديث الذي رواه صحابي واحد انتشر عنه إلى عدد كبير من الرواة، أو لم يروه عنه إلا تابعي واحد، وهكذا إلى آخر الإسناد.

ويمكن عند جمع طرق الحديث أن نجد أن هذا الحديث قد رواه عدد من أصحاب الصحاح أو السنن، فإن كان بعض رواته قد اشترط الصحة، فهنا لسنا بحاجة إلى البحث في المصنفات الأخرى التي روت الحديث، إذا وجد في كتب الصحاح مثلاً، ومثاله لو أن حديثًا رواه البخاري في "صحيحه"، ورواه أحمد في مسنده، فهنا لسنا مضطرين للبحث في إسناد مسند الإمام أحمد؛ وذلك لأن الإمام البخاري قد اشترط الصحة في كتابه، وبهذا فإن روايته للحديث تكون احتجاجًا، وبما أنه أورد الحديث فيكون قد أراحنا من البحث والتدقيق في إسناده أو في تتبع طرقه.

وتعتمد طريقة تحديد المدار على جملة الكتب التي نريد البحث فيها، وهي ما يسمى بنطاق البحث، كأن نقول: مدار الحديث في الكتب الستة على الراوي فلان، أو مدار الحديث في الكتب التسعة على فلان، وقد نقول: مدار هذا الحديث عند الشيخين (البخاري ومسلم) على فلان، وكلما زاد نطاق البحث تعسرت الدقة في الوقوف على المدار الصحيح للحديث، فهناك فرق بين تحديد مدار الحديث بين الكتب الستة مثلاً وبين محاولة تقصي طرق الحديث عند كل من رواه أو أورده من المصنفات، ولا شك أن الحالة الثانية قد توقعنا في تيه، لعدم ثبات صحة أو سلامة مثل هذه الأسانيد في المصنفات غير المعتمدة. من هنا يرى كثير من الباحثين أن

تحديد المدار ينبغي أن ينحصر في الكتب التسعة أو في الكتب المشهورة، وهي: الموطأ، وصحاح البخاري ومسلم، وابن حبان، وابن خزيمة، وسنن الترمذي وأبي داود، والنسائي، وابن ماجه، ومسند أحمد، والدارمي. ومستدرك الحاكم.

ويتم معرفة مدار الحديث بجمع طرقِ الحديث، والنظر فيها مجتمعةً، ومعرفة مراتب رواتها، من حيث العدالة والضبط، وأقوال العلماء فيها أكثر من أن تحصى، ومن ذلك قول علي بنُ المديني: البابُ إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه، وقال ابن المبارك: إذا أردتَ أن يصحَّ لكَ الحديث فاضرب بعضه ببعض. وقال يحيى بنُ معين: اكتب الحديث خمسين مرة، فإنّ له آفات كثيرة.

وقال الخطيبُ البغداديّ: والسبيلُ إلى معرفةِ علة الحديث أنْ يُجمع بين طرقه، ويُنظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط. وقال الحافظ ابنُ حجر: ويحصل معرفة ذلك بكثرة التتبع وجمع الطرق. وقال ابن رجب: معرفة مراتب الثقات، وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف، إمّا في الإسناد، وإمّا في الوصل والإرسال، وإما في الوقف والرفع ونحو ذلك، وهذا هو الذي يحصل من معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث. وقال ابن الصلاح: ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم بغير ذلك.

ينبغي أن تبدأ الخطوة الأولى في دراسة الإسناد من تحديد الراوي الذي عليه مدار الحديث، والوقوف على حقيقته من حيث العدالة والضبط، من حيثُ اسمُهُ ونسبُهُ ومولدهُ ووفاتهُ وموطنهُ، وأشهر شيوخه، وتلاميذه، وهو أمر ليس بالسهل، وقد اعتنى علماء الحديث وأهل الجرح والتعديل بهذا الأمر كثيراً، واهتموا بإزالة الإبهام عن الرواة، وتعيين أسمائهم، وأسماء آبائهم وألقابهم، وكناهم، وأنسابهم، وميزوا بين الرواة تمييزاً دقيقًا، واهتموا بتواريخ الرواة من حيث الولادة والوفاة، وتظهر أهمية هذا في تحديد أو إثبات اللقاء بين الرواة أو نفيه، ومن هنا قال سفيان الثوري عبارته المشهورة: لما استعمل الرواةُ الكذب، استعملنا لهم التاريخ. وقال: حفص بن غياث: إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين. وقال حسّان بن زيد: لم نستعن على الكذابين بمثل التاريخ، نقول للشيخ: سنة كم ولدت؟ فإذا أقر بمولده عرفنا صدقه من كذبه، وقال السخاويُّ: تواريخ الرواة والوفيات فنٌّ عظيم الوقع من الدين، قديم النفع به للمسلمين، لا يُستغنى عنه.

ومن فوائد الوقوف على مدار الحديث نتأكد من سلامة الإسناد إلى الراوي عَن المدار، وأنه ثابت عنه؛ فإن لم يكن ثابتًا فلا يُعتمد عليه، ولا يذكر إلاّ من باب التنبيه عليه، ونتأكد من عدم وجود اختلاف على أن هذا الراوي هو مدار الحديث، فإن كان هناك اختلاف يُدْرس للتحقق من الرواية الراجحة، ثم نقوم بدراسة حال هذا الراوي وبيان درجته من حيثُ الرواية؛ لأن تفرده لا يُقبل إلا إذا كان ثقة، أو ممن يُعتبر تفرده، عند ذلك نقول: اختلف على فلان وهو مدار هذا الحديث، ورواه فلان، وفلان عنه، ويذكر وجوه الاختلافات عنه.

بعد تحديد مدار الحديث، وعمل ما يشبه شجرة لطرق الحديث؛ فالراوي الذي انتشر عنده الحديث، وتعددت الطرق من بعده، نقرر أن ترجمة الرواة الذين هم فوق المدار هو الأهم، لأنهم عمدٌ في هذا الإسناد، وينبغي ترجمتهم بعناية، أما الرواة الذين هم تحته، سواء كانوا ثقات أو غير ثقات ليس لهم شأن في صحة نسبة هذا الحديث إليهم، فينبغي أن تنصب عنايتنا على الراوي (مدار الحديث) وعلى عمد الإسناد الذين هم فوقه.

ومما ينبغي التنبيه إليه في هذا المقام، أن الترجمة المطلوبة والمهمة هي الترجمة المنقبية والترجمة المعرفية العلمية؛ فالترجمة المنقبية تتعلق بالراوي من حيث العدالة والضبط، ونعني بالترجمة المعرفية ما يتعلق بشخصية المترجَم له وهويته، ويراد بالترجمة الحديثية الناقدة، ما يميز الراوي عن غيره، ممن يشترك معه في الاسم أو اللقب أو الكنية، ثم شيوخه، وكيفية تلقي عنهم وسماعه منهم، خاصة لهذا الحديث الذي نقوم بدراسته، فالترجمة الحديثية النقدية هي الترجمة التي تنفع في تقويم حال الراوي من جهة عدالته، وضبطه، ولا سيما إذا كان السند يدور عليه، ولا يُعرف الحديث إلا من جهته، وهذه الترجمة تختص كذلك بأعمدة الإسناد، وهم مدار الحديث وما علا، الذين يتفرد كل واحد منهم بالحديث عن شيخه إلى الصحابي.

يقسم علماء الجرح والتعديل طبقات رواة الحديث على أربع طبقات أصلية، ثلاث منها تقع ضمن دائرة التعديل، وهي: مرتبة الاحتجاج، ومرتبة الاختبار والنظر، ومرتبة الاعتبار، وهناك المرتبة الرابعة التي تختص بدائرة الجرح، وهي مرتبة الترك، فإن تفرد الراوي وكان من المرتبتين الأوليين مرتبة الاحتجاج، أو الاختبار والنظر فلا حاجة إلى التطويل في نقل أقوال النقاد فيه، ومن كان من المرتبة الثالثة فنحتاج إلى مزيد من أقوال النقاد فيه حتى نرفعه إلى مرتبة الاحتجاج، من خلال محاولة تفسير أسباب الاختلاف فيه، ثم محاولة الجمع بين الأقوال المتقاربة، وهكذا.

كما قلنا بداية: إنه قد تكون الغرابة في جيل الصحابة فقط، بأن يكون الحديث روي عن النبي ﷺ بواسطة صحابي واحد، ثم رواه عنه تابعيان، ثم رواه عن التابعين راويان أو أكثر، وهكذا في بقية الطبقات، فإذا كان

الرواة عن الصحابي ما بين محتج به أو معتبر بحديثه، فهنا نحتاج أن نعمل ترجمة معرفية بالصحابي الجليل، ثم ترجمة لكل راو عنه من هؤلاء الرواة، حتى نصل إلى المصدر الذي أورد الحديث، كالصحاح أو السنن.

أما إذا كانت غرابة الحديث في التابعي، أو من هو دونه، فهنا لا بد من أن نعمل ترجمة لمدار الحديث، فما علا، وهو التابعي نفسه، حيث نترجم له ترجمة نقدية مع ملاحظة دلالات ألفاظ النقاد وتفاوت الرواة الموصوفين بوصف واحد، أما الصحابي فإذا كان من المشهورين فلا حاجة بنا إلى تعريفه؛ لأن معروف مشهور، والصحابة كلهم عدول، وإذا كان من غير المشهورين، فنكتفي بترجمة معرفية؛ لأن من ثبتت صحبته ثبتت عدالته.

وتتم دراسة الإسناد بعد معرفة مدار الحديث، ونقطة تفرده، والتأكد من عدم وجود مخالفة له، فإذا تفرد الراوي بإسناده أو متن معين نظرنا هل هذا الراوي أهل لأن يقبل تفرده، فإذا خولف ننظر في المخالفة هل هي في الإسناد أم في المتن، فإذا كانت في الإسناد وصح الحديث من الطرق الأخرى فيكون قد حصل حفظ المتن، وحصل الوهم في السند، فهذا لا يؤثر في التشريع، ولا تكون المخالفة علة قادحة، يعل بها الحديث، وإن كان الوهم والخلاف قد حصل في المتن، ننظر هنا هل نقبل حديث هذا الذي خالف مدار الحديث، بمعنى هل نقبله، أم نرده، أم نتوقف فيه، فإذا كان الذي خالفه أوثق منه من حيث العدالة والضبط، أو أحفظ منه أو لا يحدث إلا من كتابه، أو كان أفقه منه، أو أكثر منه ملازمة لشيخه إلى غير ذلك من وجوه التعديل، نتبع طرق العلماء حول هذا الأمر، وهو بحث طويل يصعب حصره هنا، وللعلماء فيه أساليب معينة ذكرها الدكتور عداب الحمش في كتابه "تخريج الحديث ونقده، دراسة وتأصيل"، وقد أجاد فيه وأفاد، فجزاه الله

تقوية رواية الضعيف بالمتابعات

شروط الصحة لا بد أن تتوفر في جميع طبقات السند

لتصحيح الحديث لا بد من توفر شروط الصحة في جميع طبقات السند.

كما قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى:

" ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أمورا:

منها: أن يكون من حدث به ثقة في دينه، معروفا بالصدق في حديثه، عاقلا لما يحدِّث به، عالما بما يحيل معاني الحديث من اللفظ، أو أن يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمع، لا يحدث به على المعنى، لأنه إذا حدث على المعنى وهو غير عالم بما يحيل به معناه: لم يدر لعله يحيل الحلال إلى الحرام، وإذا أداه بحروفه فلم يبق وجه يخاف فيه إحالته الحديث، حافظا إن حدث به من حفظه، حافظا لكتابه إن حدث من كتابه. إذا

شرك أهل الحفظ في حديث وافق حديثهم، بريا من أن يكون مدلسا: يحدث عن من لقي ما لم يسمع منه، ويحدث عن النبي ما يحدث الثقات خلافه عن النبي.

ويكون هكذا من فوقه ممن حدثه، حتى ينتهى بالحديث موصولا إلى النبي أو إلى من انتهي به إليه دونه، لأن كل واحد منهم مثبت لمن حدثه، ومثبت على من حدث عنه، فلا يستغنى في كل واحد منهم عما وصفت " انتهى من "الرسالة" (ص ٣٧٠-٣٧٢).

ثانيا: تقوية الحديث بالمتابعات

إذا كان مدار أسانيد الحديث على ثقة، لكن الآخذين عنه كلهم فيهم ضعف، فهذه المسألة يتناولها ما يعرف في علم الحديث بـ "تقوية الحديث بالمتابعات".

قال ابن كثير رحمه الله تعالى:

" في الاعتبارات والمتابعات والشواهد

مثاله: أن يروى حماد بن سلمة عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ حديثًا، فإن رواه غير حماد عن أيوب أو غير أيوب عن محمد. أو غير محمد عن أبي هريرة، أو غير أبي هريرة عن النبي ﷺ، فهذه متابعات.

فإن روي معناه من طريق أُخرى عن صحابي آخر سمي شاهدا لمعناه...

ويُغتفر في باب "الشواهد والمتابعات" من الرواية عن الضعيف القريب الضعف -: ما لا يُغتفر في الأصول، كما يقع في الصحيحين وغيرهما مثل ذلك. ولهذا يقول الدارقطني في بعض الضعفاء: " يصلح للاعتبار "، أو " لا يصلح أن يعتبر به ". والله أعلم " انتهى من "الباعث الحثيث" (ص ٥٩).

وكما قال ابن الصلاح في تعريفه للحديث "الحسن لغيره":

" الحديث الحسن قسمان:

أحدهما: الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفلا كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب في الحديث، أي: لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث، ولا سبب آخر مفسق، ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف بأن روي مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر، حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله، أو بما له من شاهد، وهو ورود حديث آخر بنحوه، فيخرج بذلك عن أن يكون شاذا ومنكرا " انتهى من "معرفة أنواع علوم الحديث" (ص ١٠٠).

وتقوية الحديث بالمتابعات ليس لها قاعدة مطردة، ولا يعتبر بالمتابعات دوما.

لكن المتابعات المعتبرة هي التي تكون من رواة إنما ضعفوا لقلة ضبطهم، ولم يُضَعَّفوا بسبب مفسق كالكذب، فإن كانت المتابعة من رواية كذابين مثلا لم يتقو بها الإسناد؛ لأنه يحتمل جدا أن يكون صاحبها قد سرق الحديث، فحدث بما لم يسمع.

وكذا لا تقبل المتابعة إن كان السند إليها ضعيفا.

أو كانت المتابعات على وجه فيه اختلاف بين هؤلاء الرواة، فيصبح الحديث مضطربا، لا تقوم به حجة.

قال ابن الصلاح رحمه الله تعالى:

" لعل الباحث الفهم يقول: إنا نجد أحاديث محكوما بضعفها، مع كونها قد رويت بأسانيد كثيرة من وجوه عديدة، مثل حديث: (الأُذُنانِ مِنَ الرَّأسِ) ونحوه، فهلا جعلتم ذلك وأمثاله من نوع الحسن؛ لأن بعض ذلك عضد بعضا، كما قلتم في نوع الحسن على ما سبق آنفا؟

وجواب ذلك: أنه ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه، بل ذلك يتفاوت: فمنه ضعف يزيله ذلك، بأن يكون ضعفه ناشئا من ضعف حفظ راويه، مع كونه من أهل الصدق والديانة. فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر، عرفنا أنه مما قد حفظه، ولم يَخْتلَّ فيه ضبطُه له. وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال، زال بنحو ذلك، كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ، إذ فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر، ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك لقوة الضعف، وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته، وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهما بالكذب، أو كون الحديث شاذا.

وهذه جملة تفاصيلها تدرك بالمباشرة والبحث، فاعلم ذلك فإنه من النفائس العزيزة، والله أعلم " انتهى.

"معرفة أنواع علوم الحديث" (ص١٠٣-١٠٤).

فالعبرة في المتابعات المعتبرة بأن تكون على وجه يورث غلبة الظن بأن هؤلا الرواة قد أصابوا في روايتهم ولم يهموا.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى معلقا على كلام ابن الصلاح السابق:

" أقول: لم يذكر للجابر ضابطا يعلم منه ما يصلح أن يكون جابرا أو لا، والتحرير فيه أن يقال: إنه يرجع إلى الاحتمال في طرفي القبول والرد، فحيث يستوي الاحتمال فيهما، فهو الذي يصلح لأن ينجبر، وحيث يقوى جانب الرد فهو الذي لا ينجبر.

وأما إذا رجح جانب القبول فليس من هذا، بل ذاك في الحسن الذاتي - والله أعلم " انتهى من "النكت" (١/ ٤٠٩).

ويحسن مطالعة كتاب: "الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات" للشيخ طارق بن عوض الله.

ففيه جملة طيبة من التنبيهات المهمة.

وكتاب "المتابعات والشواهد دراسة نظرية تطبيقية على صحيح مسلم" للشيخ صالح العصيمي.

والله أعلم

خلاصة القول في مدار الحديث مع المثال

مَدَار الحَدِيْث

الحديث

الراوي الذي تلتقي عنده - أو تفترق بعده - أسانيد حديث معين . ومن أمثلته قول ابن حجر عن حديث الواهبة نفسها : "إن مداره على أبي حازم عن سهل بن سعد ."

انظر : النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر، ٢/ ٨٠٨، الأنوار الكاشفة للمعلمي، ص :٢٣٠

يمكن تعريف مدار الحديث أو مدار الإسناد بأنه الراوي الذي تلتقي عنده أسانيد ذلك الحديث وطرقه، أو هو الراوي الذي تتفرع من عنده الأسانيد، في كتب الحديث بأنواعها، الصحاح والمسانيد والسنن، وبقية المصنفات التي تعتمد مبدأ الإسناد. فينفرد بذلك الحديث مطلقا، ثم يرويه عنه اثنان فأكثر.

ولا تخفى أهمية معرفة مدار الحديث، في أنه يوقفنا على اللفظ الصحيح للحديث؛ وذلك بتتبع ألفاظه عند الرواة عن الراوي الذي هو (مدار الحديث)، وأنه يرفع الجهالة عن الراوي (مدار الحديث) من خلال تتبع الرواة عنه، والوقوف على القرائن التي تدل على ذلك. ويمكن حصر فائدة البحث عن مدار الحديث من خلال عدة اتجاهات، منها: نقطة أو طبقة تفرد الراوي في الحديث، فيكون الراوي هو مصدر الغرابة أو التفرد، فقد يكون مدار الحديث هو الصحابي، أي أنه لم يروه عن النبي ﷺ غيره، وقد يكون هذا الحديث قد روي عن أكثر من صحابي، وقد يكون الحديث الذي رواه صحابي واحد انتشر عنه إلى عدد كبير من الرواة، أو لم يروه عنه إلا تابعي واحد، وهكذا إلى آخر الإسناد.

ويمكن عند جمع طرق الحديث أن نجد أن هذا الحديث قد رواه عدد من أصحاب الصحاح أو السنن، فإن كان بعض رواته قد اشترط الصحة، فهنا لسنا بحاجة إلى البحث في المصنفات الأخرى التي روت الحديث، إذا

وجد في كتب الصحاح مثلا، ومثاله لو أن حديثا رواه البخاري في "صحيحه"، ورواه أحمد في مسنده، فهنا لسنا مضطرين للبحث في إسناد مسند الإمام أحمد؛ وذلك لأن الإمام البخاري قد اشترط الصحة في كتابه، وبهذا فإن روايته للحديث تكون احتجاجا، وبما أنه أورد الحديث فيكون قد أراحنا من البحث والتدقيق في إسناده أو في تتبع طرقه.

وتعتمد طريقة تحديد المدار على جملة الكتب التي نريد البحث فيها، وهي ما يسمى بنطاق البحث، كأن نقول: مدار الحديث في الكتب الستة على الراوي فلان، أو مدار الحديث في الكتب التسعة على فلان، وقد نقول: مدار هذا الحديث عند الشيخين (البخاري ومسلم) على فلان، وكلما زاد نطاق البحث تعسرت الدقة في الوقوف على المدار الصحيح للحديث، فهناك فرق بين تحديد مدار الحديث بين الكتب الستة مثلا وبين محاولة تقصي طرق الحديث عند كل من رواه أو أورده من المصنفات، ولا شك أن الحالة الثانية قد توقعنا في تيه، لعدم ثبات صحة أو سلامة مثل هذه الأسانيد في المصنفات غير المعتمدة. من هنا يرى كثير من الباحثين أن تحديد المدار ينبغي أن ينحصر في الكتب التسعة أو في الكتب المشهورة، وهي: الموطأ، وصحاح البخاري ومسلم، وابن حبان، وابن خزيمة، وسنن الترمذي وأبي داود، والنسائي، وابن ماجه، ومسند أحمد، والدارمي. ومستدرك الحاكم.

ويتم معرفة مدار الحديث بجمع طرق الحديث، والنظر فيها مجتمعة، ومعرفة مراتب رواتها، من حيث العدالة والضبط، وأقوال العلماء فيها أكثر من أن تحصى، ومن ذلك قول علي بن المديني: الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه، وقال ابن المبارك: إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض. وقال يحيى بن معين: اكتب الحديث خمسين مرة، فإن له آفات كثيرة.

وقال الخطيب البغدادي: والسبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط. وقال الحافظ ابن حجر: ويحصل معرفة ذلك بكثرة التتبع وجمع الطرق. وقال ابن رجب: معرفة مراتب الثقات، وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف، إما في الإسناد، وإما في الوصل والإرسال، وإما في الوقف والرفع ونحو ذلك، وهذا هو الذي يحصل من معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث. وقال ابن الصلاح: ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم بغير ذلك.

ينبغي أن تبدأ الخطوة الأولى في دراسة الإسناد من تحديد الراوي الذي عليه مدار الحديث، والوقوف على حقيقته من حيث العدالة والضبط، من حيث اسمه ونسبه ومولده ووفاته وموطنه، وأشهر شيوخه، وتلاميذه، وهو أمر ليس بالسهل، وقد اعتنى علماء الحديث وأهل الجرح والتعديل بهذا الأمر كثيرا، واهتموا بإزالة الإبهام عن الرواة، وتعيين أسمائهم، وأسماء آبائهم وألقابهم، وكناهم، وأنسابهم، وميزوا بين الرواة تمييزا دقيقا، واهتموا بتواريخ الرواة من حيث الولادة والوفاة، وتظهر أهمية هذا في تحديد أو إثبات اللقاء بين الرواة أو نفيه، ومن هنا قال سفيان الثوري عبارته المشهورة: لما استعمل الرواة الكذب، استعملنا لهم التاريخ. وقال: حفص بن غياث: إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين. وقال حسان بن زيد: لم نستعن على الكذابين بمثل التاريخ، نقول للشيخ: سنة كم ولدت؟ فإذا أقر بمولده عرفنا صدقه من كذبه، وقال السخاوي: تواريخ الرواة والوفيات فن عظيم الوقع من الدين، قديم النفع به للمسلمين، لا يستغنى عنه.

ومن فوائد الوقوف على مدار الحديث نتأكد من سلامة الإسناد إلى الراوي عن المدار، وأنه ثابت عنه؛ فإن لم يكن ثابتا فلا يعتمد عليه، ولا يذكر إلا من باب التنبيه عليه، ونتأكد من عدم وجود اختلاف على أن هذا الراوي هو مدار الحديث، فإن كان هناك اختلاف يدرس للتحقق من الرواية الراجحة، ثم نقوم بدراسة حال هذا الراوي وبيان درجته من حيث الرواية؛ لأن تفرده لا يقبل إلا إذا كان ثقة، أو ممن يعتبر تفرده، عند ذلك نقول: اختلف على فلان وهو مدار هذا الحديث، ورواه فلان، وفلان عنه، ويذكر وجوه الاختلافات عنه.

بعد تحديد مدار الحديث، وعمل ما يشبه شجرة لطرق الحديث؛ فالراوي الذي انتشر عنده الحديث، وتعددت الطرق من بعده، نقرر أن ترجمة الرواة الذين هم فوق المدار هو الأهم، لأنهم عمد في هذا الإسناد، وينبغي ترجمتهم بعناية، أما الرواة الذين هم تحته، سواء كانوا ثقات أو غير ثقات ليس لهم شأن في صحة نسبة هذا الحديث إليهم، فينبغي أن تنصب عنايتنا على الراوي (مدار الحديث) وعلى عمد الإسناد الذين هم فوقه.

ومما ينبغي التنبيه إليه في هذا المقام، أن الترجمة المطلوبة والمهمة هي الترجمة المنقبية والترجمة المعرفية العلمية؛ فالترجمة المنقبية تتعلق بالراوي من حيث العدالة والضبط، ونعني بالترجمة المعرفية ما يتعلق بشخصية المترجم له وهويته، ويراد بالترجمة الحديثية الناقدة، ما يميز الراوي عن غيره، ممن يشترك معه في الاسم أو اللقب أو الكنية، ثم شيوخه، وكيفية تلقي عنهم وسماعه منهم، خاصة لهذا الحديث الذي نقوم بدراسته، فالترجمة الحديثية النقدية هي الترجمة التي تنفع في تقويم حال الراوي من جهة عدالته، وضبطه، ولا

سيما إذا كان السند يدور عليه، ولا يعرف الحديث إلا من جهته، وهذه الترجمة تختص كذلك بأعمدة الإسناد، وهم مدار الحديث وما علا، الذين يتفرد كل واحد منهم بالحديث عن شيخه إلى الصحابي.

يقسم علماء الجرح والتعديل طبقات رواة الحديث على أربع طبقات أصلية، ثلاث منها تقع ضمن دائرة التعديل، وهي: مرتبة الاحتجاج، ومرتبة الاختبار والنظر، ومرتبة الاعتبار، وهناك المرتبة الرابعة التي تختص بدائرة الجرح، وهي مرتبة الترك، فإن تفرد الراوي وكان من المرتبتين الأوليين مرتبة الاحتجاج، أو الاختبار والنظر فلا حاجة إلى التطويل في نقل أقوال النقاد فيه، ومن كان من المرتبة الثالثة فنحتاج إلى مزيد من أقوال النقاد فيه حتى نرفعه إلى مرتبة الاحتجاج، من خلال محاولة تفسير أسباب الاختلاف فيه، ثم محاولة الجمع بين الأقوال المتقاربة، وهكذا.

كما قلنا بداية: إنه قد تكون الغرابة في جيل الصحابة فقط، بأن يكون الحديث روي عن النبي ﷺ بواسطة صحابي واحد، ثم رواه عنه تابعيان، ثم رواه عن التابعين راويان أو أكثر، وهكذا في بقية الطبقات، فإذا كان الرواة عن الصحابي ما بين محتج به أو معتبر بحديثه، فهنا نحتاج أن نعمل ترجمة معرفية بالصحابي الجليل، ثم ترجمة لكل راو عنه من هؤلاء الرواة، حتى نصل إلى المصدر الذي أورد الحديث، كالصحاح أو السنن.

أما إذا كانت غرابة الحديث في التابعي، أو من هو دونه، فهنا لا بد من أن نعمل ترجمة لمدار الحديث، فما علا، وهو التابعي نفسه، حيث نترجم له ترجمة نقدية مع ملاحظة دلالات ألفاظ النقاد وتفاوت الرواة الموصوفين بوصف واحد، أما الصحابي فإذا كان من المشهورين فلا حاجة بنا إلى تعريفه؛ لأن معروف مشهور، والصحابة كلهم عدول، وإذا كان من غير المشهورين، فنكتفي بترجمة معرفية؛ لأن من ثبتت صحبته ثبتت عدالته.

وتتم دراسة الإسناد بعد معرفة مدار الحديث، ونقطة تفرده، والتأكد من عدم وجود مخالفة له، فإذا تفرد الراوي بإسناده أو متن معين نظرنا هل هذا الراوي أهل لأن يقبل تفرده، فإذا خولف ننظر في المخالفة هل هي في الإسناد أم في المتن، فإذا كانت في الإسناد وصح الحديث من الطرق الأخرى فيكون قد حصل حفظ المتن، وحصل الوهم في السند، فهذا لا يؤثر في التشريع، ولا تكون المخالفة علة قادحة، يعل بها الحديث، وإن كان الوهم والخلاف قد حصل في المتن، ننظر هنا هل نقبل حديث هذا الذي خالف مدار الحديث، بمعنى هل نقبله، أم نرده، أم نتوقف فيه، فإذا كان الذي خالفه أوثق منه من حيث العدالة والضبط، أو أحفظ منه أو لا يحدث إلا من كتابه، أو كان أفقه منه، أو أكثر منه ملازمة لشيخه إلى غير ذلك من وجوه التعديل، نتبع طرق العلماء حول هذا الأمر، وهو بحث طويل يصعب حصره هنا، وللعلماء فيه أساليب معينة وكل له طريقه الخاص

مثال آخر للشاهد والتابع

كما اسلفت في بيان المتابعات

هو الحديث الذي يشارك فيه رواته رواة الحديث الفرد لفظًا ومعنى، أو معنى فقط مع الاختلاف في الصحابي.

ولتوضيح التعريف نقول: إذا ورد الحديث عن صحابي، ثم ورد نفس هذا الحديث عن صحابي آخر، كان هذا شاهداً للحديث الأول، فمثلاً إذا جاء حديث عن عائشة – رضى الله عنها – ثم ورد نفس الحديث عن أبي هريرة – رضي الله عنه – فإننا نطلق على حديث أبي هريرة– رضي الله عنه – شاهدا لحديث عائشة – رضى الله عنها –، وحديث عائشة – رضى الله عنها – شاهدا لحديث أبي هريرة– رضي الله عنه –.

والشواهد على نوعين:

أن يشارك الحديث الثاني الحديث الأول في اللفظ والمعنى، أو يشاركه بالمعنى دون اللفظ.

مثال: عن سعيد بن زيد – رضي الله عنه – قال: قال رسول الله – ﷺ –: "لاَ وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللهِ عَلَيْهِ" رواه الترمذي.

هذا الحديث ضعيف؛ لأن فيه (أبا ثِفَال المُري) و(رباح بن عبدالرحمن بن أبي سفيان).

لكن ذهب بعض أهل العلم كابن حجر والسيوطي والشوكاني والألباني – رحمهم الله – وغيرهم إلى تحسين الحديث؛ لأن له شواهد منها:

١ – عن أبي سعيد – رضي الله عنه – قال: قال رسول الله – ﷺ –: "لاَ وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللهِ عَلَيْهِ" رواه الترمذي، وهو ضعيف؛ لأن في إسناده (رُبيْح بن عبدالرحمن).

٢ – وعن أبي هريرة – رضي الله عنه – قال: قال رسول الله – ﷺ –: "لاَ وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللهِ عَلَيْهِ" رواه أحمد، وهو ضعيف؛ لأن في إسناده (يعقوب بن سَلم).

٣– وعن سهل بن سعد – رضي الله عنه – قال: قال رسول الله – ﷺ –: "لاَ وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللهِ عَلَيْهِ" رواه ابن ماجه، وهو ضعيف؛ لأن في إسناده (عبدالمهيمن بن عباس).

هذا مثال على الشاهد لفظًا ومعنى، وقد يكون الشاهد معنى فقط، ومثاله:

• حديث "إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوْضًا وَإِنَّهُمْ يَتَبَاهَوْنَ أَيُّهُمْ أَكْثَرُ وَارِدَةً وَإِنِّي أَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ وَارِدَةً".

أخرجه الترمذي من حديث سمرة بن جندب، وله شاهد بمعناه من حديث أبي سعيد الخدري – رضي الله عنه – قال النبي – ﷺ – "إِنَّ لِي حَوْضًا مَا بَيْنَ الْكَعْبَةِ وَبَيْتِ الْمَقْدِسِ أَبْيَضَ مِثْلَ اللَّبَنِ آنِيَتُهُ عَدَدُ النُّجُومِ، وَكُلّ نَبِيّ

يَدْعُو أُمَّته وَلِكُلِّ نَبِيّ حَوْضٌ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَأْتِيه الْفِئَام وَمِنْهُمْ مَنْ يَأْتِيه الْعُصْبَةُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَأْتِيه الْوَاحِدُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَأْتِيه الِاثْنَانِ وَمِنْهُمْ مَنْ لا يَأْتِيه أَحَدٌ، فَيقَال: قَدْ بَلَّغت، وَإِنِّي لَأَكْثَرُ الْأَنْبِيَاءِ تَبَعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ".

فهذا الشاهد ورد بمعنى الحديث الأول، لا بلفظه.

تعريف المتابعة:

هو الحديث الذي يشارك فيه رواته رواة الحديث الفرد لفظًا ومعنى، أو معنى فقط مع الاتحاد في الصحابي.

فالمتابعة تختلف عن الشاهد في كون المتابعة الصحابي واحد، أما الشاهد فالصحابي يختلف.

مثال المتابعة: ما رواه الترمذي من طريق شَريك عن المقداد بن شُريح عن أبيه عن عائشة – رضي الله عنها – قالت: "مَنْ حَدَّثَكُم أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ بَالَ قَائِمًا فَلَا تُصَدِّقُوهُ مَا كَانَ يَبُولُ إلا قَاعِدًا".

هذا الحديث في إسناده (شَريك) وهو ضعيف.

لكن هناك من تابع شريكًا، وهو سفيان الثوري، فقد جاء الحديث من طريق سفيان الثوري عن المقداد بن شُريح عن أبيه عن عائشة – رضي الله عنها –:..... الحديث.

فالحديث يكون حسنًا بهذه المتابعة.

وهذه المتابعة تسمى: متابعة تامة؛ لأنها حصلت للراوي نفسه وهو: (شريك) في المثال السابق، أما إذا حصلت المتابعة لشيخ الراوي، أو شيخ شيخه، أومن فوقه، فتسمى: متابعة قاصرة.

فإن قيل كيف نعرف الشواهد والمتابعات أو كيف نحصل عليها؟

فالجواب:

بتتبع طرق الحديث في الكتب الحديثية المسندة، يُعلم لهذا الحديث طرق، ومتابعات، وشواهد أو لا، وهذا يسمى: الاعتبار.

فالاعتبار:

هو تتبع طرق الحديث في الكتب الحديثية المسندة، ليُعلم هل لهذا الحديث طرق، وشواهد، ومتابعات، أو لا؟[١].

وفائدة الاعتبار:

هو الوقوف على الطرق التي تصلح لتقوية الأحاديث الضعيفة، وما لا يصلح للتقوية لذا أحيانًا يقول أهل الحديث: هذا صالح للاعتبار، وهذا غير صالح للاعتبار، وكذلك بالاعتبار يُعلم هل هذا الحديث من قبيل

المتواتر الذي رواه الجماعة، أو من قبيل الآحاد، وهل له طريق واحد فيكون غريبًا، أو له أكثر من طريق فيكون من قبيل العزيز، أو المشهور؟

فائدة:

إذا قيل الحديث المُسند، فالمقصود به على الصحيح: ما اتصل سنده من أوله إلى منتهاه مرفوعًا إلى النبي - ﷺ -، وهذا التعريف هو الذي اختاره الحاكم، وجزم به ابن حجر، وهناك تعريفات أخرى هذا أصحها[٢].

الإسناد العالي:

هو الذي قَّل عدد رجاله بالنسبة إلى سند آخر في نفس الحديث لكنه أكثر منه رجالاً.

ولقد أفرد العلماء بالتصنيف أجزاء أطلقوا عليها اسم: (الثلاثيات) ويقصدون بها: الأحاديث التي فيها بين المصنف ورسول الله - ﷺ - ثلاثة أشخاص فقط، وهذا من اهتمامهم بالأسانيد العوالي مثل: (ثلاثيات البخاري) لابن حجر، و(ثلاثيات أحمد بن حنبل) للسفاريني.

والإسناد النازل:

هو عكس العالي، وهو الذي كَثُرَ عدد رجاله بالنسبة إلى سند آخر في نفس الحديث، لكنه أقل منه رجالاً.

كيفية دراسة الإسناد

مرحلة مرحلة

دراسة الإسناد تكون: بمعرفة تراجم الرواة من حيث ولادتهم، ووفاتهم، وشيوخهم، وتلاميذهم، وبلدانهم، وأقوال أئمة الجرح والتعديل فيهم، ومعرفة المدلسين منهم، وإثبات سماعهم من شيوخهم، وكذلك كشف اتصال السند أو انقطاعه. وما يحتوي عليه الإسناد أو المتن من علة قادحة.

المقصود من هذه القاعدة بيان مفاتيح لطالب الحديث في دراسة الإسناد وإلا بلا شك فإن هذا الموضوع يحتاج إلى أمرين أساسيين:

الأول: القراءة المستمرة في كتب الرجال، والأحكام على الأحاديث، وكتب التخريج، ونحوها حتى يتشبع طالب الحديث بأقوال القوم وعملهم.

الثاني: التدريب العملي المستمر على يد من هو أعلم حتى يكون لدى الباحث القدرة العملية في التعامل مع هذه المهمة.

وبعد هذا المدخل نلج إلى بيان مراحل دراسة الإسناد، وهي:

الأولى: إخراج التراجم لرواة الإسناد من كتب التراجم.

وقد أفردت قاعدة مستقلة لهذه الكتب.

الثانية: يتنبه لكشف السند أو انقطاعه إلى ما يلي:

مواليد الرواة ووفياتهم، وكذلك بلدانهم ورحلاتهم.

وتراجم المدلسين لاسيما إذا عنعنوا ولم يصرحوا بالسماع.

وأقول الأئمة في سماع الرواة بعضهم من بعض أو عدمه.

الثالثة: يلاحظ بالنسبة لعدالة الرواة وضبطهم ما يلي:

ألفاظ الجرح والتعديل في كل ترجمة، سواء ما يتعلق منها بالعدالة أو الضبط، وتوضح هذه النقاط في مراتبها.

- وتعارض الجرح والتعديل في راو واحد، وكيفية العمل بهذا التعارض، وقد تقدم الحديث عن ذلك ولكن هناك ضوابط عامة ينبغي لطالب العلم مراعاتها نذكر رؤوس مسائلها، وهي:

١- اعتبار مناهج الأئمة في جرحهم وتعديلهم.

٢- كل طبقة من طبقات النقّاد لا تخلو من متشدد ومتوسط أو حتى متساهل.

٣- يتوقّف في قبول الجرح إذا خشي أن يكون باعثه الاختلاف في الاعتقاد أو المنافسة بين الأقران.

٤- لا يقبل الجرح في حق من استفاضت عدالته واشتهرت إمامته.

٥- لا عبرة بجرح ولا بتعديل لم يصح إسناده إلى الإمام المحكي عنه.

٦- لا يُلتفت إلى الجرح الصادر من المجروح إلا إذا كان إمامًا.

٧- لا يلتفت إلى جرح يغلب على الظن أن مصدره ضعيف.

٨- يُتأنى في الأخذ بجرح الإمام المتأخر إذا عارض توثيق الأئمة المتقدمين ما لم يفسّره بما يجرح الراوي مطلقًا.

٩- قد يقع الجرح بسبب الخطأ في النقل من الكتب.

١٠- من عُرِفَ من حاله بأنه لا يروي إلّا عن ثقة وُصِفَ من روى عنه بأنه ثقة عنده في الغالب.

١١- الرواة الذين أخرج لهم الشيخان على قسمين:

١٢- تراعى اصطلاحات الأئمة فيما يطلقونه من ألفاظ الجرح والتعديل، وكذلك مصطلحاتهم في الكتب.

١٣- قد تختلف دلالة اللفظ جرحًا وتعديلًا باختلاف ضبطه.

١٤- قد يرد التوثيق والتضعيف من الأئمة مقيّدين إما بوقت معين أو في شيخ معين أو حال مخصوصة وغير ذلك؛ فلا يحكم بواحد منهما على الراوي بإطلاق: الراوي في وقت دون آخر وتوثيق روايته من كتابه.

١٥- يراعى سياق الكلام الذي ترد أثناءه ألفاظ الجرح والتعديل وقرائن الأحوال التي اقتضت ورودها كورود التوثيق والتضعيف نسبيين فيكون ذلك موردًا للجمع بين الأقوال وللترجيح بين الرواة.

١٦- قد يرد إطلاق التوثيق عند المتقدمين أكثر شمولًا منه عند المتأخرين - أحيانًا - وهو عند المتأخرين أكثر تحديدًا لدرجة الراوي.

١٧- قد يتخصص الراوي في فن من فنون الرواية.

١٨- قد ترد ألفاظ الجرح والتعديل المنقولة من كتب المتقدمين مختصرة أو محكية بالمعنى في كتب المتأخرين فيؤثر ذلك في أحكامهم على الرواة.

١٩- يتأثر الجرح والتعديل الصادران من الأئمة المتأخرين بقدر اطلاعهم على أقوال المتقدمين في الحكم على الراوي.

٢٠- لا يشترط في الرواة المتأخرين ما يشترط في المتقدمين من الضبط والإتقان[١] .

الرابعة: ألا يحكم على الحديث قبل النظر في كتب العلل: لكشف العلة والشذوذ أو عدمها.

الخامسة: استحسان الاكتفاء - في الحكم على الحديث - بقول الباحث: «صحيح الإسناد» أو «حسن الإسناد» أو «ضعيف الإسناد».

السادسة: بعد هذا النظر تأتي المرحلة وهي موازنة الحديث أو الإسناد مع بقية المرويات ليحكم على المتن أيضًا[٢].

(١) ينظر فيما سبق: رسالة «ضوابط الجرح والتعديل» للدكتور عبد العزيز العبد اللطيف، ص(٤٧)، وما بعدها.
(٢) هذه دراسة إجمالية سريعة وإلا فالكلام يحتاج إلى تفصيل طويل، وألف في ذلك بعض المؤلفات مثل «دراسة الأسانيد» للطحان

أهمية علم الإسناد

السند لغة: هو ما ارتفع من الأرض في قبل الجبل أو الوادي، ومنه سنود القوم في الجبل أي صعودهم.

وفي الاصطلاح: هو طريق متن الحديث، ويسمى سندًا لاعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليه.

ويظهر لنا أهمية علم الإسناد وأثره في علم الحديث، وذلك من خلال أوجه متعددة، منها:

أ ـ عن طريق الإسناد يمكن تحقيق الأحاديث والأخبار، ومعرفة الرواة، فيستطيع طالب الحديث أن يقف على درجة الحديث وصحته من ضعفه.

ب ـ وبالإسناد تحفظ السنة وتصان من الدس والتحريف والوضع، والزيادة والنقص.

جـ – وبالإسناد تُدرك الأمة منزلة السنة ومكانتها وما لقيته من العناية والاهتمام، حيث إنها ثبتت بأدق طرق النقد والتحقيق التي لم تعرف البشرية لها مثيلًا في تاريخها كله، وبذلك يُرَدُّ على دعاوى المبطلين والمشككين، وتفند شبهاتهم التي أثاروها حول صحة الحديث.

* * *

لهذه الأمور ولغيرها تواترت الأخبار واستفاضت عن الأئمة في أهمية الإسناد والحث عليه، حتى جعلوه قربة ودينًا، قال الإمام عبد الله بن المبارك: «الإسناد عندي من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء، فإذا قيل له من حدثك؟ بقي» أي: بقي متحيرًا لا يدري ما يقول، لأنه لا إسناد معه يعرف به صحة الحديث أو ضعفه، وقال أيضًا: «بيننا وبين القوم القوائم» يعني الإسناد، وقال الإمام النووي: «الإسناد سلاح المؤمن، إذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل»، وقال الإمام شعبة: «كل حديث ليس فيه (حدثنا، وأخبرنا) فهو مثل الرجل بالفلاة معه البعير ليس له خطام» وقال الإمام الأوزاعي: «ما ذهاب العلم إلا ذهاب الإسناد»، وجاء عن الإمام ابن سيرين: «إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم».

* * *

فالإسناد خاصية من خصائص هذه الأمة التي انفردت بها ولم تشاركها فيها أمة من أمم الأرض، فلم يُؤثر عن أي أمة العناية برواة أخبارها وأحاديث أنبيائها ما عرف عن هذه الأمة، قال أبو علي الجياني: «خص الله تعالى هذه الأمة بثلاثة أشياء لم يُعْطِها مَنْ قَبْلها: الإسناد، والأنساب، والإعراب»، وقال أبو حاتم الرازي: «لم يكن في أمة من الأمم مِنْ خَلْقِ الله آدم، أمناء يحفظون آثار الرسل إلا في هذه الأمة».

كيفية رسم شجرة الإسناد ومعرفة تحديد المدار

رسم شجرة الأسانيد أمر سهل ويسير بإذن الله، وهو أمر مهم جدا جدا لأخذ رؤية واضحة عن طرق الحديث ومن عليه المدار ومن خالف ومن تفرد، ويكون الرسم يدويا ليس عن طريق الكمبيوتر لأن ذلك مرهق جدا البداية تكون بالرسم على ورق كراس كبير " يستحسن كراس التفصيل الكبير ذو المربعات الصغيرة"

الرسم الأولي يكون بالرصاص " مسودة"

طريقة الرسم

أولا: الرسم يكون افقيا بالعرض مثل ما انا أكتب الآن ليس رأسيا

تبدأ أولا بكتابة إسم الصحابي وتكون الكتابة من اليسار ويترك مسافة يسيرة قبل كتابة إسم الصحابي من أجل لو كان هناك خلافا في الوقف والرفع يكتب في تلك المسافة الخالية بعد كتابة اسم الصحابي تأخذ خط متفرع منه وعلى حسب عدد الرواة عن الصحابي تفرع عدد الخطوط، إن كان واحدا فخط واحد ثلاثة فثلاثة

نفرض أن الحديث عن مالك عن نافع عن ابن عمر وعن مالك طرق سترسم الشجرة كالتالي:

من اليسار نترك مساحة يسيرة خالية ثم نكتب ابن عمر ونفرع منه خط صغير ثم نكتب نافع ونفرع منه خط صغير ثم نكتب مالك ثم نفرع من مالك خط صغير ونفرع ن ذلك الخط عدة خطوط نكتب امام كل خط الراوي عن مالك

أمر مهم جدا في رسم شجرة الأسانيد لا يكرر كتابة اسم راوي إلا عند العجز عن عدم التكرار خاصة الذين تدور عليهم الطرق ويجب أن تكون الشجرة مستقيمة الخطوط يعني إذا كان هناك خلاف على مالك في الإسناد السابق في الوقف والرفع أو الوصل والإرسال

فيفضل أن تجعل الرواة الذين رووا عن مالك على الوقف تحت بعضهم والذين رووا على الرفع تحت بعضهم وعند النظر إلى الشجرة إذا أردت أن أعرف مثلا طريق فلان عن مالك على الوقف أو الرفع يجب أن يكون على نفس السطر المكتوب عليه اسم الراوي في الجزء الخالي الذي تركناه قبل اسم الصحابي مكتوب موقوفا أو مرفوعا

وصلى الله وسلم على نبينا محمد والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبفضله تتنزل الرحمات

الفهرس

الاعتبار بالمتابعة والشواهد واثرهما في الحكم على الاحاديث النبوية الشريفة ١
من حيث القبول والرد ١
الاعتبار بالمتابعات والشواهد وأثرها في الحكم على الأحاديث ١
١-مفهوم الاعتبار والمتابعات والشواهد ١
٢-أثر المتابعات والشواهد في الحكم على الأحاديث ٢
فضل علم الحديث الشريف والاشتغال به ٣
المنهج السليم في دراسة الحديث المعل ٨
* تعريف العلة والحديث المُعل في الاصطلاح: ١٣
المعنى الثاني : معنى خاص، ويشمل : ١٣
* خطوات دراسة الحديث المُعل : ١٤
* كلامُ يعقوب بنِ شيبة : ١٥
* كَلامُ الدّارقُطنيّ : ١٥
تدوين السنة النبوية مفهوم السنة – أهميتها – خصائصها تدوينها – ٣٠
معنى السنة: ٣١
منزلة السنة من الدين: ٣١
مصدر السنة النبوية الشريفة: ٣١
أقسام الوحي: ٣٢
السنة النبوية مُبيِّنة للقرآن الكريم: ٣٤
وجوب طاعة رسول الله ﷺ: ٣٤
أوجه بيان السنة للقرآن الكريم: ٣٥
١ – مُوضِّحة لمعاني القرآن الكريم: ٣٥
٢ – مُفصِّلة لمُجمَله: ٣٥
٣– مُخصِّصة لعامِّه: ٣٦
٤ – مُقيِّدة لمُطلقِه: ٣٦
٦ – مُقرِّرة على الأصول: ٣٧

استقلال السنة بالتشريع: ٣٧
حفظ السنة قبل التدوين: ٣٨
حالة العرب قبل الإسلام والاستعداد الفطري للحفظ: ٣٨
الدعوة إلى التعليم: ٣٨
منهجه ﷺ في التعليم: ٣٩
حرصُ الصحابة على تعلُّم العلم الشرعي ومدارسته: ٣٩
تعليم النساء: ٤٠
تدوين السنة النبوية الشريفة ٤٠
النهي عن كتابة الحديث: ٤١
الإذن من رسول الله ﷺ بكتابة الحديث: ٤١
١ - صحيفة أبي شاهٍ: ٤١
٢ - صحيفة عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما (الصحيفة الصادقة): ٤٢
٣- صحيفة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه: ٤٢
أمر رسول الله ﷺ بالكتابة: ٤٢
والخلاصة في أمر تدوين السنة النبوية الشريفة: ٤٣
العلة في كراهة كتابة الحديث في عهد الصحابة رضي الله عنهم: ٤٣
التدوين الرسمي للسنة النبوية: ٤٤
١ - التدوين الرسمي الأول: ٤٤
٢ - التدوين الرسمي الثاني: ٤٥
٣- التدوين الرسمي الثالث: ٤٥
مدارس الحديث: ٤٦
أهم المراكز العلمية: ٤٦
المدينة المنورة: ٤٦
مكة المكرَّمة: ٤٧
الكوفة: ٤٧
البصرة: ٤٧
الشام: ٤٧
مصر: ٤٧

الرحلة في طلب الحديث الشريف في عهد النبي والصحابة:.....٤٧
رحلة التابعين في طلب العلم: ٤٨
أشهر رواة الحديث من الصحابة رضي الله عنهم: ٤٩
١ - أبو هريرة (رضي الله عنه): ٤٩
٢ - عبدالله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما: ٥٠
٣- أنس بن مالك رضي الله عنه: ٥١
٤ - عبدالله بن عباس رضي الله عنه: (حبر الأمة وترجمان القرآن): ٥٢
٥ - عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها: ٥٣
قائمة المصادر والمراجع ٥٥
مدار الحديث وأهمية معرفته.....٥٦
تقوية رواية الضعيف بالمتابعات ٥٩
ثانيا: تقوية الحديث بالمتابعات ٦٠
خلاصة القول في مدار الحديث مع المثال ٦٢
مثال آخر للشاهد والتابع ٦٦
تعريف المتابعة: ٦٧
فائدة: ٦٨
الإسناد العالي: ٦٨
والإسناد النازل: ٦٨
كيفية دراسة الاسناد ٦٩
أهمية علم الإسناد ٧٢
كيفية رسم شجرة الاسناد ومعرفة تحديد المدار ٧٣
الفهرس ٧٤